جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
تاريخ
تاريخ معاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
حياة حمشة

يوم: 25/06/2018

دور اللجنة الإفريقية في تثبيت الحكم الفرنسي في الجزائر 1833-1834

لجنة المناقشة:

الأمير بوغدادة	أ. مس أ	بسكرة	رئيس
مسعود كربوع	أ. مس أ	بسكرة	مناقش
رضا حوحو	أ. مس أ	بسكرة	مقرر

السنة الجامعية : 2017 – 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيدنا محمد وعلى اله و صحبه أجمعين

أهدي ثمرة جهدي إلى:

الذين منحوني الثقة بالنفس و علموني الصبر و المسؤولية، و أن الحياة أولها كفاح واخرها نجاح يا نبع الحب و العطاء يا عطر الحنان "أمي و أبي" حفظهما الله لي وأطال في عمرهما

إو أختي أخوتي الأعزاء و كل أعمامي و أبنائهم و أخوالي و أبنائهم و إلى كل أقربائي

ألى كل أساتذتي وفي جميع الأطوار

إلى من عشت معهم أجمل اللحظات، إلى من سأفتقدهم إلى من جعلهم الله إخوتي الذين أحببتهم في الله... إلى جميع صديقاتي

إلى من هو في القلب ولم يخطه القلم

شكر و عرفان

نشكر المولى عز و جل على نعمته علينا بهدايته لنا للعلم و توفيقه على إتمام هذا البحث فلولاه لما فتحت أمامنا الأبواب و لما خطونا أي خطوة للأمام.

و أتقدم بالشكر الجزيل و التقدير للأستاذ حوحو رضا الذي وجهني توجيه الأب لإبنته و الأستاد لطالبته، إذ دائما لايبخلني بنصائحهو توجيهاته رغم كثرة التزاماته و مسؤولياته إلى أن إستوى هذا العمل المتواضع عل ما هو عليه.

و كما لا أنسى كل من قدم لي يد العون من قريب أو من بعيد العمل لاتمام العمل على المستوى المطلوب.

قائمة المختصرات

- ج جزء
- ط الطبعة
- تر ترجمة
- تح تحقيق
- تع تعريب
- ش.و.ن.ت الشركة الوطنية للنشر و التوزيع
- ش.و.ن,إ الشركة الوطنية للنشر و الإشهار
- م.و.ن المؤسسة الوطنية للنشر
- م.م.و.د.ب.ح.و.ث منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954
- م.د منشورات دحلب
- م.د.م.ح منشورات دار مكتبة الحياة
- د.م.ج ديوان المطبوعات الجامعية
- د.غ.إ دار الغرب الإسلامي
- د.ب دار البصائر
- د.أ دار الأمة

مقدمة

تعتبر الأرض هي الثروة الحقيقية للجزائريين لأنها مصدر العيش و الإستقرار، بل وهي رمز الكرامة الوطنية و بالتالي فإن الفكر الفرنسي منذ بداية الاحتلال كان يرى أن الإحتفاظ لا يكون ممكنا إلا باحتلال أراضيها الزراعية، فوجدت فرنسا الأرض الجزائرية ملجأ لها لما تعاني منه الحكومة الفرنسية جراء الثورة الفرنسية، فكانت تريد استثمار الجزائر بأقل المصاريف، و لتحقيق الحكومة أهدافها و لتثبيت أقدامها بالجزائر فاستخدمت قوة عسكرية غاشمة بغرض قمع و إزالة كل العوائق التي تقف في وجهها، و التي لجأت إلى السلب و النهب و السيطرة على إقتصادها قصد تحويل الجزائر إلى مستوطنة يكون إقتصادها مرهون بفرنسا، و بل عملت عل تنصير الشعب الجزائري و جعله مجتمع أوروبي،و منذ ذلك الوقت أصبح الاستلاء على الأرض على رأس إهتمامات رواد الحكام الفرنسيين العسكريين و المدنيين عل حد سواء.

فقد تظاهرت الإدارة الفرنسية بالريب و التردد تجاه مصير المستعمرة الجزائرية منذ احتلالها 5 جويلية 1830و ذلك بسبب زيادة النفقات على الاحتلال التي كانت تعاني منها الخزينة الفرنسية.

فلم يكن لأهل الجزائر أن يفقدوا الثقة بأنفسهم، وأن يصبروا على الذل و الهوان الذي لحق بهم، كما أنه ليس لهم بأن يتحملوا انتهاك حرمة بلادهم و محو تاريخهاو هويتها و العبث بشعائر دينها.

فغدا الأهالي يعملون على معارضة الاحتلال و مقاومته، سواء كان ذلك بالمقاومة العسكرية أو السياسية السلمية و اللتان تهدفان الى نفس الهدف و هو طرد المستعمر الفرنسي من الأرض الجزائرية، و هذا أدى الى تردد الإدارة الفرنسية، بحيث ظهر من السلطة الفرنسية في حد ذاتها من ينادي بضرورة الجلاء و عودة جيش الحملة إلى فرنسا و عدم تحميل خزينة الدولة أعباء و مصاريف جديدة، و في المقابل ظهر تيار أخر ينادي و يطالب بالبقاءو الحفاظ على المستعمرة كملك ضمن ممتلكات فرنسافي إفريقيا.

ولهذا كان من الصعب على على الحكومة الفرنسية تجاهل هذه المواقف، فظهرت فكرة ارسال لجنة تحقيق مشكلة من سياسيون و عسكريون فرنسيون، واجبها دراسة الموقف وإعداد تقرير يتضمن اقتراحات واضحة حول مستقبل البلاد، و قد سميت هذه اللجنة باللجنة الإفريقية والتي كانت موضوع دراستنا و التي جاءت موسومة كالتالي(دور اللجنة الإفريقية في تثبيت الحكم الفرنسي في الجزئر 1833-1834)،

أهمية الموضوع:

وكما كانت لهذه الدراسة أهمية من خلال إبراز الدور الذي لعبته اللجنة الإفريقية في تثبيت الاحتلال الفرنسي في الجزائر، و البحث عن طرق الاحتفاظ بها و جعلها مستعمرة و ملك من ممتلكات فرنسا في شمال إفريقيا، و التي ساهمت باعداد تقارير حول المستعمرة و دراستها و إيجاد الحلول و إقتراحات حول مستقبل البلاد، وصولا إلى اثبات الوجود الفرنسي في الجزائر من خلال إلحاقها إداريا بالميتروبول 1834 و فتح المجال للفرنسيين بالتصرف بحرية في أرض المستعمرة.

أسباب و أهداف إختيار الموضوع:

وكان اختيارنا لهذا الموضوع :

- و من أجل الكشف عن جوانب مهمة من هذه الدراسة و ذلك من خلال التعرف على الدور الذي قامت به اللجنة الإفريقية في إرساء الحكم الفرنسي في الجزائر.
- التعرف على واقع الجزائر في بداية الاحتلال الفرنسي باعتبار هذه المرحلة مرحلة حرجة من تاريخ الإستعمار الفرنسي للجزائر.
- اثراء الرصيد المعرفي من أجل الوصول إلى هدف معين.

وأما الأهداف المراد الوصول إليها هي:

– محاولة معرفة أوضاع الجزائر الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية قبيل انعقاد اللجنة الافريقية.

– وكذلك معرفة الدور الذي لعبته اللجنة الافريقية الاولى في دراسة أوضاع الجزائر و إعطاء فرنسا صورة شعبية أمام الرأي الأوروبي.

– و أما بالنسبة للهدف الثالث فيكمن في محاولة معرفة ما يتعلق بللجنة الثانية فقد جاءت لتكمل مهمة الأولى وهي البحث عن طرق الاحتفاظ بالجزائر.

– ولعل أخر الأهداف المراد الوصول إليها هي الوقوف علي أهم النتائج التي جرجت بها اللجنة الافريقية حول مصير الجزائر ما بعد 1834 .

حدود الدراسة:

كما هو ظاهر من خلال موضوع الدراسة أن له أبعاد و حدود زمنية و جغرافية بحيث أن أحداث هذه الدراسة جاءت في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر 1833–1834، حيث شمل هذا التحقيق بعض مدن التل الجزائري لتنتقل مداولالت الأشغال اللجنة الإفريقية الثانية إلى فرنسا و بذلك تتضح الحدود الزمانية و المكانية للدراسة

الإشكالية:

و من خلال ما تقدم اتضحت لنا تقديم الاشكالية : فمن خلال الأوضاع المزرية التي شهدتها مدينة الجزائر في بداية الاحتلال، فقد تبين أن فرنسا لها نوايا واضحة ستغلال الأرض الجزائرية و استيطانها بصفة دائمة و تجلى ذلك في استمرار الاحتلال للجزائر، و زيادة على ذلك فإن الحكومة الفرنسية كانت تعاني من زيادة النفقات الباهضة على الاحتلال مما أحدث خسائر كبيرة لخزينة الدولة، وذلك بسبب زيادة المقاومة من طرف الجزائريين سواء كانت عسكرية أو سياسية، مما جعل الحكومة الفرنسية في حالة ريب و تردد تجاه مصير الجزائر إما

البقاء أو الجلاء عنها فكان على الحكومة التحرك لاحتواء الوضع و إيجاد الحل، فلم يكن عليها سوى إرسال لجنة تحقيق لدراسة و التحقيق في أوضاع المستعمرة، و منه نطرح الإشكالية التالية إلى أي مدى ساهمت اللجنة الإفريقية في تثبيت دعائم الحكم الفرنسي في الجزائر ؟ و تم تقسيم الإشكالية الى أسئلة فرعية حتى يتم تبسيطها و هي على النحو التالي:

- كيف اتسمت أوضاع مستعمرة الجزائر ما بين 1830-1833 والتي سميت هذه المرحلة بمرحلة الريب و التردد؟
- وكيف تشكلت اللجنة الإفريقية الأولى و ما هي المهام التي أوكلت لها؟.
- وكيف كانت تركيبة اللجنة الإفريقية الثانية و ما الجديد الذي أضافته عل سابقتها؟.
- وما هي أهم انعكاسات و نتائج أعمال اللجنة الإفريقية على الجزائر ما بعد 1834؟.

الخطة:

وأما عن الخطة التي من خلالها تم دراسة هذا الموضوع فهي قد توزعت على مقدمة و فصل تمهيدي والذي كان عنوانه أوضاع الجزائر ما بين 1830-1833 حيث تناولت في هذا الفصل اوضاع الجزائر في فترة أهم الحكام و القادة العامون الذين مارسوا أ بشع الطرق الاجرامية في حق الشعب الجزائري و ذلك من أجل السيطرة عل الارض وهذا أدي إلى ردة فعل الجزائريين و بالأخص طبقة الحضر من الاحتلال و يتجلى ذلك في رفع العرائض و الشكاوي إلى البرلمان الفرنسي وفي نفس الإتجاه هناك مواقف فرنيسية من الاحتلال اي موقف يطالب بالبقاء و الاحتفاظ بالجزائر كمستعمرة فرنسية و أما الثاني فيطالب بالجلاء عن الجزائر

وأما الفصل الأول الذي كان عنوانه اللجنة الافريقية الاولى حيث تمحور هذاالفصل حول تعريف اللجنة و تركيبتها من عدة شخصيات في مختلف التخصصات، و كذلك تم التطرق إلى

حضور اللجنة إلى الجزائر و تنقلاتها بين المناطق المحتلة، أيضا تطرقنا إلى جلسات االلجنة وأهم المسائل المناقشة،إلى جانب المسائل تطرقنا أيضا إلى أهم التقارير التي خرجت بها اللجنة وكانت متعددة .

والفصل الثاني الذي كان بعنوان اللجنة الافريقية الثانية و الذي تناول فيه تشكيلة وتركيبة اللجنة والتي تشكلت بعد عودة الألى إلى فرنسا، و طرقنا كذلك إلى المواضيع التي ناقشتها اللجنة والشيء المميز فيعمل اللجنة أنها استقبلت شخصيات جزائرية و كان من اهمهم حمدان خوجة و بوضربة و أمين السكة و إلى جانب الشخصيات الجزائرية كذلك استقبلت اللجنة شخصيلت فرنسية، و في الأخير تطرقنا إلى تقارير اللجنة و التي كانت عبارة عن تقارير أولية و أخرى إضافية و تم ختم هذا الفصل بتقرير نهائيو الذي خرج بتوصية الاحتفاظ بالجزائر

وأما الفصل الثالث الذي كان عنوانه نتائج أعمال اللجنة الافريقية على الجزائر ما بعد 1834

حيث تناولنا فيه القرار النهائي الذي إقر الاحتفاظ بالجزائر و تجسد ذلك في قانون الإلحاق بتاريخ 22جويلية 1834و الذي جعل من الجزائر جزء من ممتلكات فرنسا في افريقيا و كما منح للحاكم العام صلاحيات التصرف بحرية في الجزائر، و كما تم التطرق إلى السياسة الفرنسية المتمثلة في الاستيطان و مصادرة الأراضي من أجل بسط و تثبيت سيطرتها على الجزائر، و كما تطرقنا أيضا إلى سياسة أخري لفرنسا و كانت عبارة الابادة الجماعية و استمالة الزعماء لتسهيل مهمة التجسس و كانت سياسة فرنسا هذه تهدف إلى السيطرة على الأرض و الانسان روحا و جسدا.

وأما المنهج المتبع فكان منهج سردي وصفي و المنهج التحليلي، فأما المنهج الأول الذي يعتمد على السرد و الوصف حيت تم توظيفه في سرد الأحداث ووصف للأعمال الهمجية التي

ارتكبها الحكام العامون في حق الشعب الجزائري و ذلك في المرحلة الأولى من الاحتلال و ردود فعلا الجزائريين لمقاومته، و أما المنهج الثاني فكان منهج تحليلي الذي يعتمد على تحليل الوقائع وتم توظيفه في تحليل أعمال اللجنة الافريقية الأولى و الثانية والمتمثلة في أهم التقارير التي خرجت بها وفي الأخير إستخلاص القرار النهائي الذي توصلت إليه اللجنة تجاه مصير الجزائر.

وفيما يخص المصادر و المراجع لانجاز هذا الموضوع اعتمت على كتاب la commission dafriqe- proces- verbeaux et rapports de la commission special 1833 imprimmie eoyal paris 1834، و كتاب المرأة لحمدان خوجة أحد أعيان الجزائر الذي عمل على مقاومة الاحتلال و كشف التعسفات و التجاوزات التي ارتكبت في حق الجزائريين و إلى جانب هذه المصادر اعتمدنا على مجموعة من المراجع التي لها صلة بالموضوع و على رأسها كتابات أبوالقاسم سعد الله، و كتاب تاريخ الجزائر المعاصرة لصاحبه شارل أندري جوليان، و كتاب الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 لصاحبه بوعزة بوضرساية و مذكرة ماجستير لمختاري الطيب بعنوان اللجنة الإفريقية 1833-1834.

و أما الصعوبات حيث لا يخلو أي عمل من صعوبات و تقف في وجه انجاز العمل و التي تحد من عملية تسريع انجاز العمل و لعل أهمها صعوبة توفر المادة العلمية وخاصة فيما يتعلق بتقارير اللجنة

الفصل التمهيدي

أوضاع الجزائر ما بين 1830_1833

1-أوضاع الجزائر في فترة حكم القادة العامون

2-ردة فعل طبقة الحضر من الاحتلال

3- مواقف بعض التيارات الفرنسية من الاحتلال

تمهيد:

اتسمت أوضاع الفرنسيين بالجزائر منذ احتلالهم لها يوم في 5 جويلية 1830 إلى غاية 22 جويلية 1834 تاريخ اعتبار التراب الجزائري جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية، وهذا اثر ما يسمى بقانون الإلحاق، بريب وتردد الساسة الفرنسيين، و مرحلة ريب للدولة الاستعمارية الفرنسية في احتلال الجزائر، فلم تكن ترى فيها الرؤية الحقيقية للوضع في الجزائر، وحاولت الإدارة الفرنسية عن طريق مشاريع الغزو السلمية و العسكرية والتغلغل في أوساط الجزائر أرضا ومجتمعا، إلا أنها وجدت صعوبات حالت دون فهم المجتمع وتركيبته، وقد شهدت مدينة الجزائر في هذه الفترة أوضاعا مزرية في جميع الميادين من قتل وتهجير وسلب ونهب، و تدمير للمساجد و الزوايا وذلك من أجل تنصير الشعب الجزائري، و بهذا الصدد قال أحد المؤرخين الفرنسيين " ليس هناك مدينة في العالم قد شهدت عند احتلالها الفوضى التي شهدتها مدينة الجزائر".[1]

وقد توالى على حكمها في هذه الفترة العديد من الضباط و الجنرالات الفرنسيين تحت حكم وزارة الحربية بفرنسا، والتي ارتكزت سياستهم على عملية الإخضاع والسيطرة على الأرض، فقد كان لهم أثر في تغيير نظرة الجزائريين للاستعمار، وذلك في ظل المقاومة للسياسة الاستعمارية وذلك خدمة للفكرة التي تهدف إلى جعل الجزائر من ممتلكات فرنسا.و إن تم هذا من الناحية القانونية لصالح الإدارة الفرنسية، إلا أنه لم يتحقق كلية سواءا على مستوى طبقة أعيان الجزائر الذين كانوا يمثلون الطبقة السياسية لمدينة الجزائر، أو على مستوى القطر الجزائري ككل حيث ظلت البايلكات الثلاث يمثلون المقاومة السياسية والعسكرية الشديدة للإدارة الفرنسية، و ذلك لقرابة عقدين من عمر الاستعمار الفرنسي في الجزائر. فإذا كان وضع الإدارة الفرنسية محرجا إلى هذه الدرجة فكيف استطاعت هذه الإدارة سن قانون الإلحاق، وتجاوز كل هذه العقبات،

[1] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**, ط3،ش.و.ن.ت،الجزائر, 1982,ص56

وجعل الجزائر من ممتلكات فرنسا بإفريقيا ؟ أو بصفة مباشرة كيف ساهمت أعمال اللجنة الإفريقية الأولى و الثانية في ميلاد قانون الإلحاق؟

1- أوضاع الجزائر في فترة حكم القادة العامون

1-1 أوضاع الجزائر في فترة قائد الحملة دوبرمون*جويلية 1830-17 أكتوبر1830

لقد كان دوبرمون* قائد الحملة الفرنسية على الجزائر بمقتضى المرسوم الملكي الصادر عن شارل العاشر1830، قد عمل على تطبيق سياسة إرهابية شرسة ضد سكان مدينة الجزائر، حيث أطلق العنان والحرية لجنود حملته ليعيثوا فسادا في مدينة الجزائر كتحطيم المنازل و الطرقات و غيرها، وكان من أولى الأمور السياسية التي قام بها هو توقيف التطور الطبيعي للدولة الجزائرية إثر التوقيع على معاهدة الاستسلام ثم طرد المسؤولين السابقين في الحكومة الجزائرية والأتراك لأنه يعتقد بأنهم مصدر قلق[1]، فمنهم الأتراك وكان ترحيلهم في 11 أوت 1830 بطريقة وحشية تثير الشفقة و الحزن، و قد رحلت الانكشارية وحملت في سفن فرنسية إلى آسيا الصغرى، وكما يذكر أن دوبرمون قد قرر منحهم أجرة لمدة شهرين ليعيشوا منها، وهذا في الظاهر ليس كرما منه، ولكن في المقابل أن هؤلاء الجنود لم يظهروا أية مقاومة حتى عندما طلب منهم بورمون وضع أسلحتهم[2].

*دوبرمون: هو لويس اوغست فيكتور, ولد 1773 وتوفي 1846، وكان قائد الحملة العسكرية على الجزائر، وكان من بين الشخصيات المرشحة لذلك ، و كان وزير الحربية في وزارة دي بولينياك أثناء حكم شارل العاشر.انظر،مختاري الطيب: "اللجنة الإفريقية 1833-1834"، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر المقاومة الوطنية و الثورة التحريرية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية, قسم تاريخ, جامعة الجزائر2 ، 2009-2010، ص 17 وأيضا، أبو القاسم سعد الله: **أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر**، ج2،د.ب،الجزائر، 2007، ص 92

[1] نفسه، ص 92.

[2] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج1،د.غ.أ، بيروت، لبنان، 1992 ، ص20،21.

وقام كذلك بتحرير المسجونين الفرنسيين في الجزائر متغافلا بذلك عن مصير الأسرى المسلمين من الجزائريين الذين كانوا محبوسين بأبشع الطرق في السفن الفرنسية، حيث تركوا إلى أن قضى عليهم الموت جوعا و عطشا غير مبالي بأمرهم[1].

وكما أنشأ دوبرمون نواة للإدارة الفرنسية في الجزائر، فسميت اللجنة الأولى باللجنة الحكومية، والتي تتلخص مهمتها في النظر في حاجيات و إمكانيات البلاد، و النظم التي يجب تعديلها، و قد استخدمت طبقة أعيان مدينة الجزائر من مختلف اتجاهاتها الدينية و السياسية وذلك لتغطية كل الحاجيات من المناصب الإدارية التي كانت اللجنة بحاجة لاستخدامها ، وذلك لممارسة جل الوظائف المدنية، وكان أعضاؤها من الفرنسيين والعرب واليهود، وذلك بإبعاده العنصر التركي[2].

كما أوكل دوبرمون رئاسة هذه اللجنة إلى دينييه وكيل التموين، وتضم الجنرال تولوزي والجنرال فيرينو، والقنصل الفرنسي دوفال، أما كاتبها فكان دي بوسيير الذي كان موظفا فيوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية ، ويساعده مترجمان هما جيراردان والمستشرق دي صال، ودوبينوس الذي كان مكلف بالشرطة فكان لهذه اللجنة هدفان هما: جمع المعلومات عن الإدارة العثمانية للإستفادة منها في الإدارة الجديدة، و توفير السكن والمستشفيات للجيش الفرنسي[3].

أما اللجنة الثانية التي عمل على خلقها قائد الحملة الفرنسية على الجزائر هي لجنة البلدية، والتي كانت تمثل أعلى هرم لسلطة المدينة ومشيختها، والجديد في هذه اللجنة هو تركيبتها، بحيث شملت أعيان من الحضر وكبار الطائفة اليهودية، وأوكل رئاستها لأحد الفرنسيين وبذلك أصبحت هذه اللجنة خليطا من الفئات الاجتماعية، إذ لعب فيها عنصر اليهود

---

[1] نفسه، 28،27

[2] بو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 57-58.

[3] نفسه، ص 58.

دورا بارزا، و لعل من أبرز الأعلام الجزائريين الذين دخلوها نجد حمدان خوجة*، أحمد بوضربة**، وكان كل منهم مكلف بمصلحة معينة وما يلاحظ من خلال المصادر التاريخية أن بعض أعضاء هذه اللجنة كانت له شهرة في التعاون مع الفرنسيين، أمثال بوضربة وكان معظمهم ينتمون إلى طبقة أعيان حضر مدينة الجزائر[1].

في حين أن اللجنة الأخيرة التي أنشأها دوبرمون تتمثل في اللجنة الدينية، والتي تسهر على الأوقاف و مواردها، و قد سميت أيضا باللجنة الخيرية للغوث، وتتألف من تسعة أشخاص ومما يلاحظ عن بعض أعضائها أنهم كانوا مزدوجي العضوية بحيث كانوا يشغلون مناصب في لجنة البلدية ، و أن كلتا اللجنتين (البلدية و المالية) كانتا تحت سلطة اللجنة الحكومية[2].

ومن الناحية المالية فلقد استحوذ قائد الحملة الفرنسية على الخزينة كما نهب أموال قصر القصبة بما فيه من سلاح و مجوهرات ،و من أهم هذه الأموال كمية الذهب الذي قدرت بـ 7

---

* **حمدان خوجة:** فقد ولد حمدان سنة 1773، و ذلك على عهد الداي محمد عثمان باشا، فكان ينتمي إلى أسرة جزائرية عريقة، والتي كانت تملك الأراضي الشاسعة في سهول متيجة، و البنايات، و المحلات التجارية في مختلف أنحاء العاصمة، فكان والده أستاذ للقانون ثم كاتبا، مما مكنه على الحصول على ثقافة عميقة فقد كان يجيد التكلم بالفرنسية و الإنكليزية و ذلك من خلال زياراته المتكررة الى بعض المناطق في فرنسا على وجه الخصوص، و نتيجة لثقافته الواسعة فإنه الف العديد من الوثائق وكانت شاهدة على مأساة الجزائر و المصائب التي أصابت ابناءها و خير دليل على ذلك كتابه المرأة و كذا ارساله في 3 جوان 1833مذكرته المشهورة الى المرشال سولت و التي كانت تحمل شكاوي الجزائريين ومنه اتيح له على تشكيل اللجنة الافريقية و الذي لعب دورا هاما أمامها. أنظر، حمدان خوجة: **المرآة**، تق.تع.تح، محمد العربي الزبيري، ش.و.ن.ت،الجزائر، 1982، ،ص-ص 11-41.

** **أحمد بوضربة:** هو أحد أعيان مدينة الجزائر و الذي كان تاجرا و ذلك من خلال فترة إقامته في مرسيليا و هناك تعلم اللغة والعادات و التقاليد الفرنسية، فلم يكن على علاقة جيدة مع الحكم العثماني و الذي تفاوض خلال مذكرته التي وجهها للجنة والذي اختلف عن صاحبه خوجة من خلال أنه كان متعاونا مع الفرنسيين باقتراحه حلول للتعاون مع دوبرمون لتسليم مدينة الجزائر للفرنسيين، فقد لعب دورا هاما أمام اللجنة الإفريقية و ذلك من الفرنسي الجزائري . أنظر، أبو قاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص، ص76،78.

[1] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية:** ج1، المرجع السابق، ص28.

[2] نفسه، ص29.

أطنان و 312 كغ من الذهب وكذا الفضة التي قدرت ب 704كغ من الفضة، وقد قدرت قيمة الذهب بـ 24مليون و 700 ألف فرنك و أما الفضة فقيمتها 23 مليون و984 ألف فرنك. [1]

و قد قدر دوبرمون هذه الأموال بـ 80 مليون فرنك أي ما قيمته اليوم 6 ألاف مليار وأما السفير ديفال قدرها بـ 150 مليون فرنك، و أما القنصل الأمريكي وليام شيلر الذي مثل أمريكا قد قدرها بـ 250 مليون دولار، وأما القنصل البريطاني فيقدرها بـ 500 مليون، وقد أحصت هذه اللجنة ما يعادل 72 قنطار و 12 كغ من الذهب و 1087 قنطارا و 4 كغ من الفضة.[2]

وقد تم إرسال هذه الخيرات من الأموال و الثروات التي تمتعت بها الجزائر في صناديق خاصة إلى فرنسا على متن خمس بواخر فرنسية.[3]

وقام دوبرمون كذلك بحبس الأوقاف*، وكما طالت يد النهب و السلب على أموال المؤسسة الوقفية ، وللأهمية الدينية و ارتباطها بالأهالي فلقد أساءت الإدارة الفرنسية لها وذلك بهدم كل المؤسسات الدينية حتى لا يكون هناك سبب لصرف الأوقاف، فقد قام الكونت دوبرمون رغم التزامه باحترام شعائر الجزائريين الدينية بموجب معاهدة الاستسلام التي تم توقيعها بينه و بين الداي حسين في 5 جويلية 1830 ، لكنه لم يف بوعده، حيث أصدر أمرا رسميا بتاريخ 8 ماي 1830 يقضي بالاستيلاء على الأوقاف، بحيث أصبحت بموجب هذا القرار من ممتلكات الاحتلال التي لها الحق في التصرف فيها، حيث سيطرت الإدارة الفرنسية

---

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962**، د.غ.أ، بيروت، لبنان، 1997، ص102.

[2] عبد الرحمان الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ب د ،بيروت،1980، ص418.

[3] عمار بوحوش: **التاريخ السياسي**: المرجع السابق، ص102.

* **الأوقاف**: نظام إسلامي معروف و له أهمية اجتماعية و اقتصادية و علمية كبيرة في المجتمع، و استحدثه المسلمون لتوفير المال و لسكن و غيرهما من المساعدات للعلماء و الطلبة و الفقراء، و كانت الممول للمساجد و الزوايا و كان هذا النظام يرمز إلى التكافل الاجتماعي و التضامن بين المسلمين غنيهم و فقيرهم، وحيث يعتبر الوقف هو المصر الأساسي لنشر التعليم والمحافظة على الدين.انظر أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**, ج5,د.غ.أ، بيروت، 1998، ص152

على هذه الأوقاف، والتي فقدت دورها بسبب السياسة الاستعمارية التي عملت على صرب مقوماتها[1].

ومن الجانب العسكري نظم دوبرمون العديد من الحملات العسكرية على المدن الساحلية الجزائرية و التي كان من أهمها الاستيلاء على عنابة في أكتوبر 1830، أين كان دوبرمون على رأس الحملة ، والتي تصدى لها سكان المدينة بكل شجاعة و أجبروها على الانسحاب في 18 أكتوبر 1830، و أما الحملة الثانية فقد كانت موجهة إلى عاصمة بايلك الغرب وهران وميناءها المرسى الكبير، و كان على رأسها ابنه أميدي بورمون، كان قد جمع الفرنسيون معلومات كافية على المدينة و ذلك من خلال تقارير قناصلهم، و بذلك أن الخلفية السياسية والإستراتيجية لوهران و المرسى الكبير لم تكن خافية على دوبرمون،ومنه أحتلت وهران و المرسى الكبير، و لكن مقاومة السكان جعلت الحملة تعود أدراجها منهزمة، و من سوء طلائع هذه الحملة أن قائدها أميدي بورمون لقي حذفه في وهران[2].

ومن خلال أعمال بورمون التي شهدتها مدينة الجزائر، وسكانها فقد أحس الشعب الجزائري للمرة الأولى من شرق البلاد إلى غربها أن العدو قد تمكن من احتلال جزء من البلاد، وأن هذه الحملة لم تكن مثل الحملات السابقة التي تعود أدراجها بل جاءت لتبقى[3].

وحاول دوبرمون بتحقيق عملية الاحتلال العسكري للساحل، كما قام أيضا بتشكيل لجان لتسيير شؤون الجزائر، إلا أنها فشلت في تحقيق أهدافها، وهذا لعدة أسباب من أهمها ما يتعلق بشخصية بورمون في حد ذاتها التي كانت تتصف بالعشوائية والإرتباك في القرار فضلا على أنها لم تعمر طويلا، ومنها ما يتعلق بوضع السياسة الداخلية الفرنسية وذلك بظهور التطورات

---

[1] بوضرساية بوعزة: **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر و انعكاساتها على المغرب العربي 1830-1930**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص140.

[2] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج1، المرجع السابق، ص، ص 33،35 .

[3] نفسه، ص 35.

الجديدة في فرنسا، وفي ظل هذه الظروف حاول الفرنسيون المحافظة على الجزائر كمستعمرة فرنسية و مقاومة أطماع بريطانيا[1]، إلا أن النتائج أسفرت بعزل بورمون من قبل الحكومة في 17 أكتوبر 1830 ، فقد خلفه كلوزيل* الذي يعتبر من المجددين في السياسة الإصلاحية التي جاء بها لويس فليب ،حيث رفض كلوزيل منحه سفينة فرنسية تحمله إلى اسبانيا، فلم يجد بدا سوى من استئجار سفينة نمساوية، تاركا لخلفائه الفوضى التي كانت الجزائر تعيشها[2].

1-2 وضعية الجزائر في فترة القائد كلوزيل17أكتوبر1830-20 فيفري 1831

يعتبر الكونت كلوزيل قائد رسمي عينه لويس فليب على رأس جيش الحملة الفرنسية الذي كان متواجدا في الجزائر والذي خلف دوبرمون في 17 أكتوبر 1830، فقد امتاز عهده بالفوضى والإرتجال والعنف ضد الجزائريين في المدن و الأرياف، فقد كان كلوزيل يغتصب الأرض ويوزعها على الفرق العسكرية، و حاول أن يجعل الجزائر كأمريكا، و ذلك لأنه كان متأثرا بها، فقام بإبادة الشعب الجزائري[3].

---

[1] أبو بكر الصديق حميدي: "السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر1830-1848"، مجلة البحوث التاريخية، العدد1، مارس،2017، ص11.

* **كلوزيل** : ولد كلوزيل سنة 1772، و توفي بع سبعين سنة أي في 1842، كان قائد الجيش الفرنسي في الجزائر ابتدءا من 1830، و قد تولى عدة وظائف في الجيش و السفارة الفرنسية في اسبانيا و حكم عليه بالاعدام 1816ثم عفي عنه بعد أربع سنوات ومنه فإن حكم الاعدام لم يطبق عليه ، و أصبح نائب في البرلمان و مارشال فرنسا 1831و ذلك بعد زوال حكم شارل العاشر و اعتلاء لويس فيليب عرش فرنسا بحيث كان كلوزيل من حلفائه، و قد تولى كلوزيل الجزائر مرتين الأولى من أوت 1830 إلى فيفري 1831، و عزل جراء تصرفاته، و الثانية في سنة 1835، و لكنه لم يمكث إلا سنة و نصف ثم عزل من جديد.أنظر، حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، المصدر السابق، ص209و أيضا أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص36.

[2] نفسه، ص35.

[3] أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ص36.

فرسم كلوزيل لنفسه ثلاث مهام و هي: الحفاظ على مدينة الجزائر من التهديدات الخارجية، وتشكيل إدارة ،و إرساء أسس الاستعمار[1].

كذلك اهتم في مدة حكمه بمشاريع الاستعمار والتنظيم الإداري للجزائر في مجالات شتى الاقتصادية و التوسعية و غيرها، في وقت كانت السلطة الفرنسية بباريس لم تقرر بعد ماذا ستفعل بالجزائر[2].

ومن خلال هذا قام كلوزيل بإنشاء فرقة كانت مكونة من بعض الجزائريين المرتزقة سماها بفرقة الزواف ،و حاول أيضا إنشاء فرقة محلية ميليشيا عند دخوله المدية[3].

وأنشأ كذلك فرقة أخرى كانت تسمى بقناصة إفريقيا و هي عبارة عن فيلقين واحد بالجزائر و الثاني بعنابة[4] و كان الهدف من وراء هذه الفرق هو تقليل المصاريف العسكرية واستعمالها لأجل الاستيلاء على مدن جزائرية، وفي نفس المهمة أصدر كلوزيل أمر يمنع الجزائريين من حمل السلاح أو استيراده من الخارج[5].

وأما في الجانب الاقتصادي فقد قام كلوزيل بحجز أملاك العثمانيين، وثم أوقاف مكة والمدينة، وقد أثار هذا العمل احتجاجات سكان المدينة والتي عبر عنها العلماء والمفتون، وبينوا لكلوزيل أن أملاك مكة والمدينة ليست ملكا للعثمانيين، وإنما هي من أصول مختلفة، وأمام هذا الاحتجاج تراجع كلوزيل عن قرار الاستيلاء على هذه الأوقاف، ولكن وبعد ثلاثة أشهر أصدر

---

(1) شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، مج 1، تر، المعهد العربي العالي للترجمة، د.أ ، الجزائر، 2008، ص 122.

(2) خديجة بقطاش: **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871**، م.د ، الجزائر، 2007، ص 20.

(3) أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج1، المرجع السابق، ص37.

(4) شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص 475.

(5) أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج1، المرجع السابق، ص37.

كلوزيل قرار آخر في 7 ديسمبر 1830، والذي استهدف من خلاله ضم كل الأملاك الدينية[1].

هذا من جهة و من جهة أخرى فقد هدم كلوزيل عدة محلات منها محلات تدعى بسوق المقايس والتي كانت تصنع فيها الأساور، والتي تصدر إلى تونس،ومصر وطرابلس، وكذلك قام بهدم سوق الصباغين،و الذي كان العرب يصبغون كل ما لديهم من قماش، وأيضا تهديم السوق الكبير الذي كان يباع فيه القماش و الملابس المنسوجة[2].

وقد سعى كلوزيل كذلك إلى نهب الأموال والثروة، والطمع في خيرات الجزائر، وذلك من خلال نهب أموال الأوقاف الإسلامية[3]، وقد تزايدت التجاوزات في عهده إلى درجة أنه ينهب الأموات في مدافنهم، بل وصل به الأمر إلى صنع العظام من الصابون، وكان لا يستمع لأية شكوى، و قد تميز بحقده للإسلام والمسلمين[4].

فكان هدف كلوزيل شأنه شأن هدف فرنسا وهو جعل الأمة الجزائرية أمة فرنسية [5]، وأما وأما هدفه الشخصي هو تسجيل اسمه في قائمة الذين صعدوا جبال الأطلس، و قطعوا مضيق الشقة بزعماء الرومان، و قد فهم كلوزيل دواعي فشل سابقه خصوصا في احتلال عنابة، وهران، البليدة، فقاد حملة ضد البليدة في 18 نوفمبر 1830 ، و احتل مسجدها وجعله مستشفى عسكري، و أهم ما ميز حكمه أن جل قراراته كانت ارتجالية، و اتهم اللجنة البلدية بترك المدينة وسخة، و المعروف أن هذه اللجنة كانت مؤلفة من الحضر و اليهود، و أنشأ الشرطة بحيث جعل كل من يدخل المدينة يسلم جواز سفره إلى مفتش السفن الذي يسلمه بدوره إلى محافظ

---

[1] خديجة بقطاش: **الحركة التيشيرية**، المرجع السابق، ص 20.

[2] حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، المصدر السابق، ص277، 278.

[3] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج1، المرجع السابق، ص44.

[4] حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، المصدر السابق، 292.

[5] شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص 137.

الشرطة، و على المعني بالأمر[1] أن يذهب بنفسه لاستلام جواز سفره و ورقة الإقامة بعد التأكد من هويته ،و كذلك جعل محكمة إسلامية يرأسها قاضي جزائري، و محكمة يهودية. وأما في المسائل التجارية و المدنية فالمحكمة كانت برئاسة دوفال، كما جعل محكمة جنائية يرأسها محافظ الشرطة دوبينوس[2].

وهكذا فإن سلوك كلوزيل و إدارته للجزائر لم يؤدي إلا لتنفير قلوب الجزائريين الذين كانوا يعتقدون بأن فرنسا جاءت لنشر الحضارة والحرية، وإنما ومن خلال أعمال كلوزيل التي دلت على أن فرنسا جاءت لتحتل بلادهم وذلك بالتعسف والعبودية، والتي كانت ناقضة لوثيقة الاستسلام وبنودها[3].

1-3 حالة الجزائر في فترة القائد العام الجنرال برتيزان 20 فيفيري -ديسمبر 1831

لقد عينت الحكومة الفرنسية جنرالا آخر ليخلف كلوزيل، وهو برتيزان يوم 20 فيفري 1831 الذي وصفه بعض المؤرخين بالطيبة أو بالضعف نحو الجزائريين، كان لا يختلف عن زملائه فقام بنجدة باي لمدية ابن عمر، الذي تركه كلوزيل محاصرا فيها هو و الحامية الفرنسية التي يقودها ماريون، و من جهة أخرى فشل برتيزان في محاولة إنزال جديدة في عنابة، وأما المحاولة العسكرية الثالثة التي قام بها برتيزان فهي دعم احتلال وهران والمرسى الكبير، ولكن كان يتلقى الهجومات من المقاومين وعلى رأسها الشيخ محي الدين والد الأمير عبد القادر، وأما من الجانب الإداري فقد عبر حمدان خوجة أنه يفضل حكمه على حكم كلوزيل، فقد أعاد تنظيم لجنة الحكومة التي أصبحت في عهده تسمى باللجنة الإدارية للجزائر، وكان على رأسها العسكري بوندوران و قد شجع الاستعمار في ضواحي مدينة الجزائر، وطلب من وزير الحربية بعدم السماح للفرنسيين الذين لا مال لهم بالسفر إلى الجزائر لأنهم عالة عليهم، ولكن قد

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج1، المرجع السابق، ص43.

[2] نفسه، ص43.

[3] حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، المصدر السابق،ص 299،300.

استمروا في السفر إلى الجزائر[1]، فقد عبر برتيزان تجاه الجنود القادمين من باريس فقال" فيهم هم مجموعة من حثالة شذاذ الأفاق التي التقطت من شوارع باريس"[2].

وقد انتعشت المقاومة في الريف خصوصا في متيجة على يد محي الدين و في المقابل بدأ يظهر الطامعون في السلطة من الجزائريين أولئك الذين اخذوا يعتمدون على السلطة الفرنسية في النفوذ والثروة والبقاء، وقد ظهرت عناصر في مدينة الجزائر، عنابة، المدية، والبليدة، ولكن هناك تيار أخذ يقوى بزعامة القيادة الجديدة، محي الدين في الغرب و ابن زعموم وأحمد بومرزاق في الوسط، والحاج أحمد في الشرق، وكما أن الحزب الموالي للعثمانيين كان ما يزال قويا خصوصا في الجزائر والمدية وكان على رأسه حمدان خوجة [3].

1-4 حالة الجزائر في فترة الدوق دورفيغو 25ديسمبر 1831-16 مارس 1833

كان حلول الدوقق دورفيقو*بالجزائر في 25 ديسمبر 1831 ، وقد جاء بأمرين تمثل الأول في الوسائل التعسفية البوليسية، والثاني العقلية الاستعمارية التي ترتكز على الهمجية والتنكيل بالجزائريين ، فقد أحدث تغييرات وذلك من خلال تحويل قصر الصيف و حديقته إلى مستشفى عسكري، كما أنه استخدم جميع الوسائل لفرض سلطته على الجزائريين، و خلال عهده استحدث الاستعمار الفرنسي وظيفة جديدة و هي المتصرف المدني الذي كان خاضعا مباشرة إلى حكومة باريس دون المرور بالقائد العام للجيش في الجزائر، و كان أول من تولى

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج1، المرجع السابق، ص46،47 .

[2] شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص 144.

[3] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج1، المرجع السابق، ص48.

دورفيقو: كان جنرالا في جيش نابليون ثم وزير الشرطة في حكومته و الذي خلف برتيزان أنظر، أبو القاسم سعد الله : **أبحاث و أراء، ج2، المرجع السابق، ص96

هذه الوظيفة البارون بيشون و كان يمثل بجانب دورفيغو السلطة الفرنسية سواء العسكرية أو السياسية[1].

وقد عمل الدوق دورفيقو كذلك على تنصير الشعب الجزائري وذلك من خلال غلق المساجد ، فتم تحويل العديد من منها إلى إسطبلات و مستودعات ومستشفيات وكنائس، ومن بينهم مسجد كتشاوة الذي حوله دورفيغو في سنة 1832 إلى كنيسة، فنصب عليها الصليب وعلم فرنسي بمباركة البابا غريغوار، رغم معارضة المفتين و السكان الذين سقط العديد منهم قتلى دفاعا عن المسجد[2].

وقد أنشأ دورفيغو مجلس إداري يتألف من أعضاء يمثلون المصالح الأساسية المتصرف المدني و العسكري و المفتش العام للمالية، و قائد الوحدات البحرية، ومدير الجمارك، فإن الإدارة الفرنسية كانت تعاني سوء العلاقات بين دورفيغو و بيشون التي أدت إلى عزل الثاني، فكانت سياسة دورفيغو سياسة بوليسية جائرة، فقد فرض على سكان المدينة الجزائر غرامة من الصوف قدرها 4500 قنطار، وأهم ما ميز فترة الدوق دورفيغو هي المجزرة* الرهيبة التي ألحقها بقبيلة العوفية القاطنة وراء وادي الحراش و ذلك بسبب اعتدائها على مبعوثي بن سعيد من نواحي بسكرة إلى دورفيقو[3].

بحيث قام بذبح القبيلة أثناء نومها وكان ذلك في ليلة الخامس من أفريل 1832، والقبض على شيخها، الشيخ الربيعة و أعدمه في الأخير رغم أن التهمة لم تثبت عليه ولا على قبيلته،

---

[1] أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ص96.

[2] عمار عمورة: **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة للنشر، الجزائر، 2002، ص124.

***مجزرة العوفية:** التي جرت في ليلة 5 افريل 1832، كانت جريمة كبرى فضيعة فتم ذبح قبيلة كاملة رجالا و نساءا. وأطفال و شيوخا، و تم الاستيلاء على كل ممتلكاتهم و قد أعدم شيخها الشيخ الربيعة و قطعت رأسه و حمل هدية الى الدوق دورفيغو. أنظر، محفوظ قداش: **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954**، م.و.ن، الجزائر، 2008 ص 45 وأيضا أبو القاسم سعد الله : **الحركة الوطنية**، ج1 ،المرجع السابق، ص50.

[3] نفسه، ص 49،50.

ولكن هذه الجريمة قد أشعلت المنطقة كلها بنار الإنتقام وحفزت روح المقاومة ، حتى أن سكان متيجة قاموا في نهاية شهر ماي 1832 بذبح 25 رجلا من اللفيف الأجنبي، ولم يكتف دروفيغو بذلك بل فرض غرامات مالية ثقيلة على المدنيين من سكان البليدة والقليعة، وعندما عجزت المدية عن دفع الغرامة دخلها الجند وانتزع دورفيقو بضائع المتاجر وقدمها للجنود وكما قرر إشراك الكولون في الدفاع عن مصالحهم و إعانة الجيش، فأصدر قرارا يجعل كل الفرنسيين بين 20 إلى60 سنة يشكلون ما أسماه بالحرس الوطني، فتألفت منهم أربع فرق من المشاة وفرقة من الفرسان لإرهاب و محاربة الجزائريين، وبالإضافة إلى ذلك قام بتوسيع وتنظيف شوارع مدينة الجزائر، و توسيع ساحة الحكومة، و كان ذلك على حساب المؤسسات الدينية والخيرية، و مما انشأ في عهده جريدة باسم المرشد الجزائري (le moniteur algérien) لنشر قرارات سلطته على السكان بالعربية والفرنسية[1].

ومنه فإن سياسة دروفيغو لا تختلف عن سابقيه والذي لجأ إلى الأساليب البوليسية والإرهاب بالقتل الجماعي أي مثل ما حدث لقبيلة العوفية، واختطاف الرهائن مثلما حدث لأقارب محي الدين في القليعة، وفرض الغرامات الباهظة والجماعية على سكان المدن، ولكن رغم كل هذه الأساليب قد أبدى المواطنون مقاومة على يد الشيخ محي الدين في الغرب والحاج أحمد في الشرق، وأمام هذا العجز والخلافات التي نشبت في إدارته، وزيادة للمرض الذي يعاني منه دروفيغو تم عزله من طرف الحكومة والتي قامت باستبداله بالجنرال فوارول[2].

[2] أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ص 50، 52.

[2] نفسه، ص 54.

1-5 وضعية الجزائر في فترة حكم القائد العام فوارول 16 مارس1833-جويلية 1834

عين البارون فوارول قائدا مساعدا و مفتشا للقوات في مدينة الجزائر في 16 مارس 1833 و ذلك بالنيابة، وقد حكم من نهاية سنة 1833 إلى نهاية سبتمبر 1834، بقي في هذه الوضعية المؤقتة لمدة سبعة عشر شهرا، وكان مشرفا على تنفيذ تعليمات وزير الحربية[1].

وقد بقي فوارول محدود الصلاحيات العسكرية محصورا في العاصمة وضواحيها وقد شهد عهده معاهدة ديميشال* التي وقعت بين الأمير عبد القادر وديميشال بتاريخ 26 فيفري 1834 والتي اعتبرت انتصارا دبلوماسيا كبيرا للأمير، بالإضافة إلى المقاومة الوطنية في كل من بجاية وقسنطينة و عنابة، فقد وقعت حادثة لباخرة بريطانية التي ظن الفرنسيون أنها محاولة تدخل انجليزي، فأسرع فوارول بإرسال ضابطين من ضباطه قصد إنقاذ الموقف، ولكن عهد فوارول لم يشهد فقط معاهدة ديميشال والمقاومة في عنابة و بجاية، وكما عرف بالإضافة إلى هذه الأحداث ميلاد اللجنة الإفريقية التي أنشئت من أجل التحقيق في الصراع بين المقاومة والاحتلال منذ 1830 ، والتي تكونت في 1833،حيث كانت تعمل في فرنسا وفي الجزائر وتقوم باتصالات وقراءات ومشاورات مع مختلف الأطراف لتقرر ما إذا كان من صالح فرنسا المحافظة والبقاء في الجزائر مهما كان الثمن أو الجلاء عنها[2].

---

[1] شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص 184

***معاهدة ديميشال:** هي معاهدة او اتفاق تم بين الأمير عبد القادر و ديميشال قائد القوات الفرنسية في مدينة وهران بتاريخ أن 26 فيفري 1834، و التي نصت على عدة شروط التي يجب على الطرفين العمل بها ، وكانت هذه الشروط عبارة عن ستة مواد و التي كتبت بالعربية و الفرنسية ووقع عليها الطرفان، فقد اعتبرها ديميشال انتصارا ديبلوماسيا ، و الذي قام بإرسال بشائر السلام للحكومة الفرنسية. انظر، شارل هنري تشرشل: **حياة الأمير عبد القادر**، تر.تق أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974، ص 78، 79

[2] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، المرجع سابق، ص55،56

2-ردة فعل طبقة الحضر من الاحتلال

وهكذا ومن خلال أوضاع الجزائر المزرية التي كان يعاني منها الشعب الجزائري وذلك نتيجة أعمال الحكام الفرنسيين الاستيطانية، و التي عاملت الجزائريين بأبشع الطرق، فلم يبقى أمامهم خاصة طبقة الحضر* سوى الشكوى و التذمر، و كتابة العرائض، والرسائل، ومخاطبة الرأي العام باسم الإنسانية، والكشف عن مساوئ الحكم الفرنسي في الجزائر[1].

فكان العديد من أعيان الحضر قد اقترحوا استسلام مدينة الجزائر، لأنهم كانوا يرون أنهم لن يستطيعوا الصمود كثيرا أمام الحكم الفرنسي[2]، فمنهم من استسلم للظروف وبقي صامتا ومنهم من ظل يتعاون مع السلطات الفرنسية راضيا أو مكرها[3].

2-1 حمدان خوجة

فقد كان هؤلاء الأعيان هم أول الممثلين للإطلاع السياسي الجزائري ، فمن أبرزهم حمدان خوجة، الذي كان في الجزائر أثناء الاحتلال، ولعب أدوارا هامة، ففي عهد دوبرمون كان عضو في المجلس البلدي، واحتفظ بمكانته في عهد كلوزيل، وكما أصبح متوليا شؤون المراسلة بين باي التيطري بومرزاق و بين السلطات الفرنسية، وقد أرسله دروفيغو للتفاوض مع الاغا محي

***طبقة الحضر**: هي طبقة غنية ، والتي احتلت المرتبة الثالثة سياسيا بعد الأتراك، و الكراغلة، فقد كان لها إ هتمام بالتجارة، هذا من جهة ،ومن جهة اخرى فقد تقلد بعضهم مناصب القضاء و الإفتاء، و الكتابة، و لعبت هذه الطبقة دورا هاما في مقاومة الإحتلال و ذلك من خلال كتابة العرائض و مخاطبة الرأي العام و الكشف عن سوءات الحكم الفرنسي في الجزائر

أنظر، أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص،ص65،67.

[1] نفسه، ص67.

[2] محفوظ قداش: **جزائر الجزائريين**، المرجع السابق، ص34.

[3] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص67.

الدين، و كلفه بمهمة سرية لدى الحاج أحمد باي بقسنطينة، و ذلك لإقناع الباي باقتراح دروفيغو وهو الإعتراف بالسيادة الفرنسية[1].

ولكن توترت العلاقة بين خوجة و الدوق دورفيغو فنفاه من الجزائر، وكما عمل اليهودي بكري* على إغراق خوجة بقضايا مالية شائكة جعلته متابعا لدى مجلس الدولة في فرنسا، ورغم ذلك فقد أرسل خوجة مع إبراهيم بن مصطفى باشا مذكرة إلى المارشال سولت، واقترح فيها بعض شكاوي الجزائريين[2].

وقد أسس الجزائريون بالعاصمة هيئة سياسية تحت اسم لجنة المغاربة**، والتي كانت برئاسة حمدان خوجة، فقد أوفدت هذه اللجنة أحد أعيان الجزائر وهو أحمد بوضربة إلى باريس لشرح القضية و الوضع الذي تعاني منه الجزائر أمام الحكومة، ومنه كتب عثمان خوجة رسالة إلى ملك فرنسا لويس فليب*** ملتمسا منه التدخل في القضية الجزائرية، وكان مما ذكر فيها انه قال له "إن للجزائريين الحق كما لغيرهم من الأمم الحرة المستقلة في التمتع بالحرية التامة"

---

[1] أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ص79-81.

***اليهودي بكري:** تاجر يهودي اسمه الحقيقي ميشكل كوهين و المعروف بإبن زاهوت، كان نشاطه في أوروبا ثم فتح مركزا تجاريا في مدينة الجزائر 1770، و ترأس الطائفة اليهودية فيها، و كان مع صهره بوشناق وراء قضية الديون بين الجزائر وفرنسا. للتوسع اكثر أنظر الرابط:https://www.djelfa.info ، تم الزيارة يوم 2018/01/23 على الساعة 14.30.

[2] أبو قاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص80،81 .

****لجنة المغاربة:** هي حزب وطني سياسي و التي يطلق عليها اسم حزب المقاومة، و الذي كان مكونا من الأعيان والبورجوازيين الجزائريين الذين كانوا على وعي بدورهم السياسي و الوطني، والتي يكمن دورها في إطلاع الحكومة الفرنسية بحال التصرفات التعسفية بالجزائر التي يرتكبها الغزاة الفرنسيين ضد الأهالي بالجزائر. أنظر: أبو قاسم سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج1، المرجع السابق، ص23.

***** لويس فليب:** ولد في باريس1773 و توفي 1850أي 76 سنة، والده الدوق لويس فليب أمير أورليان، ينتمي إلى الطبقة الارستقراطية، انظم إلى الثورة الفرنسية، و ملك فرنسا تربع على العرش في أعقاب ثورة 1830 واستمر في الحكم لغاية 1848، فقد انتهج سياسة داخلة خدمت مصالح البرجوازية التجارية، وقدم امساعدات لعمليات الغزو العسكري للجزائر، و كما تعرض عهده لجملة من الهزات الداخلية ومن الثورات المحلية، و تنازل عن الحكم 1848، و توفي عام 1850.أنظر، عبد الوهاب الكيالي و أخرون: **موسوعة السياسة**، ط2، ج5، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1990،ص552.

واستمر خوجة مع رفقاء أعضاء اللجنة يعملون في موقف صارم على معارضة الاحتلال بأساليب دبلوماسية وسياسية، وفي المقابل عملت السلطات الفرنسية على اضطهادهم، ونفيهم من الوطن، و رغم ذلك لم يمنعهم ذلك على مواصلة النضال والمقاومة ضد المستعمر وهم في المنفى أي باريس،اسطنبول، تونس والمغرب، وفي هذه الفترة كتب خوجة كتابه المرآة، وفيه عرض شامل لحالة الجزائر و بيان أوضاعها الاجتماعية والسياسية، ومع بيان رغائب ومطالب الشعب المرجوة من فرنسا أن تلبيها[1].

وكان خوجة يطالب بالجلاء الحالي للجيش الفرنسي، و شارحا مظالم الجزائريين والتي كانت نتيجة تصرفات الفرنسيين، ونظرا لإطلاعه الواسع على الأفكار الأوربية، فإن خوجة يصر على أن الكيان الجزائري له الحق في الوجود، كما وجدت الكيانات اليونانية، والبلجيكية، وحسب رأيه أن الجزائريين لم يكونوا أقل تنويرا من الأوروبيين في تنظيم حكومة من اختيارهم، واعتقد خوجة بأن الأمة الجزائرية والأمة الفرنسية لا يمكنهما أن تتعايشا في الجزائر لأنه لا يوجد تشابه بينهما وخاصة في الجانب الديني، واللغة، والتقاليد[2].

2-2 أحمد بوضربة

وإلى جانب خوجة و الذي كان أيضا من حضر مدينة الجزائر و نخص بالقول أحمد بوضربة و الذي كان حاضرا في الجزائر أثناء الاحتلال و كان على علاقة و وطيدة مع دوبرمون الذي ولاه رئاسة المجلس البلدي، و أما في عهد كلوزيل فقد ولاه أدارة أملاك مكة والمدينة، بحيث كان الفرنسيون يصفونه أحيانا بالثقة و الإخلاص، و من ناحية أخرى يتهمونه بأنه يترأس لجنة المغاربة التي كانت تعمل لصالح استعادة الحكم الإسلامي في الجزائر، وأما

---

(1) عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ج4، د.أ، الجزائر، 2010، ص 230،232.

(2) أبو القاسم سعد الله،: **الحركة الوطنية**، ط2، ج2، د.غ،أ، بيروت، لبنان، 1992، ص -ص31- 34.

في عهد دورفيغو فقد رأى بأنه يشكل خطر على الاحتلال، لذلك قرر التخلص منه بشتى الوسائل، وهكذا في عهده نفيت لجنة المغاربة.[1]

فكان بوضربة يختلف عن حمدان خوجة، فتميز هذا الأخير أنه كان ثائرا على الاحتلال، وغير مؤمن بالتعاون معهم، و أما بوضربة كان يقترح حلولا لفائدة التعاون الفرنسي الجزائري، فوجه بوضربة نصائحه إلى فرنسا بأن تتبع في الجزائر سياسة العدل عند التعامل مع الجزائريين، وانتقد طريقة الاحتلال بحيث قال" إن الاحتلال لم يضمن الحماية لأحد حتى الذين ساندوه أمثاله، فكانت النتيجة أن كل الذين كانوا مع الاحتلال قد تخلو عنه"، وقد طالب بوضربة فرنسا بأن تعلن صراحة عن موقفها من القبائل التي خضعت لها، وطالب ايضا أن لا تعفي الأهالي من الضرائب، و لكن تفرضها بعدل، وأن تعاقب المدينيين بحكمة.[2] و من بين العرائض التي كتبها بوضربة و الموجهة إلى المسؤولين الفرنسيين، وخاصة إلى الجنرال برتيزان1831، والتي كانت تدعو باحترام الاتفاق المبرم بين الداي حسين و بورمون، ورد الأوقاف إلى المسلمين، فقد كان لبوضربة برنامج أو مطالب كانت تدعو إلى احترام الدين الإسلامي ومؤسساته وأوقافه، وإنشاء لجنة من المسلمين لإدارة الأملاك وإعادة الأملاك الخاصة والتي استولى عليها الفرنسيون لأصحابه ، و تسيير شؤون المدينة من قبل الحضر باعتبارهم القوة الفنية، وتخفيض نشاط اليهود في الجزائر و طرد الأتراك الباقين، وفتح مجالات العمل والتعليم و الصحافة أمام الجزائريين، و منه فان هذا البرنامج يظهر بأنه يقبل بالوجود الفرنسي كحقيقة واقعية.[3] وهذا يدل على أن بوضربة كان مائلا إلى الفرنسيين على عكس خوجة الذي كان ناقما لهم.[4]

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص77.

[2] بسام العسلي: **المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي،1830، 1837**، ط2، دار النفاس، 1986، ص140،141.

[3] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج2، المرجع السابق، ص778، 107.

[4] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص123، 124.

فكان بوضربة نموذجا للمتعاونين و المقاومين للاستعمار في نفس الوقت فالمتعاون مع السلطة الفرنسية و المقاوم للمشاريع الاستعمارية.[1]

2-3 أمين السكة

فرغم تعلقه بفكرة التعاون بين الطرفين لقي جزاءه نفيا و اتهاما بالتآمر وفي هذا الاتجاه برز أيضا حمدان بن أمين السكة* والذي كان أيضا من حضر مدينة الجزائر والذي عينه بورمون القائد الأعلى للجيوش الفرنسية، ومن جهة أخرى كانت شجاعته محل شك لدى الفرنسيين، فكان يشرف على سهل متيجة، باسم الفرنسيين، و لكنه لم يستفد من علاقته بعرب متيجة، فقد قام بإرهاب كبير ضدهم بعد انسحاب الفرنسيين من مدينة البليدة، وهكذا أصبح لا يستطيع الظهور بعد ذلك في متيجة دون تأييد الجيش الفرنسي، وأثناء حملة الفرنسيين على المدية 1830 تركوا أمين السكة لكي يترقب تحركات العرب في متيجة، ولكن رغم هذا فقد وجه إليه الفرنسيون تهمة عدم القيام بالواجب.[2]

فطلب أمين السكة من كلوزيل أن يأذن له بجولات في متيجة ليبرهن له على إخلاصه، وجاء في تقريره بعد ذلك أنه تبادل إطلاق الرصاص على العرب الثائرين، ولكن قد عزل من منصبه من قبل كلوزيل وأرغمه للذهاب إلى فرنسا، ظل هناك عدة سنوات ثم عاد إلى الجزائر، ولكن دورفيغو نفاه من جديد.[3]

---

[1] بسام العسلي: **المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي**،المرجع السابق، ص144.

***أمين السكة** : أحد أعيان الجزائر، كان تاجرا، وقد حصل على منصب آغا العرب من قبل الفرنسيين وذلك أنه كان شاب طموح ومنه فقد تم نفيه إلى باريس و قد منح له وسام الشرف . أنظر، أبوالقاسم سعد الله : **محاضرات في تاريخ الجزائر** ، المرجع السابق، ص73.

[2] نفسه، ص123، 124.

[3] نفسه، ص123.

وقد عبر أمين السكة بأن الفرنسيين جاؤوا مسالمين محررين، ولذلك فمن المفروض أن يكونوا أصدقاء للجزائريين، ولكن لم يكن كذلك، وقد انتقد أمين السكة بعض تصرفات الفرنسيين في الجزائر بشدة و خاصة الجنرال برتيزين و دورفيغو، وقد اتهمها بعدم الإيفاء بالوعد وإعلان العفو العام، وأشار إلى أن حادثة العوفية التي وقعت في عهد دورفيغو، قد شوهت سمعة فرنسا في الجزائر، فقد كان أمين السكة وسيط بين بوضربة و خوجة فلا هو مائل إلى الفرنسيين كبوضربة، ولا هو ناقم عليهم كخوجة فكان معتدلا جامعا بين الميل الظاهر إليهم والنقمة المكتومة عليهم.[1]

ومنه فقد سعت السلطات الفرنسية على نفيهم و مقاومتهم و خاصة أنهم أرادوا استرجاع الحكم الإسلامي للجزائر.[2]

3- مواقف بعض التيارات الفرنسية من إحتلال الجزائر

لقد استطاعت القوات الفرنسية اجتياح الجزائر و ظهرت نوايا الفرنسيين منذ البداية و ذلك من خلال الأعمال العدوانية التي امتدت من القرى إلى المدن وإبادة الشعب الجزائري وحرمانه من ممتلكاته، ومنه قد عاش الجزائريون أوضاع مزرية في جميع الميادين ، وعدم وفاء الفرنسيين بالوعود وخاصة ما جاء في وثيقة الاستسلام، فكانت فرنسا تريد استثمار الجزائر بأعنف الطرق وأقل المصاريف، و معاملة الجزائريين بالعنف والقسوة، وقد رافق هذه الأوضاع مقاومة شعبية وسياسية التي سعت جاهدة إلى إيجاد حلول لهذه الأوضاع و مقاومة المستعمر، وخاصة المقاومة السياسية التي كانت ترفع العرائض والمطالب والتقارير إلى الحكومة الفرنسية، إلا أن الفرنسيين حاولوا القضاء على المقاومة الجزائرية ففشلوا في ذلك وأمام الظروف الدولية و المقاومة الوطنية الجزائرية [3] والتكاليف المتصلة بالميزانية التي بلغت 21 مليون في السنة

---

[1] أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ص، ص123، 124.

[2] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج 2، المرجع السابق، ص36.

[3] بسام العسلي: **المقاومة الجزائرية** ، المرجع السابق ، ص150،147.

مقابل مداخيل جبائية تقدر بـ 15000.000 فرنك، و كذا الخطر الذي كان يمثله حشد22.000 ألف رجل في إفريقيا،في حالة نشوب حرب[1] ، مما حمل الساسة الفرنسيين على التردد و طرح التساؤلات التي كان من أبرزها هل يجب البقاء في الجزائر أم لا؟ و قد أدى هذا إلى ظهور تياران قويان، تيار يطالب بالجلاء و تيار يطالب بالبقاء في الجزائر.[2]

3-1 موقف يطالب بالجلاء

فمن بين الشخصيات و التي كانت متحمسة لجلاء الاحتلال الفرنسي عن الجزائر هو دي صاد (de sade) ، والذي تصدى للاحتلال و أظهر سلبيات البقاء في الجزائر من ناحية الاقتصاد و الإستراتيجية والأخلاق، وحسب رأيه أن على فرنسا أن تكتفي إذا كان لابد من البقاء في الجزائر، بإقامة حامية فقط في مدينة الجزائر و التي تشبه الحامية العسكرية التي أقامها الاسبان[1]، و إلى جانبه والذي أثار ردة فعل وهو الوكيل المدني بيشون و الذي كتب كتابه المؤرخ لعام 1833 "لقد وعدنا سكان مدينة الجزائر باحترام المعاهدة ، و ضمان ممتلكاتهم و احترام عباداتهم، فمن واجبنا أن نفي بوعدنا" ومنه فقد كان هذا الموقف يؤيد فكرة الجلاء و عودة جيش الحملة إلى فرنسا فقد كان هذا الرأي مساندا لرأي حمدان خوجة. [3]

3-2 موقف يطالب بالبقاء

وأما التيار المطالب بالمحافظة على الجزائر فقد تزعمه كلوزيل، الذي كان مقتنعا بأن الجزائر تتوفر على جميع عناصر نجاح الاستعمار، و إقامة المستوطنات.

---

[1] شارل اندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص189

[2] بسام العسلي: **المقاومة الجزائرية**، المرجع السابق، ص150

[1] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج1، المرجع نفسه، ص57.

فقد رد كلوزيل على صاحبه دي صاد حيث قال " فمدينة الجزائر تمتلك كل عناصر الازدهار" وهي حاليا لا تنتج شيئا، لأن لا أحد ينشط في أي فرع من الفروع الهامة في الصناعة، و كان هذا التفاؤل من كلوزيل قد سبب جدال بريتزان الذي لم يطالب بالجلاء، ولكنه قال بتأكيد بليغ " لقد كانت المؤسسات الواقعة فيها وراء البحار مكلفة دوما بالنسبة لفرنسا"، وكان لهذا القول المضبوط و الموزون أثر كبير في الأوساط السياسية ولاسيما في غرفة النواب[1]، و بالإضافة إلى قول وزير الخارجية الدوق دوبروغلي* " أن فرنسا هي مطلقة الحرية بالتصرف في الجزائر بما يتناسب مع مصالحها"[2].

ومن خلال أعمال الساسة والحكام الفرنسيين التي مست جميع الأصعدة الاقتصادية، الدينية، الاجتماعية، و العسكرية وذلك من خلال ممارسة مختلف أشكال الإجرام من إبادة و اضطهاد، و التي سعت للسيطرة على الأرض و الإنسان روحا وجسدا، وفي المقابل قد غيرت هذه السياسة الاستعمارية نظرة الجزائريين للاستعمار، و أنه لم يأت لنشر الحضارة و مبادئ الثورة الفرنسية، وإنما جاء ليبقى و هذا أدى إلى مقاومة عنيفة من السكان الجزائريين وخاصة طبقة الحضر التي تدعو إلى جلاء الجيش من أرض الجزائر.

كل هذه الأحداث التي جعلت من المشروع الفرنسي الاستغلالي صعب المنال والتي أدت إلى تردد الساسة الفرنسيين اتجاه مصير الجزائر، فكان لزاما على الحكومة الفرنسية التحرك لاحتواء الوضع ، فكانت النتيجة إرسال لجنة تحقيق لدراسة الوضع في الجزائر.

---

[1] شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق،ص 191.

* **دوبروغلي:** ولد 1870_1785، ، كان وزير الخارجية أيام الملك لويس فليب و هو من عائلة مارست دورا كبيرا في حياة فرنسا و يعود أصل العائلة إلى بييمونت. أنظر: بسام العسلي: المقاومة الجزائرية، المرجع السابق، ص 151 .

[2] نفسه، ص151.

الفصل الأول

اللجنة الإفريقية الأولى 7 جويلية 1833ـ 9 نوفمبر 1833

1-تعريف اللجنة الإفريقية الأولى

2- جلسات اللجنة مسائل المناقشة

3- تقارير اللجنة

تمهيد:

لقد كان لاستمرار الجزائريين في مقاومتهم، و بالأخص طبقة الحضر بأساليب مختلفة بما فيها الأسلوب السلمي و ذلك بواسطة العرائض و الاحتجاجات التي كانت ترفع إلى البرلمان الفرنسي، و التي كانت تحمل معاناة الشعب الجزائري الرافض للاستعمار الفرنسي و سياسته الهمجية، و في نفس الاتجاه كان بعض الفرنسيين أنفسهم الذين رفضوا أعمال و تعسف القادة الفرنسيين اتجاههم، و خدمة مصالحهم الذاتية، مما دفع بالبرلمان الفرنسي إلى التحرك لإيجاد السبل و الطرق الكفيلة بحل هذه المشاكل، و خاصة ما تعلق منه بقضية زيادة تمويل التواجد العسكري الفرنسي في الجزائر و أدى هذا إلى تذبذب المواقف حول مصير الجزائر إما البقاء أو الجلاء عنها.

فكان أغلبية أعضاء البرلمان الفرنسي وافقوا على الانسحاب من الجزائر في حين رفضت المعارضة هذا الاقتراح، فطالبت بالاحتلال و الاحتفاظ بالجزائر، و ربطها بفرنسا و ذلك بما يخدم مصالح الاحتلال والاحتفاظ على المستعمرة.

فلم يكن على الحكومة الفرنسية ، و أمام هذه المواقف إتباع أسلوب المراوغة، و كسب الرأي العام، و خاصة الانجليز الذين يرغبون في مشاهدة الفرنسيين منهزمين عائدين إلى بلادهم، سوى إرسال لجنة إلى الجزائر، و ذلك لدراسة الوضع و تقصي الحقائق.

فما طبيعة هذه اللجنة؟ و ما هي الأدوار التي قامت بها؟.

1-تعريف اللجنة الإفريقية الأولى

أصطلح على اللجنة التي جاءت للجزائر باللجنة الإفريقية و هذه اللجنة الفرنسية كانت

فكرة جاء بها البارون موبني، و الذي اقترح في 19 أفريل 1833 تأسيس لجنة خاصة تتشكل من رجال نزهاء تتمثل مهمتهم في تزويد الحكومة بجميع المعلومات، و قد دعمت هذه الفكرة التي جاء بها البارون موبني من طرف باسي وقد انظم إليهم سولت و زير الحربية.[1]

و من بين الأسباب التي جعلت الحكومة الفرنسية ترسل هذه اللجنة إلى الجزائر، والمهمة التي بعثت من أجلها و ذلك من خلال معاينة الوضع و تقديم تقرير يتضمن اقتراحات واضحة حول مستقبل الجزائر و تتلخص هذه الأسباب في : المناقشة التي جرت في البرلمان حول الميزانية بمواصلة الحرب في الجزائر، إضافة إلى الشكاوي التي كان يقدمها بعض الجزائريين المنفيين أمثال حمدان خوجة ضد أعمال و تعسف الإدارة الفرنسية ، و ضغط الرأي العام الأوربي على فرنسا وذلك لتحديد موقفها من الاحتفاظ و البقاء في الجزائر أو التخلي و الجلاء عنها.[2]

وقد واجهت الحكومة الفرنسية ضغط من طرف المعارضة في البرلمان، و تجلت هذه المعارضة حول ميزانية الاحتلال و يظهر ذلك في جوان 1833، و بمناسبة مناقشة الميزانية التي طالبت بإعتمادات إضافية، و الميزانية سنة 1834 [3]، و كذلك عملت الحكومة الفرنسية على التخلص من الضغط الأوروبي و على رأسهم بريطانيا و الذي يسعى إلى تبيين و تحديد فرنسا لموقفها اتجاه الجزائر.[4]

---

[1] شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص192.

[2] حياة سيدي الصالح: "البرلمان الفرنسي و قضايا الجزائريين خلال القرن التاسع عشر"، مجلة الدراسات التاريخية بجامعة الجزائر، العدد 13، 2011، ص152.

[3] شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص190.

[4] أبو قاسم سعد الله في: **أبحاث و آراء تاريخ الجزائر**، ط2، ج1، ش.و.ن، الجزائر، 1981، ص150.

ومن خلال الضغط على الحكومة الفرنسية و حملة المعارضة في البرلمان و التي لم تكن ترمي إلى خدمة المجتمع الجزائري، و إنما حفاظا على صلاحيتهم البرلمانية كونها صاحبة السيادة على الجهاز التنفيذي الممثل في الحكومة من خلال الرقابة والسيطرة على الميزانية، فالبرلمان الذي كان يقوم بالتضييق على الملك, و كذلك المعارضة ترى في عملية الاحتلال إهدار للمال الفرنسي، و لكن لم تكن هذه الأقوال ولا الأصوات في البرلمان كلها معارضة بل هناك من يرى في مواصلة الاحتلال مهما كانت الظروف، وفي النهاية يتضح لنا تشكيل اللجنة الإفريقية التي تقاطعت فيه الدعوة الجزائرية التي قادها حمدان خوجة لتقصي الحقائق والذي قام بنقد السياسة الفرنسية، وتبقى النظرة الفرنسية ترجع الفضل إلى الساسة الفرنسيين وضغطهم من أجل تشكيل اللجنة.[1]

و من خلال هذه الأسباب، و على ضوء تقرير قدمه وزير الحربية المارشال سولت وافق ملك فرنسا لويس فليب ببعث لجنة خاصة في 7 جويلية 1833 إلى الجزائر برئاسة الجنرال بوني و التي أطلق عليها اسم لجنة إفريقيا، و التي تتكون من عدد من الأعيان والنواب الفرنسيين والتي أوكلت لها مهمة التحقيق حول وضع فرنسا في الجزائر، وكذلك البحث عن نمط النظام الذي يليق بهذا البلد، أو بأكثر دقة حسب التعليمات الحكومية فقد كلفت هذه اللجنة بجمع كل الحقائق و الوقائع التي بإمكانها تنوير الحكومة سواء كان ذلك يتعلق بالوضع الراهن للبلد، أو بالتدابير التي يقتضيها مستقبله.[2]

ومنه فقد فقامت الحكومة الفرنسية بتقديم تعليمات إلى اللجنة و التي تتضمن النقاط التي تريد منها التعرف عليها والتحقق منها، وطلبت الحكومة الفرنسية من اللجنة إيجاد حلول للمشاكل التي كانت تواجهها الجزائر، وكما أعطتها برنامج عمل مفصل تسير عليه اللجنة،

---

[1] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق،ص49-50.

[2] جمال خرشي: **الاستعمار و سياسة الاستيعاب والإدماج في الجزائر،1830-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر،2011، ص75.

ومن خلال التعليمات والبرنامج، فإن الحكومة الفرنسية كانت قد قررت مسبقا ماذا ستفعل بالجزائر وأن إرسال اللجنة ما هو إلا وسيلة و محاولة لإعطاء موقفها صورة شعبية واسعة ، وكان بإمكان الحكومة الفرنسية أن تعلن عن موقفها نحو الجزائر دون إرسال اللجنة.[1]

1-1 تركيبة اللجنة

شملت عضوية اللجنة عدة شخصيات فرنسية متعددة الإختصاصات مما يتيح لها الإطلاع على جميع المسائل والإلمام بها، حيث ضمت اللجنة عضوين من نظراء فرنسا منهما رئيسها الجنرال بوني(Bonnet)، وأربعة نواب[2]، وأما كاتبها بيسكاتوري، (Piscatory) ، والذي كان نائبا في البرلمان وقد عين أمينا للجنة، وكذلك السيد لورانس، والسيد رينار، والجنرال مونفور والسيد دوفال دالي والسيد دوبيرسار، والسيد دي لابينسونير.[3]

1-2 حضور اللجنة إلى الجزائر

كان وصول اللجنة إلى الجزائر بتاريخ 2 سبتمبر 1833، برئاسة الجنرال بوني إلى جانب كاتبها السيد بيسكاتوري والذي كان نائبا في البرلمان، وفي اليوم الثاني استقبلت اللجنة ممثلي السلطات المدنية والعسكرية في الجزائر، كما استقبلت اللجنة أيضا أعضاء الغرفة التجارية ولجنة استعمار الأراضي، و كما استقبلت أيضا وفود من المستوطنين الفرنسيين، وأعيان العرب الحضر، و ممثلي اليهود، وكانت فرنسا تهدف من هذه الإستقبالات هو توضيح مهمة اللجنة التي جاءت من أجلها وتهدئة والأوضاع و إسكات الثائرين على الاحتلال، والملاحظ أن اللجنة تفادت التصريح بأي شيء فيه التزام أو يعرقل حرية الرأي بالنسبة لأعضائها.[4]

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص97-98.

[2] شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص190.

[3] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص50

[4] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص98

1-3 توزيع المهام حسب الاختصاص

وزعت المهام بين أعضاء اللجنة و ذلك حسب طبيعة تخصصاتهم، حتى يكون للعمل المنجز فائدة وجدوى، وفي6 سبتمبر عقدت اللجنة أول جلسة عمل قسمت خلالها الأعمال و التي كانت كالتالي بحيث اختص الجنرال بوني(Bonnet)بالمسائل العسكرية، والجنرال مونفور (Monfort) بالطرق والقناطر، والسيد دوفال دالي(D'Ailly) بالبحرية، والسيد لورانس(Laurence) بالإدارة والتشريع والقضاء والسيد دوبيرمسار(Dauberssart) بالمالية والضرائب والعقارات، والسيد رينار(Renard) بالتجارة والصناعة الجمارك، والسيد لابينسونيير (de la pinsonnière) بالزراعة واستغلال الأرض.[1]

ويتضح من تقسيم الأعمال اهتمام اللجنة بالمسائل التي ستقدم تقارير عنها إلى الحكومة إثرعودتها إلى فرنسا.[2]

1-4 تنقلات اللجنة

لقد سعى أعضاء اللجنة إلى جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الجزائر وذلك من خلال عملية تقصي الحقائق، وقد إقتصرت و إرتكزت عملية التحقيق على المناطق التي سيطر عليها الإحتلال و خاصة المدن الشمالية الساحلية، وهذه الجولة الإستطلاعية التي كانت تحت حماية الجيش الفرنسي.[3]

فكانت الزيارة الأولى للجنة هي مدينة الجزائر و ضواحيها، فزارت المؤسسات العامة وسهل متيجة متنقلة بين الحميز(وادي الخميس) إلى البليدة، وأثناء ذلك زارت المراكز العسكرية و تنقلت في الطرق الجديدة باحثة عن المنشآت الصناعية التي قيل لها أنها كانت موجودة،

---

[1] أبو قاسم سعد الله: المرجع نفسه، ص98.

[2] بسام العسلي: **المقاومة الجزائرية**، المرجع السابق، ص154.

[3] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص52.

إضافة إلى زيارتها لعنابة في 14 سبتمبر والتي عادت منها، و كما قامت بجولة أخرى نحو وهران ابتداءا من 4 إلى 15 أكتوبر و خلال الزيارة إلى موقع الكرمة* تعرضت إلى إعتداء.[1]

وأما أرزيو فزارتها في 15 أكتوبر ثم غادرتها مساءا وبالنسبة لمستغانم فلم تستطع اللجنة زيارتها وذلك لسوء الأحوال الجوية.[2]

و في 16 أكتوبر زار بعض أعضائها مدينة بجاية و التي استولى عليها الفرنسيون حديثا[3]، والتي تعرضت لهجومات متكررة لسكان منطقة القبائل الذين كانوا يقومون بتعطيل أعمال اللجنة ، وهذا أدى إلى شك اللجنة في مواصلة عملها أو التوقف [4]، وأخيرا عادت اللجنة إلى مدينة الجزائر في 23 أكتوبر، ومنه قد ختمت اللجنة جولتها حول أهم المدن في الجزائر والتي تركزت في الساحل.[5]

1-5 تعليمات اللجنة

كانت اللجنة مزودة بتعليمات من طرف الحكومة، والتي احتوت على 24 صفحة، والتي كانت تشتمل على أسئلة بحيث كان على اللجنة أن تجيب عليها و منها: هل تحتفظ فرنسا بالجزائر أو تتخلى عنها؟، ثم ما طريقة العمل إذا كان الاحتفاظ هو الحل المقترح؟، وما الوسائل التي على الحكومة استعمالها؟، وكذلك احتوت هذه التعليمات على وصف هام لحالة

***موقع الكرمة:** والذي يقع جنوب شرق وهران ويبعد عنها يبعد بـ13 كلم، أنظر شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق،ص 195.

[1] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص99.

[2] شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق،ص 194.

[3] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص99.

[4] شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص195.

[5] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص99.

وطبقات السكان الجزائريين والأراضي، ومن خلال هذه الأسئلة يتضح أن مهمة اللجنة كانت تبحث عن وسائل الاحتفاظ بالجزائر وليس الإجابة على ما إذا كان الاحتفاظ جائزا أو لا.[1]

وكما أعطت الحكومة الفرنسية تعليمات للجنة بالبحث عن المزايا أو أعباء الاحتلال العسكري، والنظام الواجب إتباعه وذلك في حالة البقاء والتمهيد لإستيطان دائم، وأما فيما يخص السياسة مع الجزائريين فكان على اللجنة أن تقوم بطرد الأهالي و تعويضهم بسكان أوربيين، أو بإدخالهم في العناصر التي تساهم في إنجاح الإستيطان، وكذلك كان عليها إتباع طريقة خاصة في التعامل معهم مع الأخذ بعين الاعتبار الإختلاف العرقي بين الأتراك، والموريسكيين والعرب، وسكان منطقة القبائل.[2]، وكان على اللجنة اتخاذ التدابير اللازمة وذلك من أجل ضمان بناء وتطوير مجتمع أوروبي إلى جانب مجتمع من الأهالي هذا من جهة ومن جهة أخرى فعلى اللجنة أن تقوم بتطوير مختلف أشكال الاستعمار والاستغلال الممكنة، وكذا النظامين التجاري و الجبائي.[3]

وأما فيما يخص الإدارة كان عليها أن تنظر في طبيعة الإدارة المناسبة للإحتلال و ما هي العراقيل التي يجب تجاوزها، و تنظيم المصالح الإدارية، وهل تكون الإدارة منفصلة أو مشتركة بين السلطتين المدنية و العسكرية؟. [4]

وأما الإدارة البلدية فقد تساءلت اللجنة هل توكل إدارتها لمندوبين قضاة أم لمجلس بلدي؟، و هل تخصص لهذا المجلس عائدات مالية و تترك للمجلس حرية التصرف فيها؟، وطالبت اللجنة أيضا برصد حالة الاحتلال، ماذا حقق و ما هي أهم الصعوبات التي واجهته ، وكذلك كيفية إخضاع القبائل و الطريقة المناسبة التي يجب إتباعها في التعامل مع الجزائريين

---

[1] بسام العسلي: **المقاومة الجزائرية**، المرجع السابق، ص154.

[2] شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص193.

[3] نفسه، ص193.

[4] نفسه، ص193.

والبحث في احتياجات المصالح الإدخارية كالثكنات، أي سكنات الضباط و المؤونة، و قد تطرقت التعليمات كذلك إلى الجانب التجاري، حيث كان على اللجنة أن تجيب هل يمكن أن يكون هناك منتوج في الجزائر والقيام بدعمه، وما هي أهم المنتوجات التي يجب إنتاجها، والبحث عن الوسائل المناسبة لتسريع نموها، وهل تجعل التجارة حرة أم تفرض ضرائب، كتطبيق ضرائب السكن والأراضي، وإضافة إلى ذلك كان عليها التدقيق حول مسألة العائدات العامة و الملاحة الفرنسية و أهمية صيد المرجان، وكذلك الإجراءات التي يجب اتخاذها وإتباعها أثناء المعاملة مع التجار الفرنسيين.[1]

ومن خلال التعليمات فإن الحكومة الفرنسية قد قررت الإحتلال الدائم، والتطوير السريع للإستعمار و ممارسة الإدارة الصارمة.[2]

2-جلسات اللجنة و المسائل المناقشة

عادت اللجنة إلى مدينة الجزائر في 23 أكتوبر 1833 لتعقد مع جميع أعضائها جلسات عمل في اليوم الموالي، حيث بلغ عدد جلساتها 30 جلسة، و كانت كل جلسة تناقش فيها مسألة ما، و على رأس هذه الجلسات، جلسة 24 أكتوبر التي عقدت بمدينة الجزائر، حيث اجتمعت بكامل الأعضاء، واستمعت إلى تقاريرهم، و كان كل واحد منهم يتولى دراسة القضية التي تدخل في اختصاصه.[3]

وكما توصل الأعضاء أن العمل الذي سينجز سيكون عملا كاملا، وليس عملا تحضيريا تعود به اللجنة إلى فرنسا، و أن كل عضو يجب أن يقدم وجهة نظره وما توصل إليه، و منه يتم مناقشتها، وفي الأخير تصاغ الآراء المتوصل إليها بموافقة جميع الأعضاء، واعتبار

---

[1] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص 55.

[2] شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص193.

[3] أبو قاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص99.

الإحتفاظ بالجزائر قضية أساسية التي يجب النظر فيها، وأما القضايا الأخرى فهي قضايا ثانوية.[1]

وفي 25 أكتوبر عقدت جلسة أخرى و التي كانت بحضور جميع الأعضاء و تم فيها الإستماع إلى وجهات نظر مختلفة، وكان موضوع الجلسة متعلق حول مزايا وأعباء الإحتلال، وقد اجتمعت الأراء على مجموعة من النقاط وهي أن إحتلال الجزائر كان بدافع الإنتقام[2]، أي الإنتقام من البحرية الجزائرية بقيادة الإخوة بربروس*، وكما رأت اللجنة أن فرنسا قد إحتلت بعض المدن وخاصة الساحلية فقد أدى ذلك إلى استقلال نسبي للجزائر، فلم تستطع فرنسا إحتلال الجزائر كاملة وذلك بسبب المقاومة الجزائرية سواء في متيجة أو بالغرب بقيادة الأمير عبد القادر.[3]

وكما كان بإمكان فرنسا أن تستفيد و تستخلص من الجزائر عائدات مقابل نفقات الميزانية على الاحتلال بالإضافة إلى امتيازات أخرى شريطة توسيع مجال الإحتلال، فطالبت فرنسا بالسيطرة على البليدة، والقليعة، والحميز وبذلك تكون السيطرة على سهل متيجة، وكما طالب أعضاء الجلسة أن تكون المناطق المحتلة في مأمن من المقاومة وهجومات الجزائريين، والعمل على إيجاد وسائل للتأثير عليهم، وتوفير الحماية للمعمرين، وكما رأت اللجنة في الجانب الإقتصادي و خاصة في المنتوج الجزائري أنه لا يجب أن ينافس المنتوج الفرنسي بل يكمله أي

---

[1] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص 56.

[2] نفسه، ص 56،57.

***الإخوة بربروس:** أطلق هذا الاسم على الأخوة عروج و خير الدين و الياس، إسحاق نشؤوا في جزيرة مدلي من بحر الأرخبيل، و اختاروا البحر ميدانا لهم، و كانوا يجوبون سواحل البحر الأبيض المتوسط، و قد واجهوا الاسبان ضد المسلمين. أنظر: بسام العسلي: **خير الدين بربروس، الجهاد في البحر الأبيض 1470-1547م**، دار النفاس، بيروت، 1970، ص26-27.

[3] بوعزة بوضرساية: **الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19**، م.م.و.د.ب.ح.و.ث، دب،2007 ، ص76.

يكون منتوج واحد و خاصة في القطن، السكر، التبغ،وأما التجارة فإن الموانئ المحتلة تعود بفائدة تجارية كبيرة و ذلك في حالة السلم، حيث تفتح لفرنسا آفاق واسعة نحو إفريقيا.[1]

ونقطة أخرى طرحت وهي هل الحكومة قادرة على التخلي عن الجزائر أو يجب الإحتفاظ بها؟، وكما رأت ضرورة اختيار الوسائل المناسبة إذا كان الإحتفاظ ، والقائد المناسب ليقوم بالمهام الموكلة لإدارة الإحتلال، وأخيرا توصلت وجهات النظر على الاحتفاظ بالجزائر، وهو ما كانت الحكومة الفرنسية تسعى إليه من البداية و في هذا الجانب قال أبو القاسم سعد الله "من السهل أن يستنتج المرء من التعليمات و البرنامج أن الحكومة الفرنسية كانت قد قررت مسبقا ماذا ستفعل بالجزائر وأن ارسال اللجنة ما هو إلا محاولة لإعطاء صورة شعبية واسعة" لفرنسا.[2]

وكذلك ناقشت اللجنة قضية جنسية المستوطنين الذين سيسمح لهم بدخول الجزائر وكان ذلك في جلسة 29 أكتوبر، و قد طرح السؤال هل يسمح لجميع الأجناس دخول الجزائر بلا تمييز؟ وإذا سمح للجميع فما الشروط التي يجب أن تتوفر في غير الفرنسيين الذين يرغبون في الإستيطان؟ وبعد مناقشة طويلة قررت اللجنة حرية دخول جميع الأجناس إلى الجزائر دون تمييز، ولكن تكون الأولوية للمزارعين، و أصحاب الحرف و المؤهلات الخاصة.[3]

2-1 اللجنة الإفريقية و الإدارة

لقد ورد موضوع الإدارة في مجموعة من الجلسات لأنه لا يمكن للاحتلال فرض سيطرته وتسيير الجزائر إلا بوجود إدارة قادرة على تحمل الأعباء وتثبيت الاحتلال، حيث تم تقييم عملها

---

[1] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص 57-58.

[2] أبو قاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص97،98

[3] نفسه، ص101.

و ما أنجزت طوال الثلاث سنوات الماضية، وقد نوقش هذا الموضوع في جلسة 31 أكتوبر، كانت هذه الجلسة عبارة عن جلسة تقييم للسلطات المدنية، و العسكرية، و القضائية.[1]

وكذلك تم مناقشة أمر آخر وهو بيد من تكون السلطة، وهل تطبق فيها سياسة مدنية أو عسكرية؟ أو هل تبقى الجزائر مستقلة ذاتيا؟، ولكنها يجب أن تكون خاضعة للسلطة الفرنسية، هذا من جهة، و من جهة أخرى هل تسير الجزائر بقانون فرنسا أم بقضاء إسلامي أم بقانون خاص، وكانت هذه الأسئلة موضع اهتمام الفرنسيين عسكريين و سياسيين و مدنيين.[2]

ومن خلال هذه التساؤلات توصلت اللجنة إلى ثلاث وجهات نظر وهي رأي قائل بتركيز السلطة على يد العساكر وذلك من خلال الأوضاع المضطربة و ردود فعل الجزائريين المقاوم للإحتلال، ورأي آخر يرى أن القوة العسكرية هي وسيلة تستعملها فرنسا للسيطرة وبسط نفوذها، ورأي آخر يرى بأن السلطة يجب أن تكون في يد المدنيين لقدرتهم على حسن التسيير وأن العسكري ما هو إلا رجل حرب فقط، وفي النهاية خلصت اللجنة إلى الجمع بين السلطة العسكرية والسلطة المدنية، حيث لا يمكن الفصل بينهما، و تكون السلطة على الهيئتين المدنية والعسكرية هذا من جهة، و من جهة أخرى يجب أن تتوفر في من يترشح لهذا المنصب عدة مزايا منها قوة الشخصية، الحكمة، الذكاء، الجرأة في اتخاذ القرارات، وكما يحضى بثقة الحكومة و تكون له الحرية الكاملة في التصرف.[3]

و رأت اللجنة كذلك خلق و تكوين مجلس إداري و الذي يتكون من قائد الجيش الفرنسي في الجزائر، ومن المتصرف المدني، والمتصرف العسكري، والموظف القضائي السامي ويترأس المجلس الحاكم العام والذي تكون مهمته استشارية بالدرجة الأولى، وأما سلطات الحاكم العام فتمليها الظروف وطبقا للقضايا المطروحة، وعلى أية حال فإن الحاكم العام كان يعمل

---

[1] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص 59.

[2] عميراوي أحميدة : **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى للنشر و التوزيع، عين مليلة، 2005، ص127.

[3] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص60.

بالتعاون مع المجلس الإداري وبالتنسيق مع الحكومة في باريس، ورأت اللجنة كذلك بتركيز السلطة الفرنسية في مدينة الجزائر لأن جميع المناطق المحتلة كانت متصلة بها.[1]

ومن جانب العرب فرأت اللجنة يجب إشراك العرب في المجلس البلدي مع التحفظ على عددهم الذي لا يجب أن يتجاوز عدد الفرنسيين، و كما تكون للبلديات مداخيل وميزانية خاصة، وكذلك رأت ضرورة تسريع إنشاء المجالس البلدية خاصة بالعاصمة بحكم تمركز الإحتلال بها وإلى جانب ذلك إنشاء بلديات ريفية في المناطق المحيطة بالجزائر.[2]

2-2 اللجنة و العدالة

هذه القضية تم التطرق إليها في كل من جلسة 10 و 11 نوفمبر، وكانت هاتان الجلستان عبارة عن جلسة استماع تم فيها عرض لوضع القضاء في الجزائر، وقد اقترح فيها الإستماع إلى كل من رئيس الغرفة الجنائية، و رئيس الغرفة الإدارية، و كذلك الإستماع إلى وكيل الملك وهو النائب العام، والمفتي الجزائري بن الكبابطي*، وفي الأخير تم الإستماع إلى رئيس الطائفة اليهودية.[3]

وكان أول من وجهت له من الأسئلة هو رئيس الغرفة الجنائية،حيث تمحورت حول قدرته في الجمع بين مجموعة من الوظائف كقاض للسلم و قاضي ملكي ورئاسة محكمة

---

[1] أبو قاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص102.

[2] شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص213.

* **مصطفى بن الكبابطي:** ولد محمد بن عبد الرحمان الشهير بابن الكبابطي في مدينة الجزائر في سنة 1189هـ، وهو ينحدر من عائلة أندلسية، نشأ الكبابطي في مدينة الجزائر، و بها تعلم و درس و بعد تخرجه من الدراسة 1813 مارس مهنة التدريس في مساجد العاصمة حتى سنة 1824، حيث تولى التدريس في الجامع الكبير، و بدأ حياته في الوظائف الإدارية، حيث عين في منصب القضاء على المذهب المالكي، و مع الاحتلال تولى منصب أعلى وهو منصب الإفتاء الذي استمر سنة 1843، أي تاريخ عزله و نفيه، و قد تأزمت العلاقة بين الكبابطي و الفرنسيين و خاصة في قضية الأوقاف، و التعليم و منه تم عزله إلى الإسكندرية، والتي قضى فيها حوالي 18سنة و قد استغل برواية الحديث و كانت وفاته 1860. أنظر: عبد المجيد بن نعيمة، محمد معمر، أحمد الحمدي: **موسوعة إعلام الجزائر 1830-1954**، م و.د.ب.ح.و.ث، الجزائر، 2007، ص494.

الشرطة التأديبية،و قدرته في مجابهة موقف الجزائريين اتجاه القوانين الفرنسية، وهل للمحاكم الفرنسية الحق في مقاضاة الجزائريين بغض النظر عن انتمائهم الديني؟.[1]

وأماالأسئلة التي وجهت إلى رئيس الغرفة الإدارية تمحورت حول تأسيس محكمة تجارية، وهل المجلس الإداري يعيق إدارة القضاء؟، وأما النائب العام كان عليه الإجابة على أسئلة تتعلق بالحريات، وإرغام القضاة الجزائريين على تقييد أحكامهم.[2]

وأما رئيس الطائفة اليهودية وجهت له أسئلة متعلقة بممارسة المحكمة اليهودية لأحكامها و القوانين المطبقة على اليهود، و هل هي نفسها المطبقة في أوروبا،و كذلك طرحت أسئلة حول الميراث في الديانة اليهودية.[3]

وأما المحاكم التجارية فهي تطبق القوانين كما هي جارية في فرنسا، وكذلك المحكمة الإدارية التي تختص في النزاعات الإدارية.[4]

وأخيرا رأت اللجنة أن السلطة في الجزائر عليها إنشاء المحاكم و إدخال تغييرات على القوانين الفرنسية،حيث تكون هناك تنظيمات داخلية لمصالح المحاكم، وإعطاء ضمانات للقضاة ومكانة مميزة، وبهذه التوجهات تفرنست العدالة في الجزائر و ذلك بابعاد الدين الإسلامي كمصدر للعدالة.[5]

---

[1] مختاي الطيب: اللجنة الإفريقية، المرجع السابق، ص64

[2] نفسه، ص 64.

[3] نفسه،ص65.

[4] نفسه، ص 66.

[5] شارل روبير أجرون: **الجزائريون المسلمون و فرنسا، 1871-1971**، ج1، تر، مسعود أبكلي، الجزائر، 2007،،ص378.

2-3 اللجنة و العرب

كانت العلاقات مع العرب هي موضوع الأعمال في جلسة 28 أكتوبر و قد افتتح أحد الأعضاء باقتراح مناقشة الموضوع من ثلاث زوايا و هي: إتباع سياسة اللين و حسن المعاملة نحو العرب و ذلك بهدف إدماجهم في السكان الأوربيين ، وإحلال التشريعات الفرنسية محل التشريعات المحلية بهدف إبعاد العرب تدريجيا من المناطق التي تدخل تحت السيطرة الفرنسية.[1]

ورأت اللجنة أن تجيب على ردة فعل العرب اتجاه الإستسلام، وهل كان يعني كامل سكان الجزائر؟، وحل السلطة الفرنسية محلهم.[2]

ودارت المناقشة حول هذه النقاط فقال بعضهم بأنه يجب إتباع سياسة عادلة نحو العرب وطالب أخر باستعمال طرق تجعل من العرب يضطرون إلى الهجرة من المناطق المحتلة، وقال أحدهم أن المعاهدات التي تربطنا العرب يجب أن تكون «إستراتجية حرب وليست سلاما دائما معهم» ، واعترف ثالث بجهله حالة العرب قائل "أن المعلومات التي لدى اللجنة لا تكفي للإجابة على السؤال المطروح وهو هل يمكن لفرنسا تكوين علاقات ودية مع العرب؟ "، وكان من رأى بإستخدام القوة و الشدة مع العرب وعزلهم عن الأسواق والمراكز الفرنسية، بينما رأى آخرون إمكانية كسب ود العرب عن طريق فتح مجال العمل في المنشآت الفرنسية.[3]

وعلى اللجنة أن تجيب هل يمكن لفرنسا أن تسلك نحو العرب نفس السياسة التي اتبعها الأتراك معهم؟، و أثناء المناقشة قال أحد أعضاء اللجنة بأنه يجب على فرنسا أن لا تتبع نظام الأتراك لأن هذا النظام لا يتناسب جملة مع التقاليد والنظم الفرنسية، وقال آخر أن نظام الأتراك

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص100.

[2] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص 63..

[3] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص100.

لا يتناسب مع ما تفكر فيه فرنسا حاليا وهو الإستعمار، وإحلال جالية عربية محل السكان الأصلين ، وقد قال بعضهم أنه يمكن الاستفادة من النظام التركي في الجزائر من الوجهة العسكرية فقط، وهو ما يجب في نظره أن تستفيد منه فرنسا في علاقاتها الجديدة مع العرب.[1]

ويمكن تلخيص سياسة فرنسا على لسان نابليون "أنتي على علم بوجود ضروريات لا مناص منها لا تزال تحول دون تفكيك الشعب العربي، أعلم أنه لا يمكن الإقدام على إزالة القبائل تحت طائلة الوقوع في فوضى اجتماعية إلا اذا تم ذلك بمحض الدناميكية التي تؤدي إلى تفككها و ذوبانه».[2]

وفي النهاية رأت اللجنة أن العرب لا يرون أنفسهم معنيين بالاستسلام، ويرفضون الانصياع للقانون الفرنسي لتعارضه مع الشريعة الإسلامية، و التي هي أساس التعامل بالنسبة للجزائريين، و بهذا لا جدوى سوى الهجرة وفسح المجال للمستوطنين.[3]

2-4 ابن الكبابطي و اللجنة

ومن بين الذين استمعت إليهم اللجنة ابن الكبابطي، وقد وجه إليه 13 سؤالا تتعلق بحقوق الآباء على الأبناء وأجاب أن الأب مطالب بتربية ابنه، وأن يكون له المثل والقدوة، وكذلك حقوق الموصي،و أيضا فيما يتعلق بسن الزواج، وكان جوابه أن بالنسبة للرجال يكون الزواج بداية من سن 15، وأما الفتيات والبنات فالبلوغ، وكما أضاف على ذلك شرح حق الميراث، وكذلك وجه إليه سؤال حول تدوين الأحكام، و قال في هذا الشأن أن ذلك يكون في حالة طلب أحد الخصمين ذلك، و كذلك هل القاضي يدون عقود الميلاد والزواج و الوفاة، وفي رأيه أن المتعارف عليه هو لا يوجد تدوين، وهل القاضي ينطق بأحكام كما يرى هو، وكم يمكن

---

[1] أبو قاسم سعد الله: المرجع نفسه، ص101.

[2] شارل روبير أجرون: **الجزائريون المسلمون و فرنسا** ، المرجع السابق، ص76.

[3] عمار هلال: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، دب، 1995،ص6 .

للقاضي من وقت وهو محتجز لشخص لا يرغب أو غير قادر على دفع دين عليه، فأشار أن المدة تكون من شهر إلى سبعة أشهر.[1]

وأما النقطة الأخيرة فكانت حول معاملة الاحتلال لأصحاب السكنات التي هدمت أو مشغولة من طرف جنود الإحتلال، فقد أجاب بطريقة دبلوماسية، حيث قال أن هذا المشكل يتم حله مع المعنيين والفرنسيين هم أصحاب الأمر والأسياد.[2]

3-التقارير

خرجت اللجنة الخاصة بمجموعة من التقارير، والتي شملت الميادين التي ارتكز عليها الاحتلال ولعل أهمها كان حول الوضع العسكري والبحرية، والأشغال العمومية، والاستعمار والأملاك العمومية، والتجارة والجمارك والضرائب والجزية الواجب تحصيلها من العرب.

3-1 التقرير العسكري

لقد قام رئيس اللجنة الجنرال بوني بتقديم مذكرة عسكرية والتي احتوت على ملاحظات يجب أخذها بعين الإعتبار.

فرأى بوني أن تتولي السلطات الإستعمارية الفرنسية إدارة المدن التي تم إحتلالها في المراحل الأولى للاحتلال، مع التأكيد على أن السيادة الفرنسية يجب أن تكون على مجموع التراب الجزائري، وهذا يعني ربط الجزائر بفرنسا عن طريق الاحتلال العسكري. فقد سجل هذا التقرير أن التأثير ينحصر على المدن أي المدن الساحلية، وسجل التقرير أن العجز المسجل

---

[1] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص 67.

[2] المرجع نفسه، ص67.

للنتائج يعود إلى قصر مدة القادة العامون الذين كانوا على رأس القيادة العسكرية. فكانت أقصر مدة من نصيب دوبرمون وأصولها 17 شهرا.[1]

وأما اقتراحاتها تمثلت في التأكيد على أمن متيجة، و من أجل ذلك يجب السيطرة على البليدة و القليعة و ربطهم بالدويرة، أما في بونة يكفي السيطرة على سيدي دندن.[2]

وأما عرب البلاد أو المنطقة العربية أي مستغانم ووهران وأرزيو والتي كانت الأوضاع فيها محصنة بقيادة الأمير عبد القادر والذي تصدى إلى الجنرال ديميشال الذي كان راغبا إلى إحتلال معسكر.[3]

وبالنسبة إلى بجاية فهي محصنة من البحر، وأما برا فهي عرضة للهجومات و تحتاج إلى حامية بها ثلاثة آلاف جندي و 400 من الأحصنة، وأما الجزائر ووهران وبونة تحتاج إلى عدد معتبر من الجيش مع إعادة هيكلته وكما يجب إعطاء صلاحيات واسعة للجنرالات وإختبار الرجال الأكفاء، وكما رأت أن النقل في وهران وعنابة يسجل نقصا و هذا أدى إلى زيادة أعباء الإحتلال وهذا ما أدى إلى الإستعانة بالحكومة بتونس بشرائها في سنة 1832 أحصنة لفائدة الجيش، وأشارت اللجنة كذلك إلى حامية مستغانم التي حولت إلى وهران، و كما كانت لها اقتراحات بالنسبة لبعض الشخصيات منهم لاموريسيار الذي كان على رأس المكاتب العربية و لكن تم إزالته وطالبته اللجنة بإعادته على رأسها.[4]

---

[1] بوعزة بوضرساية و آخرون: **الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19**، المرجع السابق، ص-ص59-77.

[2] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص68.

[3] بشير كاشة الفرحي: **مختصر وقائع و أحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962**، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، رويبة، 2007، ص38.

[4] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص69،70.

وأخيرا رأت اللجنة أن الاحتلال كان مكلفا لفرنسا كثيرا و لكن مع المزايا التي يقدمها يجب أن تحتفظ بالجزائر، وعلى الحكومة إعلام الفرنسيين بمصالح فرنسا في ذلك.[1]

3-2 تقرير الأشغال العمومية

كان هذا التقرير من طرف الجنرال مونفور و الذي جاء متضمنا لما أنجزه الإحتلال خلال الفترة السابقة، و أجاب التقرير على مجموعة من الأسئلة حول الأشغال ذات الأولوية المتعلقة بمؤسسات الجيش و تقويتها من هجومات الجزائريين.[2]

حيث أحصى التقرير الإنجازات العسكرية بمدينة الجزائر بتكلفة 2 مليون فرنك من بداية الإحتلال حتى نهاية 1833، و التي تمثلت في إيواء 1000 رجل و 2000 حصان ، وأما الأعمال المدنية و البحرية تمثلت في الطرق والشوارع وتحويل المساجد إلى كنائس، كما كانت هناك تقديرات لإنجاز بعض المشاريع وذلك من أجل تسهيل طريق التقدم نحو البليدة وتأمين العاصمة، ممثلة في فتح الطريق نحو القليعة والبليدة والحميز وذلك بتكلفة 380.1 مليون فرنك، والقيام بتقوية الحصون، وبالإضافة إلى القيام بأعمال على مستوى الميناء، وقدرت تكلفة هذه الأعمال العسكرية والمدنية 920.14 مليون فرنك، و أما عنابة فإن الأعمال التي تمت في المجال العسكري كلفت 388 ألف فرنك و المدينة 53 ألف فرنك.[3]

وفيما يخص وهران الأعمال التي تمت في المجال العسكريي فقد كلفت 348 ألف فرنك و مدنيا 100 ألف فرنك، و في عنابة، و في بجاية، أرزيو و مستغانم لم ترد بشأنهم أي اقتراحات، و أما أعمال التحقيق تتطلب 8 سنوات بحوالي 5 آلاف عامل و 16 مليون فرنك.[4]

---

[1] مختاري الطيب: المرجع نفسه، ص70.

[2] نفسه، ص72.

[3] نفسه، ص72.

[4] نفسه، ص72.

3-3 التقرير حول الاحتلال

وبالنسبة لإعداد هذا التقرير كان من طرف السيد دولابينسونيار (de la pinssioniere)

و كان هذا التقرير يتضمن إقتراحات حول الإحتفاظ بالجزائر هل يكون بالصفة العسكرية أو الفلاحية أو التجارية، بالنسبة على الصفة العسكرية ترى اللجنة بسلبيتها لأنه وحسب رأيها أن التأثير سوف يقتصر على الساحل فقط.[1]

وفي النهاية أقرت اللجنة باحتلال الجزائر فلاحيا و تجاريا، واستقرار بعض أصحاب رؤوس الأموال في بعض مناطق الجزائر و حصولهم على قطع أرض، ولكن اعتبرت الوافدين أو الأوربيين عائقا أمام الاحتلال وأن هناك شك في أن تتخلى عنهم فرنسا.[2]

ورأت اللجة في تقريرها هذا أنه يجب توظيف المعمرين وكذا الأجانب ولاسيما الألمان الذين يتميزون بالشجاعة و القوة وكذا المالطيين، والذين يستطيعون التكيف بسهولة مع ظروف البلاد.[3]

وفي نفس التقرير رأت اللجنة أنه يجب استمالة العرب إلى الحضارة الغربية قبل محاولة السيطرة عليهم ضنا منها أن إندماجهم للحضارة الغربية سيدفعهم للتعايش مع الوافدين.[4]

وأن السياسة الخاصة بالأهالي قد أفلست، فالعرب الذين انتزعت منهم أملاكهم و أهينوا وأسيئت معاملتهم تحول خوفهم إلى كراهية، وأما الأوربيون الذين كانت أمالهم وتطلعاتهم كبيرة شأن موارد إفريقيا، فخابت تلك الآمال ولحق بهم الإفلاس، وكان الفرق شاسعا بين النفقات والنتائج المحققة للاحتلال وذلك بسبب التوظيف السيئ للمعمرين.[5]

---

[1] مختاري الطيب: المرجع نفسه، ص73.

[2] صالح عباد: **الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930**،د.م.ج، دب، 1999, ص13.

[3] شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص 198.

[4] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص74.

[5] شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص 196.

و بالنسبة للقبائل فرأت اللجنة بأنهم لا يقبلون التحضر ويفضلون المكوث في الجبال وأما العرب فلاحظت اللجنة بأنهم يحبون القراءة و الكتابة و لهم حضارتهم، حيث يعتمدون في العيش على الحقول و قطعان الماشية و يحبون ركوب الخيل، وللسيطرة عليهم يجب التقرب من زعمائهم، ومن أجل ذلك يجب إتباع سياسة الهدايا التي لها مزايا كبيرة، فإنفاق مليون على أحسن وجه أفضل من إنفاق 8 ملايين على 10 فيالق.[1]

وبالنسبة للإدارة، فقد رأت اللجنة أن السلطة العسكرية حكم عليها بالضعف و فقدان نفوذها على الفرنسيين، و غياب القوة المعنوية على الأهالي، وكما أن وضع السلطة المدنية كان أسوأ وغياب الإدارة العليا و انعدام الذكاء في ممارسة مهامها، ونشاط يفتقر إلى النتائج المفيدة، وغالبا ما تكون تلك النتائج غير مدروسة ومعرضة للأضرار ولم تغفل اللجنة أن الظروف كانت صعبة، غير أن السلطة العليا عملت على تجاوز تلك الصعوبات، ولكن فالرأي العام يطالب بإعادة تنظيمها.[2]

وعدم السماح للأوربيين بتطبيق قوانين بلدانهم الأصلية كالبريطانيين والتي كانت سياستها مبنية على مبدأ الحفاظ على التوازن الدولي، واتخذت انجلترا موقفا واضحا من إحتلال فرنسا للجزائر، وأما فرنسا فقد استعملت عدة حيل لكسب الرأي العام الأوروبي لصالحها.[3]

وأما الجانب الزراعي فرأت اللجنة تشجيع المزارعين أصحاب رؤوس الأموال و أصحاب المهن الذين يكون لهم مبلغ يتراوح بين 1500 إلى 2000 فرنك وإن استيطان هؤلاء المزارعين بأعداد قليلة هو الذي يضمن استصلاح الأراضي.[4]

---

[1] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**, المرجع السابق, ص74, 75

[2] شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص 197.

[3] أرزقي شويتام: **دراسات و وثائق في تاريخ الجزائر العسكري و السياسي الفترة العثمانية 1519-1830**، ط2، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2016، ص163،164.

[4] شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص 198.

وكما لاحظت اللجنة في تقريرها أيضا ثلاثة أشياء هي طبيعة الأرض، وماذا تنتج بحيث يوجد بعنابة التين و الزيتون وأما بجاية بها سهل غني جدا، وأما وهران لاحظت أن الأرض ثرية وأما ما حقق الإحتلال في المجال الزراعي فإنها وجدت إدخال العلوم الفلاحية و توصلوا إلى أن الجزائر لا تنتج بما فيه الكفاية وتدعوا إلى تشجيع المحاصيل الأوربية.[1]

ومنه يكون الاحتلال في مدينة الجزائر عسكريا وفلاحيا، وفي بونة أي عنابة يكون عسكريا وفلاحيا أيضا، وفي وهران عسكري، وهكذا لم تشفع اللجنة للاحتلال و لا للسياسة الخاصة بالأهالي أو الأوروبيين ولا للنظام الإداري ومع ذلك خلصت بعد إعداد معاينة إلى فشل السنوات الثلاث الأولى للاحتلال، إلا أنه يجب أن تحتل الجزائر.[2]

3-4 تقرير البحرية

لقد أعد هذا التقرير دوفال دالي، تطرق من خلاله إلى تحديد عدد السفن وكيف يتم التواصل بين القوات البحرية والبرية، وتم تناول بعض المناطق وكانت البداية من عنابة والنهاية بالمرسى الكبير.[3]

والتقرير أشار إلى أن عنابة يوجد بها خليج به مرسيين وهو معرض للرياح يصعب على السفن الرسو به، ووجود الحماية به يفتح طريقا للسلع نحو قسنطينة وأكدت على من يحكم القاعدة البحرية أن لا يسمح بصيد المرجان، ونشير أن العلاقات الفرنسية التجارية في الشرق الجزائري كانت ترتكز على صيد المرجان، وقد احتجت لما سمحت الجزائر سابقا لبريطانيا في ذلك، وأما بجاية، وحسب تقرير اللجنة أنها كانت تقوم بحماية السفن حيث نصحت بترك سفينتين حربيتين بها.[4]

---

[1] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص75-76.

[2] شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص 197-199.

[3] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص70.

[4] نفسه،ص70-71.

وأما بالنسبة لميناء أرزيو فإنه يتميز بالجمال و الأمن حيث تكثر به الحجارة التي تليق أن تكون حاجزا للميناء، و توجد به حامية عسكرية عددها 255 جندي، وأما بالنسبة لميناء مستغانم فقد كان عرضة للرياح، وبالنسبة للمرسى الكبير فهو معرض للخطر من أي قوة خارجية كما يتوجب تأمين الممر إلى وهران و تأمين الإمدادات لإستقرار الأسعار، حيث تتطلب هذه الأعمال نفقات تقدر بـ 1 مليون و 200 ألف فرنك ورأت أن تترك سفينتين حربيتين بالمرسى الكبير و أخرى في نواحي تلمسان.[1]

وذلك لمراقبة السفن البريطانية المتواجدة بجبل طارق، وبالنسبة للجزائر فقد أشار التقرير أن ميناءها كان أكثر سوء فهو مفتوح على الرياح طيلة 6 أشهر وهي فترة الشتاء والخريف،و بالإضافة إلى ذلك يجب توسيعه في إتجاه الجنوب الشرقي بـ200 متر، وقدرت نفقة هذه العملية بـ 4 ملايين فرنك وبذلك تصبح مساحته 5002م^2 ، ويكون بمقدور جميع السفن الرسو به.[2]

وخلص هذا التقرير إلى أن تأمين الخدمات بحريا أي بين المناطق الساحلية الجزائرية وبين الجزائر وفرنسا يتطلب 14 سفينة حربية و9 سفن من الحجم الكبير.[3]

وفي الأخير توصلنا إلى أن المطامع الاستعمارية في الأرض الجزائرية كانت واضحة المعالم، وذلك بإحتلالها للعاصمة، فقد رأت اللجنة أن التخلي عنها هو ضرب لسمعة فرنسا وكرامتها، فقد أقرت احتلال الجزء الشمالي كعنابة، ووهران، مستغانم، وتحصينها وذلك بما يخدم مصالح الاحتلال والحكومة الفرنسية.

وتركيز جميع السلطات في الجزائر المدنية منها والعسكرية، وأن تكون تحت تصرف سلطة الحاكم العام، و مع تشكيل مجلس إداري وبلدي و تكوينها للنظام المتبع في فرنسا.

---

[1] مختاري الطيب: المرجع نفسه، ص71.

[2] نفسه، ص71.

[3] نفسه، ص71.

وكذلك فسح المجال للفرنسيين للهجرة وإحلال محل السكان الأصليين وقد درست اللجنة أوضاع الجزائر وقامت بتنقلات بين معظم البلدان وخاصة الشمالية قامت بجمع معلومات والتي كانت عبارة عن مجموعة من التقارير بحيث كانت هذه التقارير التي قامت اللجنة بإعدادها والتي استخدمتها فرنسا لتبرير موقفها أمام الرأي العام وتحسين صورتها، بل أنها خططت مسبقا بإحتلال الجزائر والإحتفاظ بها وأقرت فعلا أن وتجعلها ضمن ممتلكات فرنسا في إفريقيا.

الفصل الثاني

اللجنة الإفريقية الثانية 12 ديسمبر 1833_10 مارس 1834

1- تشكيلة اللجنة

2- جلسات اللجنة و مواضيع المناقشة

3- أهم الشخصيات التي استقبلتها اللجنة

4-تقارير اللجنة

تمهيد

وبعد انتهاء اللجنة الإفريقية الأولى و إتمام عملها، و التي زارت لأجله الجزائر وقامت بدراستها من مختلف الجوانب ملخصة في ذلك مجموعة من التقارير التي قدمتها للحكومة عند عودتها إلى فرنسا، و لكن عمل الحكومة الفرنسية لم يتوقف إلى هذا الحد فهي مزالت مترددة في مصير الجزائر إما الجلاء أو البقاء و الإحتفاظ بها كملك من ممتلكات فرنسا في شمال إفريقيا، و لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الجزائر قامت الحكومة الفرنسية بتشكيل لجنة ثانية لتكمل عمل الأولى، و ذلك لمهمة أساسية والتي تمثلت في إثبات جدوى الإحتلال في الجزائر، فكيف كانت تركيبة اللجنة الثانية وما الجديد الذي أضافته؟

1- تشكيلة اللجنة

بعد اتمام اللجنة الإفريقية الأولى عملها في الجزائر، عادت إلى فرنسا في 9 نوفمبر 1833، و معها مجموعة من التقارير و التي قدمتها إلى الحكومة الفرنسية، ومضيفة في ذلك اقتراحات واضحة حول مستقبل و مصير الجزائر.

فقام وزير الحربية بتقديم إقتراح إلى الملك يقتضي تشكيل لجنة ثانية عند رجوع الأولى ، و ينضم إليها أعضاء اللجنة الأولى و التي باستطاعتها أن تستدعي من تراه مناسبا، و صدر بذلك مرسوم ملكي و الذي يحتوي تشكيلة اللجنة و تسمية أعضائها و التي تشكلت بتاريخ 12 ديسمبر 1833، مشكلة من 19 شخصية برئاسة الدوق ديكاز (Decazes) الذي كان من أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي، فكانت هذه اللجنة تشبه اللجنة الأولى حيث كانت تشتمل في تشكيلتها على عسكريين و مدنيين مراعي فيهم الإهتمام و التخصص بالمشاكل المعروضة الناجمة عن إحتلال الجزائر.[1]

[1] محمد بن عبد لكريم: **مذكرات حمدان بن عثمان خوجة الجزائري و مذكراته**، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1972،ص207.

و كانت اللجنة تضم زيادة على الأعضاء الثمانية من اللجنة الأولى، ثلاثة نظراء من فرنسا، و خمسة نواب منهم باسي و صاد المعروفان بأرائهما المناهضة للإستعمار فكانت تشكيلة اللجنة كالتالي[1]:

الدوق ديكاز(Decazer)رئيسا للجنة، الكونت قيمينو(Guillemiuot)، البارون موني (Mounier)، دولبنسونيار (De La Pinsonniere) عضو في اللجنة الأولى، لورانس(Laurenis)عضو في اللجنة الأولى، بيسكاتوري (Piscatory)عضو في اللجنة الأولى، رينار(Reynard)عضو في اللجنة الأولى، ديشتال (Duchtel) ، ديمون(Dumon)، باسي (Passy)، الكونت دي صاد(De sade)، بود (ebaud) ، برنار (Bernard) ، مونفور(Monfort)، البارون فولون (Volland) المقتصد العسكري، دوفال دالي(Duval) Dailly عضو في اللجنة الأولى، الكونت بوني (Bonnet)، الكونت دوبرسار (Haubersart)عضو في اللجنة الأولى. [2]

2- جلسات اللجنة ومواضيع المناقشة

عقدت اللجنة جلستها الأولى في 22 ديسمبر 1833، وفي 5 جانفي 1834 انتخبت كاتبها السيد بيسكاتوري والذي كان كاتب في اللجنة الأولى، وفي 6 جانفي وافقت اللجنة على طريقة العمل وهي الإستماع أولا إلى محاضر جلسات اللجنة الأولى والإستماع أيضا لمختلف التقارير الملحقة، ثم الملاحظات المقدمة من طرف اللجنة الأولى، و بعد ذلك التحدث إلى أعضاء اللجنة الأولى عن انطباعاتهم في الجزائر والجدير بالذكر أن اللجنة الثانية طلبت من وزير الحربية أن يمدها بجدول مفصل عن الأعمال الإدارية التي قامت بها الحكومة الفرنسية في الجزائر منذ ثلاث سنوات من الإحتلال.[3]

---

[1] شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص199 ،200.

[2] La Commission d'Afriqe Poces – Verbaux Et Rapports De La Commission Spsial 1833 imprimerie Royal Paris1834 p7

[3] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص103.

وقد ناقشت اللجنة مجموعة من المواضيع في جلساتها و التي كانت حوالي 56 جلسة وكانت مناقشاتها تأخذ وقتا أطول كلما كان الموضوع حول الإحتفاظ أو التخلي عن الجزائر وناقشت أيضا الجمارك و الضرائب و التجارة و العلاقة مع الجزائريين.[1]

2-1 مسألة الاحتلال و النفقات

نوقشت هذه المسألة في بداية الأمر في 17 جانفي، و دار النقاش حول الأعمال القليلة والنفقات العالية، وأنه لا يمكن إنفاق ثلاثون أو أربعون مليون إلا من أجل مستقبل ناجح، ورأت أن الإحتلال هو دفع المستعمر إلى الأمام.[2]

وأيضا ناقشت اللجنة موضوع هام و الذي كان يتمحور على الإحتلال والإحتفاظ بالجزائر أو التخلي عنها، والملاحظ أنه في جميع المناقشات، سواء في اللجنة الأولى أو الثانية، لم تكن الآراء فقط في صالح الإحتفاظ بالجزائر، ولكن كانت في صالح الإستعمار، وقد خلص بعضهم بخصوص هذا الموضوع هو الإحتفاظ بالجزائر وفي جلسة 28 جانفي 1834 حيث ناقشت اللجنة نفس الموضوع وقد حضر وزير البحرية بنفسه والذي أجاب على عدة أسئلة تتعلق بحركة الجنود في الجزائر والميزانية الضرورية سواء اتبعت فرنسا الإحتلال الجزئي أو الكلي، و أن حضور وزير البحرية لهذه الجلسة كان بحجة الدفاع عن مبدأ الإحتفاظ بالجزائر ومنه فقد كانت اللجنة وسيلة لتنفيذ برنامج الحكومة في الجزائر.[3]

وقد أدى هذا إلى مواجهات جديدة في شهر أفريل 1834 بين مؤيدي الإحتلال ومناهضوه، وأما أنصار البقاء في الجزائر من أمثال كلوزيل الذي ينادي بتوسيع الغزو، وفي المقابل هناك من عارض بشدة هذه الفكرة أي البقاء في الجزائر فكان منهم باسي، ودي ساد الذي رأى أنه يتعين الإقتصار على إحتلال مدينة الجزائر فقط.[4]

---

[1] أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه ، ص104.

[2] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص89.

[3] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص105 .

[4] شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص201.

و قد ناقشوا كذلك و صوتوا على ميزانية الاحتلال، وعلى عدد الجنود الضروريين للحفاظ على الاحتلال.[1]

ولعل موقف فرنسا و اللجنة من معاهدة ديميشال التي وقعت بين الممثل الفرنسي ديميشال و الأمير عبد القادر، والتي تكشف عن نواياها الحقيقية نحو مصير الجزائر التي كان من المفروض أن تخرج بتوصيات واضحة عنه، و الجدير بالذكر أن رئيس الوزراء الفرنسي هو الذي أرسل نسخة من المعاهدة إلى اللجنة للإطلاع عليها و في جلسة 51 بتاريخ 2 أفريل 1834 استمعت اللجنة إلى قراءة لتلك المعاهدة باهتمام[2]، وإذا كانت فرنسا قد اعترفت باستقلال الأمير ضمنيا على الأقل فإنها لم تحصل على الإعتراف بسيادتها على الجزائر، وهو الأمر الذي كان يحرص عليه جميع المفاوضين الفرنسيين أمثال ديميشال، حيث كان يرمي من وراء العبارة التالية: ‹‹بين شعبين حكم الله عليهما أن يعيشا تحت نفس السلطة›› والتي وردت في نص المعاهدة، و كان يهدف إلى الإعتراف بالسيادة الفرنسية.[3]

و قالت اللجنة أنها لا ترى في المعاهدة التزام الأمير بدفع جزية سنوية إلى فرنسا لأن الجزية بناء على رأي اللجنة، هي علاقة الخضوع عند العرب، و ما دام العرب لم يلتزموا بذلك فإن اللجنة تخشى أن تكون هذه المعاهدة مجرد خطوة أولى سيتبعها الأمير بخطوات أخرى يطلب فيها تنازلات أكثر إيجابية من فرنسا.[4]

وأما بالنسبة إلى النفقات فقد تمت دراسة كل منطقة وما تتطلبه من نفقة وما تحتاجه من الجنود، و كانت البداية مع وهران، ثم الجزائر، وعنابة، وبجاية، و كانت النفقات موجهة إلى مخصصات الجند والتحصينات، و شق الطرق، وأعمال الصيانة، والتعديلات الواجب إدخالها، وإذا كان الإحتلال فيجب تسخير سفينتين من النوع الصغير و أربعة سفن، واحدة لنقل النجدات

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص105.

[2] نفسه، ص107.

[3] شارل هنري تشرشل: **حياة الأمير عبد القادر**، المرجع السابق، ص17، 18.

[4] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص108.

هذا بالنسبة للجزائر، وأما بالنسبة لوهران فيجب توفير سفينة راسية وأخرى للنقل والإتصال، وأخرى لحراسة الساحل، وأما عنابة يجب توفير سفينتين،وأما بجاية فيجب توفير سفينة واحدة إلى جانب تأمين وسيلة تواصل مع فرنسا، وتكون الإتصالات بواسطة أربع سفن، و أما بالنسبة للإتصال بين عنابة ووهران يكون عبر الساحل، والتنقل بالسفن بين فرنسا و الجزائر يكون ثمانية أيام، فالعملية على المستوى البحري تتطلب ثمانية عشر سفينة وألفان بحار بنفقة ألف فرنك لكل شخص و كما قامت اللجنة بوضع تصورات لما تحتاجه لسنة 1834و 1835.[1]

وأما بالنسبة لنفقات الإدارة فقدرت بـ 346 ألف فرنك بحيث يكون مرتب الحاكم العام 100 ألف فرنك و 15 ألف للمدير المكلف بالإدارة، و قد خصصت كذلك أموال لكي تقدم كهدايا للقبائل وبعض الشخصيات وذلك من أجل التأثير عليها و استمالتها، وأما بالنسبة لعائدات الضرائب تكون في سنة 1834 مقدرة بـ 400 ألف فرنك ولكن ترتفع في سنة 1835 لتصل إلى مليون و 600 ألف فرنك.[2]

2-2 مسألة الإدارة و مؤسساتها

وفي هذه النقطة تم التطرق إلى القيادة التي سوف تسير الجزائر، وكانت في جلسة 32 بتاريخ 17 فيفري.[3]

فقد انتهت اللجنة الثانية إلى نفس نتائج اللجنة الأولى، فقد وافقت كذلك على خلق منصب الحاكم العام، و التي قامت بدراسة علاقته بالحكومة المركزية في باريس و كما وافقت أيضا على إنشاء مجلس بلدي في مدينة الجزائر و الذي يتكون من رئيس و أربعة مساعدين، ومنهم يهودي ومسلم، و من جهة أخرى أعطت إلى الحاكم العام صلاحيات إدخال أعضاء من الجزائريين إلى المجلس البلدي و ذلك عند الضرورة، و من رأي اللجنة كذلك تكوين مجلس بلدي في كل من وهران وعنابة، وأما بخصوص بجاية فلم تتخذ اللجنة حولها موقفا، لأن

---

[1] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص89.

[2] نفسه، ص91.

[3] نفسه، ص91.

الوضع فيها غير واضح لعدم إستقرار السلطة الفرنسية هناك.[1] ومنه أصبحت المشاريع و القوانين تصدر من طرف الحاكم العام، ويتم التداول حولها في المجلس، وكذلك بالنسبة للميزانية، ويكون هناك وزير وسيط بين الحاكم العام و الحكومة في فرنسا.[2]

3-أهم الشخصيات التي استقبلتها اللجنة

و الملاحظ أن اللجنة استمعت إلى أشخاص غير أعضائها، ومن بينهم عدد من الجزائريين الذين كانوا منفيين من بلادهم، وهناك من الأشخاص لم يحضروا أمام اللجنة أمثال كلوزيل.

3-1 الشخصيات الجزائرية

لقد استمعت اللجنة إلى ثلاثة شخصيات من الجزائريين و الذين ينتمون إلى طبقة الحضر والمصادف أنهم كانوا منفيين في باريس، و هم حمدان خوجة، وأحمد بو ضربة، وحمدان بن أمين السكة، ورغم النفي فإن هؤلاء الجزائريين قد عبروا أمام اللجنة عن أراء واضحة حول مصير الجزائر و الوجود الفرنسي بها، و حول العلاقات الجديدة بين مواطنهيم والفرنسيين، والملاحظ أن بوضربة كان أكثر ميلا إلى الفرنسيين، و بينما كان أمين السكة معتدلا، و أما خوجة فكان موقفه واضح فإن مشاعره المعادية للفرنسيين كانت واضحة.[3]

فقد انتقد بوضربة ممارسات الإحتلال وعدم ثباته على نهج واحد، و كان ناقدا لتلك الأوضاع و لكنه قابلها مقترحا حلولا عملية لفائدة التعاون الفرنسي الجزائري.[4]

و أما الحلول التي يراها لتسهيل التعاون الفرنسي الجزائري و الإندماج هو السماح للعرب بالسكن إلى جوار المعمرين و كما اقترح إنشاء جريدة لبث الفكر الفرنسي، و تشجيع الجانب الفكري وذلك من خلال إنشاء المدارس وحسب رأيه يجب أن تكون في كل قرية مدرستين، وقد

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص107.

[2] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص91.

[3] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص115، 116.

[4] خيثر عبد النور، سعيدي مزيان، بوقجاني أحمد: **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، م.م.و.د.ب.ح.و.ث، 2007، ص202.

أعطى لفرنسا ضمانات بعدم قيام ثورة ضد العرب، وأعطى كذلك حوصلة عن ممتلكات دار السلطان التي كانت تمتلك 13 مزرعة في متيجة وأن هذا السهل هو ملكية لحضر الجزائر.[1]

وكما أشار أيضا إلى قوة الأمير عبد القادر في وهران، وأكد على وجوب السيطرة وإخضاع القبائل تحت سلطة فرنسا، وكما نصح باحتلال قسنطينة وتعيين حاكم فرنسي عليها، ولإرضاء الجزائريين طالب بوضربة بإعادة المساجد التي كانت تسيطر عليها فرنسا إلى الجزائريين وأما تجاريا طالب بحرية التجارة، وحماية الطرق التجارية.[2]

وكان بوضربة متفائلا حين وقف متحمسا بإحداث تغيرات على النظام الفرنسي، وطالب بإنهاء نظام العنف والذي دام ثلاث سنوات، واستبداله بآخر قائم على اللين وحماية الأشخاص والممتلكات، وبناءًا على رأيه رأى الفرنسيون أن النتائج ستختلف، إذ سوف لا يجدون مقاومين لهم، والملاحظ أن أراء بوضربة كانت تدعو بالدرجة الأولى إلى تغير السياسة الفرنسية، و ذلك من خلال معاملة الجزائريين بالعدل والإحسان ونشر مبادئها وحضارتها ومنه تستطيع دمجهم تدريجيا في مجتمعها، فكان بوضربة من أوائل الجزائريين المعجبين بفرنسا المضحين بحرية الجزائر وبالفكرة القومية على الإطلاق.[3]

وأما مذكرته التي تلقتها اللجنة والتي كانت تحتوي على سبعة فصول تضم عناوين مثل التنظيم البلدي، تطبيق القضاء والعدل، التنظيمات الخاصة بالمناطق الداخلية وإدارة المؤسسات الخيرية وغيرها.[4]

وكانت مذكرته بغرض تحسين وضع الجزائر ومقاربة بين المصالح الفرنسية، ومصالح الأهالي بما في ذلك سكان المدن والأرياف، وقد حدد المسألة الجزائرية في أربع نقاط وقال "أنها لا تتوقف مع قناعاته وهي سياسة الإستيلاء واستعمال القوة، ونهب الأملاك"، و أما النقطة

---

(1) مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص80.

(2) نفسه، ص80.

(3) أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص-ص118-121.

(4) خيثر عبد النور وآخرون: **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية** ، المرجع السابق، ص202.

الثنائية وهي المحافظة على بعض الموانئ كمراكز عسكرية. و أما الثالثة فهي التخلي، والرابعة هي إقامة حكومة مركزية يشارك فيها الجزائريين، وقد أضاف نقطة هامة وهي الحكم بالعدل وقد خصص الفصل الأول من مذكرته لإنشاء مجلس استعماري على رأسه والي عام يضاف له كاتب وعضو من المسلمين، ومهمة هذا المجلس تسيير الجزائر، وأما الفصل الثاني فقد خصص لتنظيم البلدية و اقترح تشكيلتها من خمسة أعضاء من المسلمين يتم اختارهم من بين الأهالي الموالين لفرنسا وثلاثة من المعمرين واثنان من اليهود و قد اشترط أن لا تقل أعمار المنتخبين عن 30 سنة و يكون المنتخب ذا سمعة حسنة، ورئيس البلدية يكون فرنسيا يفوق 40 سنة و له ثلاث نواب فرنسي، مسلم، يهودي .[1]

والفصل الثالث و الذي تمحور حول نظام البلدية الذي يتكفل بتسجيل المواليد والزواج والوفيات، وأما دخل البلدية فهو الرسوم المطبقة على المواد والمياه، وضريبة على المنازل، وأما النفقات تكون موزعة على عملية التنظيف ومراقبة الأعمال والإعتناء بالمؤسسات ودفع أجور أطباء مصلحة الوفيات، وأما الفصل الرابع فكان يرتكز حول العدالة الذي أشار بتكوين مجلس ملكي يتكون من رئيس وقاضيان و كاتب ضبط، حاجبان، ثلاثة مترجمين، ووكيل الملك ونائب له، ويعمل المجلس على النظر في القضايا المدنية والتجارية والإجرامية ويستأنف أحكام المحاكم.[2]

وأما الفصل الخامس الذي خصص حول التنظيمات بالنسبة للداخل، ورأى بأنه يجب تعيين مدير فرنسي يكون له نائبان مسلمان و مجموعة من الموظفين، وكما تطرق في هذا

---

[1] محمد العربي الزبيري: **مذكرات أحمد باي و حمدان خوجة و بوضربة**،ش.و.ن.ت.إ، دب،1985، ض 175.

[2] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص87.

* أهم الجرائد التي تصدر بالعربية هي المبشر وهي ثالث جريدة في الوطن العربي والمبشر صدرت سنة 1847، وكانت أداة للغزو الثقافي وكانت تنطق باسم فرنسا وتصدر مرتين في كل شهر. أنظر،أديب مروة: **الصحافة العربية نشأتها وتطورها**،م.د.م.ح، بيروت، 1961، ص150.

الفصل في كيفية التعامل مع القبائل والضرائب التي تطبق عليها، وكما ألح على إنشاء جريدة* بالعربية توزع على جميع شيوخ القبائل.[1]

وأما بالنسبة للفصل السادس تكلم فيه بوضربة عن إدارة الأوقاف والمتمثلة في أملاك مكة والمدينة وأملاك سبل الخيرات والمساجد وأملاك الزوايا، وأملاك بيت المال وأملاك الأندلسيين، حيث رأى تعيين لجنة خيرية تشرف على هذه الأملاك وتكون مكونة من عشرة أعضاء وتوجه هذه الأوقاف لخدمة المرضى وبناء المستشفيات، وكما يتم الإنفاق على الأيتام و تزويجهم، وخص الفصل السابع للميادين الإدارية التي وجب مراقبتها والتي تتمثل في الجمارك والشرطة، وأملاك الدولة وركز كثيرا على هيئة المترجمين،و حسب رأي بوضربة أن العدل والحرية والصبر والإلتزام بالعهود وحدها كفيلة لإحكام السيطرة على الجزائر.[2]

وأما الشخصية الثانية والتي استقبلتها اللجنة هي حمدان بن عثمان خوجة، والذي يعتبر من الشخصيات البارزة والتي لعبت دورا هاما في السنوات الثلاث الأولى من الإحتلال حيث كان يرفع العرائض والشكاوي إلى البرلمان الفرنسي، رغم المنفى والبعد عن الوطن إلا أن هذا لم يمنعه من الإستمرار و مواصلة النضال و مقاومة المستعمر وهو في عقر داره بباريس، وقد ألف كتابه المشهور "المرآة" وفيه عرض شامل لحالة الجزائر، وبيان وضعيتها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وذلك قبل الإحتلال وما بعده، وإلى جانب هذا كتب مذكرة والتي بعثها إلى اللجنة.[3]

ولحمدان خوجة مواقف من الإحتلال الفرنسي و الذي طالب بجلاءه، و تم إستقباله في الجلسة الرابعة عشر حيث صرح خوجة عن بعض المواقف التي كانت غامضة أمام اللجنة، وكان مصحوبا بمترجمة، وقد أعلمه رئيس اللجنة بعلمه بكتابة المرآة، و قال بأن اللجنة لن تتدخل فيه لأنه يحتوي على قضايا ليس من شأن اللجنة التدخل فيها، و أما الشكاوي فتفصل

---

[1] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص 88.

[2] نفسه، ص88.

[3] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ج4، المرجع السابق، ص231.

فيها العدالة، وقد أتهم خوجة بأن ما جاء في كتابه خال من البراهين، وقد دعاه رئيس اللجنة إلى تقديم البراهين إن وجدت، فأجاب خوجة بأن ليس لديه لا حقائق ولا براهين جديدة، ومن جهة أخرى قد طمأن رئيس اللجنة خوجة على أن الأمور التي اشتكى منها بأنه سوف يجد لها الحل، كقضية المساجد التي يجب أن تعاد إلى ما كانت عليه وأن الأملاك ستحترم، والإيجارات ستدفع، لأن هدف الحكومة الفرنسية هو تطبيق نفس العدالة التي كانت تطبق في فرنسا، قد عبر خوجة عن رأيه فيما يخص نظام العدالة بأنه يستفيد منها أهل المدن و أما بالنسبة لسكان الأرياف فحضهم ضئيل، ومن رأي خوجة كذلك بأن فرنسا لن تستفيد من شيء خلال إحلالها بنظام فرنسي مكان النظام التركي، أو بالتظاهر باحترام الدين والمعتقدات و حيث كان الرئيس يعتقد خلافا عن خوجة أن هذه الإجراءات ستفتح له الطريق أمام السلطات الفرنسة في الجزائر، كفتح سوق مدينة الجزائر أمام الجزائريين لبيع بضائعهم، و لكن خوجة أكد بأن هذه الحلول صعبة و مستحيلة.[1]

ورأى خوجة كذلك صعوبة إخضاع سكان متيجة رغم المساعدات التجارية التي تقدمها فرنسا وذلك بفتح الأسواق أمام منتوجاتهم، و تعيين آغا من عرب متيجة يأتي بمطالبهم و يكون واسطة بينهم و بين السلطات الفرنسية، ولكن جواب خوجة على هذه النقطة كان واضحا لأنه يرى استحالة خضوع العرب للفرنسيين، وقد قدم خوجة بيان للوضع العسكري وقت دخول الفرنسيين، و ذكر بأن إمكانية التجنيد بمقدورها الوصول إلى ستون ألف جندي و لكن تم الإكتفاء بثلاثون ألف، وكما ذكر برحلته إلى قسنطينة والتي دامت عشرون يوما كمبعوث لأحمد باي من طرف دورفيغو، وناقشت اللجنة أيضا مع خوجة موضوع سهل متيجة و قال بأن فيه حوالي ستة عشرة مزرعة، والتي يعمل في هذا السهل معظمهم من عرب متيجة، وأما عن حق ملكية العاملين فيه فإن خوجة أجاب أنه حوالي ثلثي السهل لعرب المنطقة والثلث يتخص لأملاك الدولة والثلث الأخير لأهل مدينة الجزائر.[2]

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص126.

[2] أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ص125،126.

و فيما يخص التجارة القديمة مع السودان، وقال أنها كانت عن طريق القوافل يقودها الأعراب و هم على مسافة خمسة عشر يوما من مدينة الجزائر، وكما حذر من الأخطار التي تعترض إحياء هذا الخطأ التجاري.[1]

وأما مذكرة حمدان خوجة الى اللجنة الإفريقية، فقد تكلم فيها على أن اللجنة الإفريقية مستعدة لجمع كل الوثائق الضرورية التي تمكنها من ابداء حكم صائب في مستوى الأمة الفرنسية، وذلك في حدود مبادئ الشرف والعدالة، وللوصول إلى الحقائق واستخلاص النتائج، وذلك من خلال زيارة المناطق الموجودة تحت سلطانها، حتى تكون لها نظرة وافية أو تقوم بتفحص تقارير حيادية وخاصة فيما يتعلق بالبدو والقبائل التي يصعب الإتصال بها وذلك نظرا لبعدها عن السيطرة الفرنسية، وفي نظره أيضا أن البدو والقبائل يشكلان القاعدة الأساسية لكل ثورة في الجزائر وتكلم كذلك عن أعمال فرنسا الغير مشرفة وخاصة حول قضية مجزرة العوفية ولكي يبرهن أن البدو والقبائل هم القاعدة الأساسية، وقد استدل على ذلك أن ممارسة فرنسا المعادية لهم تؤدي إلى عداء هؤلاء اتجاه الفرنسيين، ومن أجل هذا على فرنسا أن تأخذ التدابير اللازمة كأن تبرم و تعقد اتفاقا يضمن مصالح الفرنسيين في إفريقيا، أو مطاردة هؤلاء إلى الصحاري حتى يبقى الميدان خاليا، واختيار أمير محمدي يضمن مصالح فرنسا.[2]

وفي نهاية المذكرة فهو يري بأن فرنسا ستحقق بواسطة هذه التدابيرو المتمثلة في إحتلال قلوب البشر عن طريق استمالتهم و إتباع سياسة اللطف العدالة لا باستعمال العنف و قوة السلاح، و هذا سيدفع فرنسا للاحتلال الصحيح لإفريقيا.[3]

وبذلك نجد حمدان خوجة ثائر غير مؤمن بالتعاون بين الجزائريين والفرنسيين.[4]

---

[1] أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ،ص125،126.

[2] نفسه، ص 126.

[2] جمال قنان: **نصوص سياسة جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914**، مج3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص66،63.

[3] جمال قنان: المرجع نفسه، ص66.

[4] خير عبد النور: **منطلقات وأسس الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص202.

وأما الشخصية الثالثة و المتحدث أمام اللجنة، وهو السيد حمدان بن أمين السكة، والذي ينتمي كذلك إلى طبقة الحظر فقد لعب هو الأخر دورا بارزا في الفترة الأولى من الاحتلال، ولكن تم نفيه من قبل الفرنسيين، فقد تولى منصب آغا العرب، وتم استقباله من طرف اللجنة في نفس الجلسة التي تحدث فيها بوضربة أي جلسة رقم الثالثة عشر، و حسب اللجنة أن هناك تشابه في الطرح بينه وبين بوضربة، و كما كانت أفكاره ناقدة للفرنسيين أكثر منها ناصحة. ويرى أمين السكة أن الواقع لا يعكس المهمة التي جاء من أجلها الفرنسيين أي محررين ونشر الحضارة، فالممارسة تكرس العداء، ونصح السلطات الفرنسية أن تعتمد على الجنود الجزائريين لكي تنجح في مهمتها، وطالب أيضا بضرورة أن يكون آغا العرب مسلما جزائريا، والعكس بالنسبة لبوضربة الذي طالب أن يكون فرنسيا، وقد انتقد ابن أمين السكة بعض تصرفات الفرنسيين في الجزائر وخاصة القائد العام برتيزين ودورفيغو، واتهمه بعدم الايفاء بالعهود، وكما أشار إلى حادثة مذبحة قبيلة العوفية والتي شوهت سمعة فرنسا في الجزائر، وهكذا فإن عبارات بن أمين السكة كانت شديدة اللهجة، ناقدة للأوضاع فقد كان بين بوضربة وخوجة، فلا هو مائل إلى الفرنسيين كبوضربة، ولا هو ناقم عليهم كخوجة، فقد كان معتدلا، جامعا بين الميل الظاهر إليهم والنقمة المكتوبة عليهم.[1]

3-2 الشخصيات الفرنسية

استقبلت اللجنة مجموعة من الشخصيات الفرنسية و خاصة العسكرية، حيث استقبلت أربعة عشر شخصية و منها الجنرال فلازي في الجلسة رقم13، والذي أكد على كفاءة الجيش الفرنسي في الجزائر و سهولة دعمه عن طريق البحر، وأبدا إعجابه على الجانب الزراعي، وأما الجانب الصحي للجنود، فقد نصح بالإهتمام بالصحة والنوم والاستيقاظ باكرا.[2]

و أما الشخصية الثانية التي مثلت أمام اللجنة السيد بيشون المتصرف المدني والذي مكث بالجزائر خمسة أشهر وقد تكلم عن حادثة العوفية التي ارتكبها الدوق دورفيغو، وأيد فكرة إنشاء

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص122 ،124.

[2] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص82.

مجلس بلدي للجزائر، وأن تكون له استقلالية، وكذلك تكلم عن مكانة الجزائر في المنطقة وتأثيرها على إفريقيا، وأما الجانب العسكري فهو يرى بعدم رفع عدد الجنود بل يجب استمالة القبائل المجاورة ومن ثم التقدم والإعتماد على طبقة الحضر وذلك لمكانتهم وقوة تأثيرهم، وأما الجنرال دالتون فهو يرى بضرورة توسيع دائرة أو مجال الإحتلال وأن يكون عبر مراحل وذلك من خلال الإعتماد والتحالف مع بعض القبائل وأن يكونذلك بطريقة خاصة نظام، وأما قائد البحرية دارماندي تكلم عن احتلال عنابة والسيطرة عليها عن طريق أربعة ألاف جندي ومئة من الخيالة، ومع الاستعانة بثمان مئة جندي من العرب المتطوعين، وبالنسبة للتجارة فيجب تنشيطها، وأما الأراضي ذات العقود تشتري من أصحابها او تفرض عليهم الضرائب، و لا تزرع بل يتم تقسيمها على المعمرين، وأما التحالف مع بعض القبائل يراه بسبب التباين الديني.[1]

وكذلك استمعت اللجنة إلى شخصيات أخرى مثل رئيس البلدية رووان بربار صاحب الأملاك الشاسعة في الجزائر، والنقيب سيكار قائد التوجه العسكري وقد اعتذر كل من كلوزيل برتيزان.[2]

3- تقارير اللجنة

خرجت اللجنة الإفريقية الثانية هي كذلك بمجموعة من التقارير، والتي شملت العديد من الميادين، فهناك أنواع من التقارير كالتقارير الأولية، والإضافية، وفي الأخير خرجت اللجنة بتقرير نهائي و هو عبارة عن أهم النتائج المتحصلة عليها من خلال عملها والمتمثل في التقارير الأولية و الإضافية.

---

[1] نفسه، ص83.

[2] شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص200.

4-1التقارير الأولية

أ) تقرير حول الدومين

والذي كان في11 أفريل 1834، حيث أشار هذا التقرير إلى اللجنة الأولى التي أرسلت إلى الجزائر وعملها هناك، كما أشار أيضا إلى تركيبة ووضعية الدومين العامة، وقد رأى هذا التقرير إلى غياب الوثائق وصعوبة إحصاءها ورأى أن اللجنة يجب أن تتابع فحص العروض الأولى، وتكوين لجان على مستوى المدن تقوم بعملية إحصاء هذه الأملاك العامة، وكما تطرق إلى اللجنة التي أنشأت في سنة 1832 م، والتي أوقفت جمع هذه الأملاك، ومراجعة العقود، ولا التي ضايقت الجزائريين وأقلقهم على مصير هذه الأملاك وهذا المنتوج.[1] (أنظر الملحق رقم 2)

وبالنسبة للعملية التي أوصى بها التقرير، أكد أن تكون تحت رعاية مدير المالية ووضعت ملاحظات، وهي أنه في حالة الشك يطلب من الذي يستغل الملكية إثبات العقود الخاصة بعملية الاستغلال، وإلا يتم عرضها أمام المحكمة الفرنسية. وأما الأملاك الشاغرة يتم حجزها و بالنسبة للعقود الصادرة من المسلمين يمكن إبطالها، وبالنسبة لعملية التنازل التي تقوم بها إدارة الإحتلال توجه إلى الأوربيين لربطهم بالجزائر،وأما الأراضي الريفية توجه نحو الكولون لها.[2]

ومنه قررت اللجنة و ألحت على ضرورة الاحتلال السريع للسكن ، وقد خرجت اللجنة وهذا التقرير بعده ملاحظات منها أن يكون الإحتلال للسكان والمنازل، والملكية المدنية وبحيث تمنع خدمة العامة، وأن الملكية الخاصة لا تستطيع أن تصبح مكانا لخدمة العامة، وأن الحكومة الفرنسية تستطيع أن تحدد الثمن والسعر والتمييز بين الممتلكات العامة والخاصة.[3]

---

(1). La commission d'afrique, opcit, p487, 488

(2) مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص92.

(3). La commission d'afrique,opcit p487, 491

ب) تقرير حول بيت المال

وقد اقترحت اللجنة و إبقاء نظام بيت المال في الوقت الحاضر، وأوصت أن يعين الحاكم العام المسؤول عن هذا النظام، و الذي يكون بدوره مسئولا عن كل مصاريف و مستندات المال، و لكن الإدارة الفرنسية في الجزائر هي التي تقرر علاقة أموال بيت المال بالخزينة العامة.[1]

ج) تقرير حول الضرائب

أشار إلى الضرائب التي طبقت الاحتلال، وجاء على ذكر أربعة عشر منها، سبعة منها قديمة وسبعة أخرى مستخدمة، وتلخصت الضرائب القديمة المفروضة على المذابح والزيوت كزيت الزيتون والحبوب، وأما الجديدة فهي حق التسجيل وضريبة الصيد والملاحة وضريبة على تراخيص المرور وجوازات السفر.[2]

و أ ما جباية الضريبة فكانت تحت مسؤولية المكتب العربي، حيث يقوم بالبحث عن المادة أو العينة العقارية أو غيرها التي يمكن أن يفرض عليها الضريبة، و بالإضافة أيضا أنه يطالب بزيادة الضريبة أو تخفيضها أو الإعفاء عنها.[3]

رأت اللجنة أن الضريبة المطبقة على القمح في أسواق الجزائر سارية المفعول حتى يتمكن مزارعي المناطق الداخلية القدوم إلى الجزائر، و أما ضريبة المكوس تكون على شاكلة ما هو مطبق بفرنسا، وقالت اللجنة أن الإدارة حصلت على 42.5 ألف فرنك سنة 1832، وكذلك ضريبة اللحم والمقدرة بستة سنتيمات للكغ، و كذلك ضريبة الزيت رأت الفصل بين الضريبة للزيت الموجه إلى أوروبا والموجه للإستهلاك الداخلي، وكما أشارت إلى الضريبة المطبقة على بيع المشروبات، وضريبة حق التسجيل، وحتى الضريبة على سفن الصيد وهي 25 فرنك للسنة وأخرى لجواز السفر وإعادة الترميم بالنسبة للسكنات،و قد أكدت اللجنة على الضرائب المباشرة

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص122، 124.

[2] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق،ص93،94 .

[3] صالح فوكوس: **تاريخ الجزائر المراحل الكبرى**، المرجع السابق، ص94.

خاصة فيما يخص العقار، في حين رأت أن الضرائب المطبقة على الإستهلاك قليلة المداخيل بسبب ضعف الإستهلاك لدى الجزائريين، على عكس الأوربيين، وهي شهادة على الأوضاع التي يعيشها الجزائريون ونصحت بتعديلها مع تطبيق الضرائب المباشرة.[1]

وخلص التقرير إلى الإعتماد على مبدأ الضرائب في الجزائر، و تكون بالتدرج، حيث تكون الضريبة على العقار هي الأولى، و كما تعفى منها عقارات المناطق الريفية المرتبطة بالأراضي الزراعية، وأما الأراضي غير المنتجة تعفى لوقت محدد.[2]

د) تقرير حول القضاء

فكان هذا في جلسة 14 ماي 1834 وهو عبارة عن 60 مادة، 21 مادة الأولى كانت تختص بتنظيم المحاكم، وأما المادة 22 إلى غاية المادة 39 و لقد إختصت بعمل و اختصاص المحاكم، و أما من المادة 40 إلى غاية المادة 49 شملت الإجراءات، ومن المادة 50 حتى المادة 53 تعلقت بالجانب الإداري، و من المادة 54 إلى المادة 60 خصصت للإستثناءات، و أما تنظيم المحاكم فقد أكدت اللجنة أن العدالة في الجزائر ستكون باسم الملك سواء المحاكم الفرنسية أو المحاكم الجزائرية، وتكون حسب التوصية من طرف اللجنة، وبالنسبة للهيئة القضائية ستكون من رئيس وسبعة قضاة ونائب عام وأربعة محلفين وتسميتهم تكون من طرف الملك.[3]

وبالنسبة للمحاكم الفرنسية فيوجد ثلاثة محاكم من الدرجة الأولى و التي تتشكل من قاضي واحد وأما مقراتها فكانت في كل من مدينة الجزائر و وهران وعنابة، و أما المحكمة التجارية و التي تتشكل من سبعة قضاة ويتم اختيارهم من طرف الحاكم العام لمدة سنة وهي تتواجد في مدينة الجزائر، و بالإضافة للمحكمة العليا و التي تتشكل من ثلاثة قضاة ووكيل

---

[1] مختاري الطيب: اللجنة الإفريقية، المرجع السابق، ص94.

[2] La commission d'Afrique, opcit .p508.

[3] مختاري الطيب:**اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص97.

وكلهم مواطنون فرنسيون، وتعد هذه المحكمة محكمة جماعية والتي تختص في النظر والفصل في الأحكام التي تصدرتها محاكم الدرجة الأولى والتجارية.[1]

و أما محاكم المسلمين فالقضاة يتم تعيينهم من طرف الحاكم العام، فهناك محلف فرنسي مرتبط بهذه المحاكم سواء في القضايا المدنية أو الجنائية، وأما بالنسبة للمحلفين المسلمين فهناك أربعة للجزائر واثنين لكل من وهران وعنابة و تسميتهم تكون من طرف الحاكم العام.[2]

وكانت المحاكم الفرنسية تنظر في القضايا المدنية و التجارية بين الفرنسيين والجزائريين أو الأجانب، وفيما يخص الجزائريين فإن القاضي المسلم لا يحق له تطبيق العقوبة إلا بعد تأشيرة النائب العام، و أما حكم الإعدام بالنسبة للجزائريين فالعقوبة المسلطة عليهم يتم تدوينها من طرف القاضي المسلم، وترسل كل ثلاثة أشهر إلى كاتب الضبط بالمحكمة العليا، وعدم تنفيذه بالنسبة للفرنسيين والأوربيين والأجانب،و أما الإجراءات المتبعة في المحاكم في الشق المدني و التجاري هي نفسها المتبعة في فرنسا، و أثناء التحقيق يحول قاضي التحقيق القضية إلى الوزارة العمومية التي لها الحق بتحويلها للنظر فيها قضائيا، حيث لها الحق كذلك في تحويل المتهم أمام المحكمة الجنائية.[3]

وكان هدف فرنسا من كل هذه الإجراءات هو إلغاء القضاء الإسلامي أو تجريده من أهم سلطاته، وتحريض القضاة المسلمين على العودة والإحتكام إلى السلطات الفرنسية، ولكن كل هذه التوقعات والحسابات قد فشلت و ذلك بسبب أن القضاء الإسلامي كان مرتبط في أذهان الجزائريين بروح الإسلام، بحيث يعد رفض الإحتكام إلى القاضي المسلم رفضا للشريعة الإسلامية.[4]

---

[1] رمضان بورغدة: "جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830-1892"، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قالمة، العدد 4، جانفي، 2009، ص-ص 4-7.

[2] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص98

[3] نفسه، ص92.

[4] رمضان بورغدة: **جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر**، المرجع السابق، ص7.

هـ)تقرير حول احتجاز ممتلكات الأتراك

وكان بتاريخ 17 مارس 1834، و قد ذكر التقرير القرار الذي اتخذه الجنرال كلوزيل في 8 سبتمبر 1830م و الذي ألحق بموجبة جميع المنازل و أملاك الداي والبايات و الأتراك الذين غادروا الجزائر و كما أشار أيضا إلى تعليمات وزارة الحربية مثل القرار الجديد للجنرال برتيزان في 10 جوان 1831 و الذي نص على جعل أملاك الداي والباي تحت تصرف أملاك الدولة و كذلك قرار 11 جويلية والذي جاء لتوسيع المجال ليشمل الأتراك المعادين لفرنسا.[1] (انظر الملحق رقم 4)

ولتوضيح الموقف قرأ الرئيس خلال الجلسة نص الإتفاق الجزائري الفرنسي، ومما جاء في المناقشة أن أغلب الأتراك الذين ضمن لهم الإتفاق حق الإحتفاظ بأملاكهم ولكن فرنسا خرقت هذا الإتفاق وقامت بترحيلهم، ورأت اللجنة أن هذا الإجراء العقابي أي إبعاد الرجال الأتراك عن نساءهم و أطفالهم و حرمانهم من ممتلكاتهم، قد جلب سخط سكان الحضر لهم أمثال حمدان خوجة و ذلك من خلال كتابه المرآة.[2]

و قد جرت مداولة و مناقشة بين أعضاء اللجنة كانت نتيجتها 14 صوت مقابل صوتين، و ذلك برفع الحكومة الفرنسية يدها و سيطرتها عن أملاك الداي و البايات و الأتراك.[3]

وفي نهاية التقرير رأت اللجنة أن القرارات 8 سبتمبر 1830 و10 جوان و11 جويلية 1831 و التي مست الممتلكات سواء للداي أو البايات أو الأتراك يجب أن ترفع، وكذلك إلغاء عملية البيع التي مست هذه الممتلكات و خاصة ما جاء في القرار الأول أو أي قرار يكون ضد هذه الممتلكات، ولكن هذا يبقى مجرد تنظير فقط.[4]

---

(1) La commission d'Afrique, opcit. p475.

(2) أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص106، 107.

(3) La commission d'Afrique opcit. p477.

(4) مختاري الطيب: اللجنة الإفريقية، المرجع السابق، ص 97.

و) تقرير حول الجمارك

و كان بتاريخ 14 ماي 1834، و قد أكد التقرير أن الجزائر تشهد عملية جمركية، حيث أن هناك ضريبة للرسو، تدفعها السفن الفرنسية والأجنبية من 50 إلى 100 فرنك، وكذلك هناك ضريبة أخرى على السفن الأجنبية مقابل صيد المرجان، و أخرى على السلع الأجنبية و منه كان فقد أرادت اللجنة تطبيق نظام يسعى إلى إيجاد مصادر للخزينة.[1] (انظر الملحق رقم 3)

وأشار التقرير إلى الملاحة حيث سجل توافد 2993 سفينة دخلت الجزائر منذ بداية الإحتلال إلى غاية 1833، منها 601 سفينة فرنسية، وأما الإستيراد ، وحسب التقرير فقد أشار القنصل الأمريكي وليام شالير إلى إحصاء في سنة 1822و قدر العملية بـ6.5 مليون فرنك حيث ساهمت فرنسا بـ 1.355 مليون فرنك، وأما في سنة 1832 فكانت 6.856 مليون فرنك عائدات الجمارك منها 694 ألف فرنك، و في الأخير اقترحت اللجنة مشروع قانون يتكون من ثلاثة محاور يتشكل من 20 مادة، المحور الأول كان حول الملاحة وكان من أربعة مواد، حيث أكدت على إعفاء السفن الفرنسية من ضريبة الصيد، وأما السفن الأجنبية الأخرى فعليها بدفع الضريبة، وأما المحور الثاني كان حول الإستيراد والذي يتشكل من 12 مادة، وأما بالنسبة لمحور التصدير فيتشكل من ثلاثة مواد، حيث أكدت على إعفاء فرنسا ومنتوجاتها، والمادة 20 أشارت أن المراسيم والتنظيمات الجمركية الفرنسية يتم تطبيقها.[2]

4-2 التقارير الإضافية

أ) تقرير ما يحصل من العرب

رأت اللجنة من خلال هذا التقرير الصعوبات التي تواجه العرب فرأت في الضرائب على أنها مظهر من مظاهر الخضوع حيث تظهر من خلاله القبائل التي تقر بالسيطرة الفرنسية،

---

(1) La commission dafriqe , ibid ,p 513

(2) مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص95 ،96.

و القبائل التي ترفضها، وكان التقرير مع إعادة احياء الضرائب و التي كانت في عهد الداي، وفرضها بالقوة.[1]

فقد أدت سياسة العنف و الحرب للساسة الفرنسيين ضد العرب، إلى أرهاق كاهلهم والذي أدى إلى مغادرتهم للمدينة منذ أن حل بها الفرنسيون، وكما توترت العلاقات التجارية بين العرب و الفرنسيين، ومنه لاحظت اللجنة و من خلال التقرير أن الأمل مفقود و أن العرب بقوا ساخطين لأن الفرنسيين لم يفوا بوعدهم، وكما لاحظتا للجنة أيضا أن الوجود الفرنسي قد تعدى على مصالح و عادات الجزائريين و العرب خاصة، فاللجنة ترى بأن العربي مزال كعهده زمن إبراهيم الخليل ومن رأيها أن عرب الجزائر لن يأخذوا عادات الأوربيين ولا تقاليدهم وثم أنهم لن يختلطوا بهم أبدا، واللجنة كانت غير متفائلة بالعلاقات بين الجزائريين و الفرنسيين، وقد اكتفت بتوصية إلى فرنسا في أن تتعامل فقط مع بعض الحضر الجزائريين الذين يرضون بالبقاء في المدن المحتلة، أما الجزائريون عامة فلا يجب أن تعتمد عليهم فرنسا ولاسيما في إنتاجها الإقتصادي.[2]

أ) تقرير الإستسلام

والذي كان في 12 جانفي رأت اللجنة أن الوعود التي جاءت في معاهدة الإستسلام ما هي إلا تحدي للسلطة القائمة للداي وهي وعود زائفة، وأنه من المستحيل أن يبقى الداي بالجزائر ويتقبل الإحتلال و ما شد انتباه اللجنة المادة الثانية والرابعة في معاهدة الإستسلام التي ضمنت للداي و الأتراك الحفاظ على ممتلكاتهم ولكن هذا يتنافى مع القرار الفرنسي المتخذ في 10 جوان 1831 الرامي إلى احتجاز أملاك الداي والبايات والأتراك، وقد رأى بعض أعضاء اللجنة أن هذا العمل يحقق غرضين هما حاجة الإحتلال لهذه الممتلكات لتلبية حاجة المؤسسات، و بالإضافة إلى مسؤولية الإحتلال اتجاه الوافدين إلى الجزائر وقدرت العقارات المحتجزة بـ 157 فرنك، إلا أن اللجنة رأت بأنه عمل سلبي حيث يشوه صورة وسمعة فرنسا في

---

(1) مختاري الطيب: المرجع نفسه، ص100 ،101.

(2) أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص104.

أعين الجزائريين، واعتبارها دولة لا تحترم الوعود والمواثيق.[1] وطمس المعالم العربية الإسلامية كتحويل المساجد إلى كنائس ومخازن ومستشفيات، وتهديم بعضها نهائيا، ونفس الموقف كان مع المدارس والزوايا، وتهديم المنازل والأسواق القديمة وذلك من أجل إنشاء مساحات واسعة واحتلال المساكن.[2]

وكذلك تجاوزات الجنود الفرنسيين التي وصلت بهم إلى إقتلاع الأبواب والنوافذ واستعمالها للتسخين و كذلك اقتلاع الأشجار أيضا.[3]

و في آخر التقرير بررت اللجنة أن ردة الفعل الجزائرية و التي كانت من خلال التجاوزات التي مست استقرارهم، وجعلت موقفهم سلبيا اتجاه الإحتلال في المقابل نصحتهم بالتخلي عن سياسة القوة و المقاومة و ذلك بمقابل تعويض الملاك و احترام المقدسات الدينية وعدم أخذ المساجد و نهب المنازل و لإصلاح كل ذلك يجب تحسين صورتها حتى تأخذ الإدارة الفرنسية مكانتها وتجعل السلام بين الجزائريين.[4]

ب)تقرير حول المصالح العمومية

و الذي كان بتاريخ 27 ماي 1834، حيث اعترف بالشكاوي والتجاوزات الحاصلة ولكنه لم يشر إلى عدد المتضررين التي أخذت ممتلكاتهم أو عدد الشكاوي التي وصلت اللجنة، وقد أقر التقرير حق الإحتلال في حرية االتصرف في أملاك الأشخاص و ذلك لغرض المنفعة العامة، وقد أقر كذلك بالتجاوزات الحاصلة على الأملاك وذلك في تقرير إحتجاز أملاك الأتراك، وفي رأيها أن القرار المؤرخ في 17 أكتوبر 1833 الذي أعطى 24 ساعة للملاك من أجل تقديم وثائقهم[5] ، وأهم الإعلانات في سنة 1833 و التي تمثلت في صحيفة رقم 58 في

---

[1] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص101.

[2] محمد موزو: **الجزائر تعود لمحمد صلى الله عليه وسلم**، المختار الإسلامي للنشر، القاهرة، 1992، ص41.

[3] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص112.

[4] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص102.

[5] مختاري الطيب: المرجع نفسه، ص102.

2 مارس 1833، حيث تولت السلطة الفرنسية حصر أملاك الناس ومصادرة الأملاك التي لا يملك أصحابها عقدا، إذا جاء في العدد 67 في 3 ماي 1833 أن وكيل الحبوس يجمع أصحاب الأملاك وإجبارهم بأن يسلموا عقودهم، وتتالت الإعلانات حول هذه الأملاك حتى سنة 1834،فكان فقرار 7 أفريل 1834و الذي أعلم أهل الجزائر بأن المراكب التي تأتي من جميع مراسي الجزائر أن مدة عملها 8 أيام فقط.[1]

وقد نشرت الأملاك المصادرة بتاريخ 1 نوفمبر 1833 والتي قدرت بـ 26 قطعة ذات مساحة 34 هكتار و هي أملاك الدومين وبيت المال و غيرها.[2]

ورأت اللجنة ضرورة إصدار مرسوم ملكي يحدد كيفية التعويضات، ويجب إعطاء بيان بالقيمة المترتبة على الإدارة، و ما يترتب كذلك من نسبة الفوائد و يجب أن تقوم كل جهة استفادت من هذه الأملاك دفع المستحقات لأصحابها سواء الإدارة البلدية أو وزارة الحربية أو الوزارات الأخرى، والقيمة المطبقة على الأملاك تضبط عند حيازة هذه الأملاك تضاف إليها الفوائد سواء للسكنات أو الأراضي، وتحسب هذه التعويضات كنفقات على حساب كل مصلحة.[3]

ث) تقرير أوقاف في مكة و المدينة

وأما بخصوص أملاك مكة والمدينة، التي هي مؤسسات دينية خيرية، فإن اللجنة قد درستها أيضا ووافقت على بعض الإقتراحات حولها، كقرار ديسمبر 1830 الذي حولها إلى إدارة الأملاك العمومية، وما دامت اللجنة حريصة على الموارد الإقتصادية التي تجلب دخلا وافرا للخزينة الفرنسية فقد قدرت أن أملاك مكة والمدينة تجلب دخلا قدره أربع مئة ألف 400.000 فرنك سنويا إذا وضعت تحت إدارة حكيمة، و من المعلوم أن السلطات الفرنسية قد

---

[1] أحميدة عميراوي:" صحيفة ورقة خبور الجزائر مصدر نادر في سياسة فرنسا الأعلام"، مجلة المصادر، العدد 11، 2005، ص247،248

[2] نفسه ص247،248

[3] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص103.

وضعت يدها على هذه الأملاك منذ الأسابيع الأولى للإحتلال رغم مخالفة ذلك الإتفاق المشترك و رغم استنكار الجزائريين.[1]

و كما أشار إلى رغبة الحكومة الفرنسية وضع هذه الأملاك تحت نظام واحد و تسير من طرف محاسب يتبع إدارة الأملاك العمومية، و تحت رقابة لجنة إدارية مشكلة من مجلس البلدي تحت رئاسة محافظ الملك بالتنسيق المقتصد المدني من خلال مراقبة المداخيل، و أخيرا أقر التقرير إعادة العمل بقرار ديسمبر 1830 والتسيير المنفصل للأوقاف مع الجمع بين أملاك المساجد و الأولياء، وتشكيل مجلس مهمته مراقبة وإدارة وضبط الإيرادات، والنفقات.[2]

ج) تقرير حول التجارة و الجمارك

أقر التقرير بأن الجزائر مصدر ثروة، و أعطى لمحة مع المعاملات كان في حدود 4.8 مليون فرنك، و 2.2 مليون للاستيراد و 2.6 مليون للتصدير، و حسب التقرير فالمعاملة مع إفريقيا يتطلب تحقيق السلم للوصول إلى الصحراء.[3] و بين التقرير أهم الفرق التجارية التي عرفتها الجزائر في سنة 1832 فكان حجم الصادرات 1273.000 دولار، وأما الواردات فتقدر بـ 120.000 دولار.[4]

و أما في سنة 1832 كانت عائدات التجارة من خلال التعريفة الجمركية فكانت على النحو التالي بالنسبة للجزائر حقوق الدخول 585.522 ألف فرنك، و حقوق الخروج 14.388 ألف فرنك، وأما عنابة فكانت حقوق الدخول 27.937 ألف فرنك، وحقوق الخروج 3.999 ألف فرنك، و بالنسبة لوهران فحقوق الدخول 82.723 ألف فرنك، و حقوق الخروج 2.644 ألف فرنك.[5]

---

[1] حمدان خوجة: **المرآة**، المصدرالسابق، ص246،247.

[2] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص104.

[3] نفسه: ص105.

[4] وليام شالر: **مذكرات وليام شالر**، تع. تق، اسماعيل العربي، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1982، ص99،100.

[5] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص105، 106.

وكذلك يرى التقرير بأن الميزان التجاري للجزائر يشكو كل سنة من عجز وذلك لأن السلطة تعتمد على دخلها من عمليات السلب والنهب، والمعاملة مع إفريقيا وخاصة بين وهران وتومبكتو بواسطة قافلة صغيرة عبر تافيلالت، وكذلك تتصل الجزائر بالسودان بل تتجاوز طرابلس و من هذه البلدان تتلقى التمر وريش النعام والجمال، بمقابل المصنوعات الأوربية والحبوب، وقد شهدت تجارة الجزائر منافسة من طرف تونس التي كانت تعمل على تزويد نفسها بالبضائع الأجنبية، وطرابلس والمغرب ومصر.[1]

وكذلك أكد التقرير أن المصلحة التجارية تستوجب الحفاظ على الملكية الخاصة ولكن لم يشر التقرير إلى الملكية أهي جزائرية أم ملكية المستوطنين، و كما أكد أن الجندي عليه أن يكون في خدمة المزارع وذلك من أجل بناء قاعدة زراعية، وكما أكد كذلك تجنيب الجزائريين من العقبات و الحواجز الجمركية وعدم الضغط عليهم حتى لتسهيل التعامل مع الأسواق المجاورة كطنجة و تونس، وقد وضع مشروع خاص بعملية التجارة وأهم التعليمات الواجب تطبيقها والتي تخص السلع والمنتوجات الفرنسية وغيرها، بالنسبة للإستيراد يتم قرض 4 بالمئة على السفن الفرنسية و 8 بالمئة على السفن الأجنبية، و أما التصدير طلبت اللجنة بإعفاء المنتوج الجزائري من هذه التعليمات لأنه قليل، ومقابل ذلك فقد رأت اللجنة أن الضرائب تسد ذلك الفراغ.[2]

4-3 التقرير النهائي

و بعد نهاية اللجنة من عملها و المتمثل في مجموعة من التقارير، قدمت عملها إلى الحكومة في جزئين حيث يتضمن الجزء الأول محتوى المناقشات حول الموضوعات الرئيسية كالاحتفاظ أو التخلي عن الجزائر، و نظام الإدارة الذي يجب إتباعه، وأما الجزء الثاني فيتضمن موضوعات عامة و إضافية فقد خرجت اللجنة في الجزء الأول بعدة نقاط.

---

[1] وليام شالر: **مذكرات وليام شالر**، المصدر السابق، ص100،99.

[2] مختاري الطيب: اللجنة الإفريقية، ص 106

رأت اللجنة أن التخلي عن إحتلال الجزائر هو ضرب لشرف فرنسا، فقد كانت الأغلبية بسبعة عشر صوتا مقابل صوتين و منه أن شرف فرنسا ومصلحتها يفرضان عليها الإبقاء على ممتلكاتها الموجودة على الساحل و الجزء الشمالي لإفريقيا.[1]

و بالنسبة للجزائر ذكر التقرير أن عدد سكانها قبل الاحتلال كانوا يتراوحون ما بين 35 و40 ألف نسمة، ولكن قد نقص مع الاحتلال حتى وصل سنة 1834 إلى 25 ألف نسمة، منهم أربعة ألاف أوروبي الذين حلوا بالجزائر، وأما الباقون منهم فقد اشتروا لهم أملاكا، و السيطرة على أملاك الحضر.[2]

و بالنسبة إلى عنابة أوصت باتخاذها كمركز تجاري و زراعي و جعلها نقطة انطلاق نحو الداخل، وقدرت نفاقاتها بـ 4.5 مليون فرنك و 4 ألاف جندي، وأما بجاية أقر التقرير إلى حاجتها إلى 2000 جندي و 3ملايين فرنك، و بالنسبة لوهران فقد رأت اللجنة ضرورة الإحتفاظ بها إلى جانب تصخير 3 ألاف جندي إضافة إلى مبلغ 3.4 مليون فرنك. وأما مستغانم قرر التقرير اخلائها وإن أمكن وضعها تحت إدارة سلطة جزائرية تخدم فرنسا، و أما أرزيو أقرت اللجنة أن المصلحة التجارية يجب تأمينها و ذلك بتسخير سفينة حربية لها لحماية الحركة التجارية.[3]

وأما الجزء الثاني من التقرير فيتلخص:

أن تنظيم الحكومة يكون على تشريعات وقوانين وخاصة قانون 24 أفريل 1833 والمادة 64 والتي تنص بأن المستعمرات تحكمها قوانين خاصة، و أقرت اللجنة بأن المستعمرات تحكمها قوانين خاصة، وأقرت اللجنة بأن الملك هو من يمارس السلطة التشريعية.[4]

---

[1] شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص200.

[2] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص111، 112.

[3] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص107، 108.

[4] شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص204،205.

وأما السلطة المدنية يتولاها الحاكم العام الذي يعينه الملك سواء من العسكريين أو المدنيين، ومهمته توسيع سلطة الإحتلال، وإضافة إلى ذلك يكون مع الحاكم العام مجلس يتشكل من كبار الموظفين، وكما يكون قائد عام للجيش و مدير للإدارة، وكذلك يكون مدير المالية و تكمن مهمته في مراقبة النفقات والمداخيل و يحضر الميزانية التي تناقش في المجلس، وتكون السلطة العسكرية منفصلة عن السلطة المدنية، وأما قادة المناطق يتواصلون بالحاكم مباشرة و أن سلطة الحاكم العام يتم تعديلها من قبل الملك.[1]

وأما العلاقة مع الجزائريين تكون عن طريق الآغا، والذي سواء كان من حضر الجزائر أو عرب البدو أو من الفرنسيين، وكذلك الإعتماد على بعض القبائل كالزواف.[2]

و منه خرجت اللجنة بتقرير نهائي:

فاللجنة كانت صريحة في وصف ما ارتكبه الفرنسيون إتجاه الجزائريين حيث قالت في تقريرها النهائي و الذي قدم إلى الحكومة الفرنسية في 10 مارس 1834، أن عدد من المساجد قد حول إلى كنائس و حطم دون تعويض أيضا و أن بعض من الأملاك الخاصة قد أحتل أو حطم أو أستعمل في المصالح العامة دون تعويض أيضا.[3]

رأت اللجنة و أوصت بالاحتفاظ بالجزائر وذلك دون اقتراح خطة جديدة وقد أوصت بالدفاع عن سهل متيجة، وذلك لأهميته و خاصة في الدفاع عن المدية من ناحية، وإنتاجه للخضر والحبوب والفواكه من ناحية أخرى، وحماية المستوطنين الجدد الذين استقروا فيه من ناحية ثالثة، وكذلك خلق منصب حاكم عام و الذي يكون مسؤولا عن شؤون السلطة المدنية و العسكرية وصلاحياته تكون بأوامر ملكية، وكما أوصت اللجنة بالإستعانة بحضر مدينة الجزائر واليهود، وأوصت اللجنة كذلك بتحديد عدد الجيش في الجزائر يجب أن يقدر بـ 21

---

[1] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص108.

[2] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص113.

[3] نفسه، ص112.

ألف جندي، بحيث يبقى 12000 ألف للدفاع عن مدينة الجزائر، وأما باقي الجيش فيستعمل في وهران وعنابة وبجاية، والإستعانة بالجنود الجزائريين إلى جانب الجنود الفرنسيين.[1]

و كما أقرت اللجنة الإحتفاظ وتحديد الإحتلال في الوقت الراهن على كل من الجزائر، عنابة، وهران، بجاية، بالنسبة للجزائر تكون حمايتها بواسطة خط من المراكز العسكرية تكون من الأطلس البليدي حتى القليعة ومن الجهة الأخرى لكاب ماتفو.[2]

و بالنسبة لعنابة تكون محمية بخط دفاعي يمتد من بحيرة فزارة إلى سيدي دندن وأما طبيعة الأعمال المنجزة كانت بدافع التقوية و التحصينات و ذلك من أجل حماية المدن والمراكز من هجومات الجزائريين.[4]

– و بالنسبة لتنظيم القانون يكون عن طريق أوامر الملك للحاكم العام، التي تتم عن طريق رئيس مجلس الحكومة، وأما بخصوص موظفي العدالة والمالية، فالحاكم العام يراسل مباشرة الوزارتين، ومقر الحاكم العام يكون في الجزائر، و القيادات الفرنسية تكون في كل من عنابة ووهران والمناطق الأخرى تكون تحت إمرت الحاكم العام و مراسلاتها تكون معه، وأما بخصوص السلطة المدنية فهي تمارس تحت أوامر أو سلطة الحاكم العام من خلال الفروع الإدارية الموجودة في كل من الجزائر وعنابة ووهران، وبجاية ومراسلاتها تكون مع الحاكم العام، و أما بخصوص القاعدة و التنظيمات الموجودة في فرنسا فهي مرتبطة بتوزيع السلطة المدنية و العسكرية و أما الواجب الأول للحاكم العام هو ضمان سلامة الأشخاص، واحترام الملكيات وحرية الأديان، وحماية الزراعة و التجارة، ولا يستعمل القوة إلا في الحالات الضرورية،و كما ويعمل الحاكم العام على توسيع مجال السيادة على المناطق بطرق مختلفة، و من الواجب على الحاكم العام تكوين مجلس يتكون من القائد العام للقوات، ومدير للإدارة، و المقتصد العسكري،

---

(1) أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ص112، 113.

(2) La commission d'Afrique, opcit, p455.

(4) ibid p . 455 .457

ومدير المالية، وكذلك يجب تخصيص مكان لاعتمادات الحكومة الجزائرية تشمل جميع النفقات.[1] (انظر الملحق رقم 5)

إذن هذه اللجنة جاءت لتثبيت احتلال فرنسا للجزائر ويظهر ذلك في مناقشات أعضاء اللجنة وتقاريرها، وأنهم كانوا يحاولون إيجاد طرق الإحتفاظ بالجزائر واحتلالها كاملة واستعمارها و استغلالها وذلك وفق ميزانية مناسبة والوسائل الكفيلة بتشجيع الإستعمار، والتي أوصت بجعل الجزائر ملكا لفرنسا و قد أكدت ذلك في تقريرها النهائي أن تحتفظ فرنسا بالجزائر و التخلي عنها هو إهانة لشرف فرنسا، بل و يجب توسيع الإحتلال أي لا تبقى في المدن الساحلية فقط بل جعلها مراكز أساسية للإمدادات.

ومنه فإن فرنسا كانت مصرة على إحتلال الجزائر كاملة وجعلها ملكا لها ولها الحق في التصرف بحرية في ممتلكات الجزائر فلم تكن هذه اللجنة إلا وسيلة أو ذريعة لتبرير موقفها ولإسكات المناهضين للإحتلال والرافضين له، بالفعل استطاعت فرنسا السيطرة على بعض المدن وخاصة الساحلية منها والسيطرة على الأراضي وممتلكات الأهالي والأتراك.

(1) La commission d'Afrique . ibid, p455-457.

الفصل الثالث

نتائج أعمال اللجنة الإفريقية على الجزائر ما بعد 1834

1- إلحاق الجزائر إداريا

2- الإستيطان

3- سياسة فرنسا

تمهيد

وكما تبين من خلال تصورات اللجنة وأن فرنسا كانت لها نوايا مبنية يراد منها احتلال الجزائر والتي احتلت مدنها الشمالية الساحلية وقد استمر الاحتلال للجزائر وذلك من خلال إلحاقها إداريا في 22 جويلية 1834، ولكن فرنسا لم تتوقف أطماعها إلى هذا الحد بل كانت لها نظرة واسعة إلى المستقبل والتفكير باستغلال الأراضي الجزائرية وذلك من أجل تحسين اقتصادها، فلجأت فرنسا إلى اغتصاب لأجود الأراضي وأحسنها، وتوزيعها لفائدة أشخاص تم تهجيرهم واستقدامهم من أوروبا لغرض ربطهم بالجزائر وبناء المستوطنات أي أن الاستيطان الفرنسي في الجزائر كان يعتمد بصورة واسعة على استغلال الأراضي الفلاحية، ومصادرة أراضي وأملاك الجزائريين.

وبطبيعة الحال فإن فرنسا قد اتجهت إلى أسلوب آخر وذلك لتوسيع نفوذها واحتلالها فلتجأت إلى سياسة الإغواء واستمالة الزعماء وإخضاع القبائل وجعلها تحت جناحها وذلك ليسهل على فرنسا في التجسس والسيطرة على الوضع، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد كان للاحتلال الفرنسي وجه آخر والذي يتمثل في الإبادة والعنف.

وكيف استطاعت الإدارة الفرنسية إلحاق الجزائر؟ وما هي أهم الأساليب التي استعملتها للسيطرة على الأرض الجزائرية وتوسيع نفوذها؟

1-إلحاق الجزائر إداريا

بعد إنهاء اللجنة الإفريقية الثانية عملها والتي خرجت في الأخير بمجموعة من التوصيات من بينها الإحتفاظ بالجزائر، حيث كانت المطامع الاستعمارية واضحة المعالم في الأرض الجزائرية.

ومنه وفيما يخص مصير الجزائر أصدرت الحكومة الفرنسية أمر في 22 جويلية 1834 بإلحاق الجزائر بفرنسا، والذي يعتبر شهادة ميلاد حقيقية للجزائر كمستعمرة فرنسية التابعة لوزارة الحرب ويديرها رئيس وهو الحاكم العام والذي يكلف بالقيادة العسكرية والإدارة العليا، ويمارس سلطة حاكم المستعمرة بتفويض من الملك.[1]

وبينما أعلن قرار سنة 1830 أن الجزائر أرض فرنسية فإنه قد قسمها إداريا إلى ثلاث ولايات والتي كانت تحت المراقبة المباشرة للحاكم العام، وأن كل ولاية كانت قد قسمت إلى دوائر وبلديات مثلما كان الحال في فرنسا، وبالإضافة إلى ذلك فإن كل ولاية كانت تبعث بنائب إلى المجلس الوطني الفرنسي.[2]

وقد حددت صلاحيات الحاكم العام بموجب القرار المؤرخ في 1 سبتمبر 1834 حيث يكلف بالدفاع الخارجي والداخلي، والإشراف والسيطرة على القوة العسكرية، وكان المسؤول على تحديد وضبط العلاقات مع القبائل والبلدان المجاورة، والإشراف على الإدارة، وكذلك يتولى ضبط الميزانية والمشاريع الكبرى للأشغال الواجب إنجازها.[3]

ويقترح التنازلات عن الأملاك العمومية والتصرف فيها، ومراقبة التعليم واستخدام الصحافة، ومراقبة أعمال الشرطة العليا من حيث الأمن الخارجي والسكينة العمومية، وكان يصدر القوانين ويقوم بنشر الأوامر والقرارات والأنظمة والبعث بمراسلات رؤساء المصالح إلى

---

[1] شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص203.

[2] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية**، ج2، المرجع السابق، ص20.

[3] شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص203 ،204.

وزير الحربية مرفوعة بملاحظاته، وفي الأخير يحضر للمجلس مشاريع الأوامر التي يتطلبها وضع البلاد، ويقوم كذلك بتنفيذ الأحكام التي تتضمنها هذه المشاريع بشكل مؤقت عن طريق القرارات ومع السلطة التنفيذية التي كان يمارسها الحاكم العام، كان يمارس كذلك وبشكل مباشر السلطة التشريعية.[1]

و في مجال التنظيم المدني و تحديد المهام و خاصة مهام الحاكم العام في سبتمبر، وأما و ظائف الإشراف الإداري و المدني و التي أكد عليها الأمر الصادر في 22 جويلية فوزع المهام كالتالي:

1: المشرف الإداري والذي يقوم بالإشراف على أقسام الإدارة المدنية.

2: مدير المالية والذي يشرف على الإدارة الإقليمية والبلدية، والاستعمار، والأشغال العمومية، والتعليم العمومي وهو الذي يأمر بالصرف لجميع النفقات العمومية غير العسكرية، وكما يراسل وزير الحرب تحت إشراف الحاكم العام.

3: المشرفان الإداريان بالنيابة والمقيمان في وهران وعنابة، وكان خاضعان لمدير المالية.

4: المحافظان المدنيان حيث يقومان بالإشراف على جميع المصالح الإدارية في بجاية ومستغانم.[2]

وبهذا أسندت الإدارة البلدية لمدن الجزائر، ووهران، وعنابة إلى المشرف الإداري المدني، والمشرفين الإداريين بالنيابة، وهم بدورهم يشرفون على الهيئة البلدية والتي تتشكل من رئيس البلدية، ومساعد فرنسي، وآخر مسلم.[3]

---

[1] شارل أندري جوليان: المرجع نفسه، ص204.

[2] نفسه، ص206.

[3] نفسه، ص207.

وأما تركيبة المجالس البلدية فكانت تضم أعضاء فرنسيين وأعضاء من الأهالي حيث يقوم الحاكم العام بتحديد عددهم، وكانت مهامهم تتمثل في الوظائف المتعلقة بالحالة المدنية والوظائف الأخرى المتعلقة والمتصلة بالبلدية والشرطة المفوضة لهم، فكان وزير الحرب يعين رئيس بلدية مدينة الجزائر، وأما المدن الأخرى فكان الحاكم العام يختار رؤساء بلديات هذه المدن، وكذا المستشارين في البلديات. وأما موارد المجالس المحلية تأتي من جهة الإيرادات ولاسيما منح الحقوق المترتبة على أسواق الخضر وأسواق أخرى، وأما الجزء الخاص بالبلديات يعود إلى أملاك المساجد والمؤسسات الدينية.[1]

وأما الميزانية يتداول عليها أعضاء المجلس البلدي وتراجع من طرف المجلس الإداري ثم تثبت من قبل الحاكم العام، وفي 22 أفريل 1835 قسمت الجزائر إلى تسعة بلديات ريفية وأضيفت خمسة أخرى في 23 ماي، وأما القرار الثاني والذي كان في 23 أفريل 1834 الذي نص على جعل في كل بلدية ريفية رئيسا فرنسيا ونائبين له ويكون أحدهما جزائريا، وتتمثل مهامهم في ما يتعلق بالأمور الإدارية، والسجلات.[2]

وقد كان يساعد الحاكم، زيادة على المشرف الإداري ضابط يقود الجيش، وآخر يقود البحرية، ونائب عام ومشرف إداري عسكري، ومدير المالية و قد شكل هؤلاء الموظفون السامون مجلس إدارة.[3]

وكان هذا المجلس يتضمن اجتماع هؤلاء الموظفين، وكما يسمح لبعض المسؤولين الإداريين أن يكونوا كنواب بناء على طبيعة القضايا المناقشة، وتوزيع الموظفين من صلاحيات الحاكم العام وحده، وعليه جل الموظفين السامين تابعين لسلطة الحاكم.[4]

---

[1] شارل أندري جوليان: المرجع نفسه، ص207.

[2] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص114.

[3] شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص207.

[4] بوعزة بوضرساية وآخرون: **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19**، المرجع، السابق، ص60.

وكان المجلس يتداول الميزانيات، أو الأشغال العمومية، أو منح الامتيازات على الأملاك، وتحصيل الضرائب العامة والمحلية والتعريفات الجمركية وإقامة الشركات المتعلقة بالمقاولات والتشجيعات الواجب منحها للفلاحة والصناعة والتعليم العمومي، وهذه المدولات التي كانت توجه إلى وزير الحربية و مرفقة بملاحظة الحاكم العام بالقبول أو الرفض.[1]

وقد صدر أمر في 10 أوت 1834 الخاص بقطاع العدالة، فأخذت بموجبه ثلاث محاكم ابتدائية، وحددت مقراتها في مدينة الجزائر وبونة ووهران وأضيفت لمحكمتي بونة ووهران النظر في القضايا الجنائية، جعل في مدينة الجزائر محكمة تجارية والتي تضم سبع شخصيات من التجار، وفيما يخص الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية والمحكمة التجارية، ففي القضايا الجنائية كانت المحكمة تنظر في قضايا المقاطعة، وفي الاستئناف في قرارات محكمتي بونة ووهران، فقد كان مساعدان مسلمان يحضران الجلسة بصوت استشاري، وذلك عندما يكون أحد الجزائريين محل المحاكمة.[2]

وقد أبقت الحكومة الفرنسية المحاكم الإسلامية واليهودية وكان من حق الملك تغيير القضاة فيها، وبذلك ألغت العدالة الفرنسية اختصاصات القضاء الخاص بالأهالي لدرجة أن القضاة لم يعودوا يصدرون أحكامهم إلا في الحالات الخاصة بالمسلمين، وأما في القضايا الجنائية، فقد تقرر أن إتباع الديانة اليهودية سوف يخضعون للقوانين الفرنسية وقد شملت المسلمين في سنة 1841، ولكن هذا أدى إلى إلغاء العدالة القمعية للقضاة المسلمين، ومنه أصبح القانون الجزائري الفرنسي يطبق على جميع سكان البلاد، فقد اعتبرت الإدارة أن التعهد الذي التزم دوبرمون لم يكن يخص إلا حرية الدين والمعتقد، ولكن الحكومة أجرت تعديلا على القانون الأساسي للأهالي وذلك حسب مقتضيات الاحتلال.[3]

---

[1] شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص207، 208.

[2] شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص208.

[3] نفسه، ص208، 209.

فالحكومة الفرنسية وبعد أن قامت بتعيين حاكم مدني، كان بالإمكان أن يكون الدوق دوكاز، ولكنها ترددت في ذلك وبعد التفكير في تعيين جنرال يكون نائبا ككلوزيل أو دامريمون، وفي الأخير وقع الاختيار على المرشال جيرار، والذي واجه أربع حكومات وستة وزراء حرب، وفي عهده تمثلت سياسة فرنسا في الاحتلال المحدود، وكانت مكاتب وزارة الحرب تتولى تصريف الأعمال العامة.[1]

ومنه فقد توالى من فترة 1834-1841 أربعة حكام عامين على الجزائر، وكان أولهم الجنرال دوري ديرلون (D rouet d'Erlon) ما بين (جويلية 1834- جويلية 1835)، وثم كلوزيل Clauzel ما بين(جويلية 1835- فيفري 1837)، وجاء بعده الجنرال دامريمون (Damrement) ما بين (فيفري – أكتوبر 1837) والذي لقى حتفه أمام أسوار قسنطينة أثناء الحملة الثانية لقسنطينة سنة 1837، ليخلفه الجنرال فاليValée) كحاكم عام في الفترة ما بين (أكتوبر 1837- ديسمبر 1840) والذي نجح في احتلال مدينة قسنطينة في أكتوبر 1837.[2]

و لذلك جاء النظام الإداري الذي اخضعت له الجزائر في هذه المرحلة مزيجا من النظريتن أنه يطبق في المناطق الساحلية التي يتركز فيها المستوطنون نظام مدني شبيه بذلك المتبع في فرنسا والذي تمثل في عام 1834 في البلديات التي كانت السلطات تعين مجالسها حتى العام 1840، وكانت تلك المجالس منتخبة من قبل المستوطنين، وأما المناطق الداخلية والجنوبية التي يقل أو ينعدم فيها المستوطنون، حكم عسكري على الجزائريين يعتمد على المكاتب العربية التي ظهرت عام 1833، وقد تشكلت تلك المكاتب من بعض العملاء الجزائريين بقيادة ضابط فرنسي، وتمثلت مهامها في جمع الضرائب من السكان، والتجسس على

---

[1] شارل أندري جوليان، المرجع نفسه، ص209، 210.

[2] عيساوي محمد و شريخي نبيل: **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830- 1871**، دار شطيبي للنشر، الجزائر، دس، ص89، 90.

القبائل والزوايا والزعماء واضطهاد الشعب، وكانت تتمتع بسلطة إصدار مختلف العقوبات كالسجن والغرامات الجماعية.[1]

وفي شهر أفريل من عام 1845 صدر قرار يؤكد إلحاق الجزائر بفرنسا ويقسمها من الناحية الإدارية إلى ثلاثة مناطق وهي منطقة مدنية تخضع للإدارة المدنية وتشمل المدن والقرى الساحلية، ومنطقة مزدوجة يقل فيها العنصر الأوروبي فيخضع فيهاالأوروبيون للحكم المدني، والأهالي للحكم العسكري، وأخيرا منطقة عسكرية ينعدم فيها العنصر الأوربي تماما وتشمل الهضاب العليا والصحراء، ويخضع فيها الأهالي للحكم العسكري، وقسمت المنطقة إلى ست وحدات إدارية على رأس كل منها ضابط فرنسي يساعده عدد من زعماء الأهالي.[2]

2-الاستيطان

لقد مثل الاستيطان المرحلة الثانية للحملة الفرنسية في الجزائر، وكان يخضع لمصالح سياسية و وطنية لفرنسا، ومن هنا قد تبين للإدارة الاحتلال أن مجهود الأفراد لوحده غير كافي لإرساء قاعدة استيطانية في الجزائر، ولذلك اعتبرت الحكومة الفرنسية هذه العملية هي قضية وطنية كبرى، وعليه ومن خلال السيطرة على الأراضي الزراعية، وتشجيع الهجرة الفرنسية و الأوروبية إلى الجزائر وذلك تمهيدا للاستيطان.[3]

فقد كان أعضاء اللجنة الإفريقية وبعد عودتهم إلى فرنسا من دعاة الاستيطان حيث أوصت اللجنة بالدفاع عن سهل متيجة، ووضعت نظاما خاصا وذلك لأجل لجلب المهاجرين

---

[1] بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص140، 141.

[2] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954**، د.ب، الجزائر، 2009، ص13 ،14.

[3] بن داهة عدة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962**، ج1، د د ر، د ب، 2008، ص106.

الأوربيين، وتوزيع الأراضي عليهم، وأدى هذا إلى مجيء أصحاب رؤوس الأموال إلى الجزائر من أجل الاستيطان.[1]

ونجد مسبقا أن هناك محاولات الاستيطان ففي عهد كلوزيل الأول أنشئت في سنة 1830 أول ضيعة نموذجية من قبل شركة غير مسماة، والتي استفادت من ألف هكتار من الأراضي الزراعية، والتي كانت ملكا لحسان باشا، والتي تقع جنوب غرب قسنطينة.[2]

وقد دعم هذا الاتجاه في سنة 1832 الدوق دورفيغو والذي تساءل في رسالة بعث بنسخة منها إلى وزير الحربية ونسخة ثانية إلى رئيس المجلس قائلا:‹‹كيف لا يمكننا أن نستعمر بلدا لا يبعد عنا سوا 150 فرسخا، وبإمكاننا أن ننقل إليه مليون عائلة فرنسية من دون أن نجرد أحدا من مكانه›› والذي كان يدعو إلى الهجرة نحو الجزائر.[3]

و خلال فترة حكمه من 1835-1837 وكان أحد أكبر مشجعي الاستيطان في الجزائر، إذ أسس شركة فلاحية سماها المزرعة التجريبية لافريقيا حيث سمح للعسكر السكن فيها و لتدعيم موقفه و لتشجيع الاستيطان ألقى خطابا حيث قال "لكم إن تنشئوا من المزارع ما تشاؤون ولكم أن تستولوا عليها و كونو على يقين بأننا سنحميكم . [4]

وبالفعل تم استقرار أصحاب رؤوس الأموال في حوش قدورة وحوش الحطاب بالقرب من مدينة الجزائر، وكان أكبر أصحاب رؤوس الأموال الأمير ميرذو الأصل البلوني والذي حصل على ثلاثة أحواش مساحتها ألف هكتار، وكما حصل على قرض من الإدارة الإقليمية قيمته مائة ألف فرنك، ومنه فقد أقامت الإدارة الفرنسية أولى مستوطنة في بوفاريك سنة 1836، والتي

---

(1) عبد القادر سلاماني: **الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1832- 1847**، دار قرطبة للنشر، الجزائر، 2013، ص258.

(2) نفسه، ص108، 109.

(3) بن داه عدة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962** ص109.

(4) سلوان رشيد رمضان الجوعاني: "الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830-1871"، مجلة جامعة تكريت للعلوم، العدد4، 2013، ص288.

وزعت على القادمين إليها 563 قطعة أرضية مساحة الواحدة منها ثلث الهكتار، وكما وزعت 173 قطعة أخرى بلغت مساحة الواحدة منها أربع هكتارات في الأحواش المجاورة لبوفاريك. [1]

فقد أعطى قرار 27 سبتمبر 1836م فرصة كبيرة لعملية الاستيطان الرسمي، وهذا بعدما كلفت الإدارة الفرنسية بناء مستوطنات استيطانية واستغلال الأرض، واستصلاح الأراضي، وقد استغلت الأراضي ببوفاريك وبلغ عددها 110 ألف هكتار، ومنه طلبت الحكومة الفرنسية من الحاكم العام بالجزائر 1838 بوضع مراسيم للأراضي الشاغرة ومخططات نموذجية للمساكن الصالحة بكل منطقة، وذلك لتحديد مناطق إقامة مراكز استيطانية.[2]

أعطت الإدارة الفرنسية للمعمرين أراضي الدومين المتكونة من أراضي البايلك، والأوقاف المصادرة 1837 والتي بيعت لهم بسعر 48 فرنك للهكتار، وكما سمحت للبيع بالتراضي، وقد تحصل الأوربيون من خلالها إلى أكثر من 4500 هكتار.[3]

وفي سنة 1839 بلغ عدد المستوطنين 25 ألف، فمنهم 11 ألف فرنسيون 90 بالمئة يقيمون بالمدن و44 بالمئة أوروبيون من مختلف الجنسيات منهم 32 بالمئة اسبانيين والآخرين ايطاليين ومالطيين وانجليز.[4]

ومنه فقد بدأت الهجرات الواسعة للمعمرين وذلك في سنة 1840 وبتشجيع الجنرال بيجو والذي شجع سياسة المحراث واستغلال الأوربيين وتعميرهم لأرض الجزائر، وكما أكد الاستيطان مهمة عسكرية، فقد شجع العسكريين بالاستقرار بالجزائر، وبهذا الغرض أنشأ لهم المستوطنات والمزارع الجماعية.[5]

---

[1] الصالح عباد: **الجزائر بين فرنسا و المستوطنين**، المرجع السابق، ص 13.

[2] عبد القادر سلاماني: **الإستراتيجية الفرنسية**، المرجع السابق ، ص258.

[3] نفسه، ص261.

[4] نفسه، ص262.

[5] عبد الله مقلاتي: **المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830– 1962**، منشورات سيدي نايل، الجزائر، 2013، ص143 ،144.

فقد أصدر في 12 أفريل 1841 قرار الاستيطان الحر أن كل فرنسي يملك من ألف ومائتين إلى 15 ألف يمكنه أن يحصل من الدولة على قطعة أرض مساحتها من 4 إلى 12 هكتار وفي سنة 1843 وصل إلى الجزائر 14137 ألف أوروبي، وبلغ عدد المستوطنات في سنة 1844 إلى 20 مستوطنة، وأما في سنة 1845 وصلت إلى 28 مستوطنة.[1]

و في سنة 1844 كذلك صدر أمر يقضي بالغاء حق التصرف في أراضي الحبس ووزعت نسبة كبيرة على الوافدين من الأوروبيين و لقد تدعم هذا الإجراء بأمر أخر صدر في نفس السنة و الذي يعطي لادارة الاحتلال حرية التصرف في الأراضي الغير مزروعة وهذا عندما لا يتم اثبات ملكيتها لأحد بعقود و قد أسندت مهمة فحص هذه العقود بمقتضى أمر صدر سنة 1846للجنة تشكل على مستوى الولاية العامة و نتج من خلال تطبيق هذه الإجراءات انتهاك 168 ألف هكتار في منطقة الجزائر وحدها و ألحقت بأراضي الدومين.[2]

ولذا فقد ركز الجنرال بيجو في عملياته العسكرية على تحقيق مهمتين أساسيتين الأولى تكمن في القضاء على المقاومة الشعبية الوطنية بقيادة الأمير عبد القادر وأما الثانية فتمثلت في الاستيطان من أجل وضع المواطن الأوروبي مكان المواطن الجزائري.[3]

ولإنجاح عملية الاستيطان يجب التركيز على القوة العسكرية، وارغام الشعب الجزائري على دفع الضرائب، فمثلا فرضت السلطات الفرنسية بمقاطعة وهران في سنة 1844 ضرائب على سكان المنطقة والتي قدرت بثمان مئة ألف فرنك 800,000، ولكن لم يتوقف الأمر إلى هذا الحد بل تم تقسيم الجزائر إلى منطقتين للاستيطان الفلاحي، منطقة مدنية، وأخرى عسكرية، ووزعت على مائة ألف معمر مدني على المناطق الممتدة بين تلمسان والقالة، وإقامة

---

[1] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، 121.

[2] جمال قنان: **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**، م.و.ا.ن.ا، الجزائر، 1994،ص 119.

[3] عبد القاد سلاماني: **الإستراتجية الفرنسية**، المرجع السابق ، ص262.

بالمناطق الأمامية معمرين عسكريين، وقد عبر الجنرال بيجو في سنة 1846 بأن المنطقة العسكرية أصبحت حزام أمني أمام المنطقة المدنية.[1]

ومنه فقد عرفت الجزائر حركة متزايدة من جراء القرارين اللذين نصا على مصادرة الأراضي الجزائرية 1844-1846، وكانت عملية الاستيطان مبرمجة بواسطة مخططين، فقام الجنرال لامورسيير بوضع مخطط بإقليم وهران، وبينما قام الجنرال بيجو بوضع مخطط بمقاطعة قسنطينة، حيث كان يهدف مخطط لامورسيير إلى توفير ثمانون ألف هكتار لحوالي خمس مائة عائلة أوروبية، ولكن هذا المشروع لم ينجح، فقد تخلت الإدارة الفرنسية عن هذه المشاريع وخاصة في منطقة الغرب.[2]

وحسب رأي ألكسي دوطوكفيل ومن خلال تصريحاته، أنه كانت هناك عراقيل وصعوبات تواجه الاستيطان الأوروبي بمنطقة الغرب الجزائري وذلك لقوة رفض القبائل للاستيطان ومقاومته، ومنه جعلت الاستيطان محدود، ويؤكد دوطوكفيل عملية الاستيطان على بونة لأن هذه المقاطعة هي أول مكان في إفريقيا اعترف فيه الأهالي بسيطرتنا وخضعوا لدفع الضرائب.[3]

وإضافة إلى ذلك السلم الموجود بهذه المقاطعة وذلك من خلال طبيعة السكان أنها تبدو وديعة وأقل همجية من المناطق الأخرى، وفيها مزايا كبرى ينبغي استغلالها.[4]

ويعتبر المشروع الاستيطاني الفرنسي تخطيط ممنهج وفق أطر مدروسة، وذلك من أجل توفير جميع متطلبات الحياة للإقامة في الجزائر، وحسب الجنرال بيجو لضمان البقاء يجب توطين جالية أوروبية والتي يتميز أعضاؤها بالشدة والحزم، وقال:‹‹بأنه لا يتم احتلال الجزائر

---

[1] عبد القادر سلاماني: المرجع نفسه، ص264، 265.

[2] نفسه ، ص257.

[3] ألكسي دو طوكفيل: **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**، تر.تق،إبراهيم صحراوي، الجزائر، 2008، ص65،62.

[4] نفسه، ص65.

إلا بواسطة احتلال شامل وعسكري وذلك لوجود مقاومة جزائرية وطنية ومن هذا صرح بيجو أنه يجب إدخال العرب في حضارتنا وليس بإبعادهم، وذلك للقضاء على المقاومة››، إلا أن مشروع بيجو العسكري الاستيطاني فشل وذلك لوجود هذه المقاومة المؤمنة بالحرية والاستقلال.[1]

وقبل مغادرته للجزائر في نهاية عام 1847 فقد أحصى بيجو أنه يوجد 100 ألف مستوطن أوروبي موزعين حسب الجنسيات 43 ألف فرنسيين و28 بالمئة اسبان، و8 بالمئة مالطيين، و8 بالمئة ايطاليين، والباقي من جنسيات مختلفة.

وفي أعقاب ثورة سنة 1848 وقيام الجمهورية الثانية، فقد رأى الساسة في فرنسا التخلص من العاطلين عن العمل، والمعارضين السياسيين وتهجيرهم إلى الجزائر، فقد أرسلت الحكومة الفرنسية في سنة 1848 ما يقارب 12 ألف شخص بمقابل قطعة أرض ومسكن.[2]

وذلك من أجل تغطية نفقات الفترة الممتدة من 1848 إلى 1851 الخاصة ببناء المستوطنات وكانت موجهة إلى الفرنسيين حتى تتخلص منهم على حساب الجزائر بمقابل تخصيص أراضي من 2 إلى 10 هكتارات، ومع تمليكهم لكل ما أنجزته الدولة شريطة الالتزام باسترتيجية الدولة.[3]

الجدول رقم 1 يوضح :توزيع الأراضي للمعمرين المهاجرين و بناء قرى فلاحية من سنة 1841-1860

السنوات	عدد القرى الفلاحية	أراضي وزعت على المعمرين	المهاجرون الفرنسيين
1841-1850	126	113000	65437
1851-1860	83	250000	103322

[1] عبد القادر سلاماني: **الإستراتيجية الفرنسية**، المرجع السابق، ص285، 286.

[2] عبد الله مقلاتي: **المشروع الفرنسي الصليبي**، المرجع السابق، ص144.

[3] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص122.

ومن خلال الجدول يتضح بأن الهجرات الأوربية نحو الجزائر ترتب عنه استعمار واستيطان مدني بجانب الاستيطان العسكري، ومنه فقد صودرت أراضي الجزائريين، وبهذا صار عدد المهاجرين الأوربيين في تزايد.

الجدول رقم 2 يمثل نسب المهاجرين الأوروبيين من سنة 1851- 1857

السنة	المهاجرون	زيادة بنسبة%
1851	132708	.
1853	142379	%7.28
1854	151712	%6.55
1855	155607	%2.56
1856	158282	%1.72
1857	180471	%14.02
الزيادة لمدة 6 سنوات		%35.99

ومن خلال الجدول يتضح أن الهجرات الأوروبية في تزايد مستمر فقد بلغت أعداد المستوطنات في سنة 1851 إلى 136 مزرعة موزعة كالتالي 58 في متيجة، و30 في قسنطينة، و48 بوهران، ومن خلال هذا قد اتجهت الإدارة الفرنسية، وفسحت المجال إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي، فكانت خطوة نحو الاستثمار في الجزائر، وهو ما أعطى للاستيطان شكلا واسعا، حيث وصلت الامتيازات في الفترة الممتدة ما بين 1850 إلى 1860 إلى 181 امتياز وقد قدرت مساحتها بأكثر من 50 ألف هكتار.[1]

وقد رافقت السياسة الاستيطانية وخاصة الزراعية وبناء المستوطنات مشاريع أخرى وخاصة بناء الطرق بشكل موسع وكذلك بناء السدود عام 1854 والسكك الحديدية.[2]

---

[1] عبد الله مقلاتي: **المشروع الفرنسي الاستيطاني**، المرجع السابق، ص144، 145.

[2] عميراوي احميدة وآخرون: **آثار السياسة الاستعمارية** ، المرجع السابق، ص43.

وتذرعت فرنسا للاستيلاء على أملاك الجزائريين بسياسة الحجز والمصادرة من أجل المنفعة العامة وقد نص على ذلك مواد المرسوم التشريعي الصادر في 1 أكتوبر 1844 وقانون 19 جوان 1851، واشترط بتعويض أصحابها وأن تقام عليها المدن والقرى أو توسيع محيطها، وشق الطرق والمسالك وبناء المطاحن، فقد كان هذا الإجراء من اختصاص وزير الحربية في سنة 1858 أصبحت من اختصاص الحاكم العام.[1]

وقد حجرت وصودرت أملاك الجزائريين وبيعت أراضيهم إلى الكولون وذلك من خلال البيع العلني والذي سمح بانتقال 7.500 هكتار من الأراضي إلى الكولون وذلك في سنة 1863 وفي نفس السنة أي 1863 تم بيع 2410 هكتار.[2]

وقد اتبعت فرنسا كذلك سياسة التمليك عن طريق الإمتياز وهو تنازل إدارة الاحتلال عن أراضي للأشخاص أو الشركات عن طريق الإمتياز وذلك بمقابل استصلاح الأرض وإقامة مستوطنات عليها واستقدام مهاجرين من أوروبيين إليها وتثبيتهم فيها أو البيع بالتراضي وذلك بإرغام الجزائريين على ذلك على الرغم من إعطاء الأمير عبد القادر أوامر تمنع الجزائريين من بيع أراضيهم للمعمرين، وإلى جانب هذا تم صدور قرار المشيخي 1863 وقانون فارني 1873 اللذان أباحا للجزائريين بيع أراضيهم للكولون، ومن خلال الفقر الذي أصاب الجزائريين وخاصة ما بين 1867- 1868 هذا أدى إلى إكراه الفلاح الجزائري إلى بيع أراضيه.[3]

ومنه فقد تزايد وتضاعف عدد المهاجرين إلى الجزائر بعد ظهور الجمهورية الثالثة 1870 والجدول رقم 3 يوضح تزايد عدد المهاجرين إلى الجزائر من سنة 1870-1958 [4]

---

[1] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص123، 124.

[2] بن داهة عدة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962** ، المرجع السابق، ص452.

[3] نفسه، ص485، 460.

[4] عميراوي أحميدة وآخرون: **آثار السياسة الاستعمارية**، المرجع السابق، ص48.

السنوات	العدد
1870	2455500
1880	3768800
1890	500900
1900	610000
1911	792000
1921	400791
1936	946000
1948	922300
1958	948000

و من خلال الجدول نستنتج أن نتيجة إفراط إدارة الاحتلال في منح الأراضي التابعة للدولة فإن معظم القرى الاستيطانية التي توسعت أو نشأت بعد عام 1871 من أجل توطين المهاجرين الجدد و ذلك من خلال الأراضي التي تمت مصادرتها من الفلاحين الجزائريين.[1]

فمثلا في عمالة وهران أنشأت سلطات الاحتلال الفرنسي 120 قرية استيطانية ما بين 1871- 1899، ومن بينها 17 قرية في دائرة معسكر لوحدها.[2]

وقد ارتفع عدد المستوطنات ليصل سنة 1880 إلى 558 قرية، وأما في سنة 1890 وصل إلى 736 قرية و494 قرية في سنة 1920، و928 قرية في سنة 1929.[3]

3-سياسة فرنسا

عملت فرنسا على إيجاد طرق و أساليب في إخضاع الشعب الجزائري، وإيجاد موالين لها وذلك لخدمة مصلحتها والقضاء على المقاومة الوطنية، ومعاقبة المعارضين عقابا جماعيا.

---

[1] بن داهة عدة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ابان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962**، المرجع السابق، ص 120.

[2] نفسه، ص 120.

[3] عميراوي أحميدة وآخرون: **آثار السياسة الاستعمارية** ، المرجع السابق، ص48.

فبالنسبة لسياستها الأولى والتي تظهر من خلال تحريض بعض القبائل ضد الجيش الشعبي الوطني[1]، ولإحداث الانشقاق بين العرب يجب استمالة البعض من المهمين إما بالوعود، وإما بهبات سخية، ومنه يمكننا أن ندفع العرب إلى الملل والسأم عبر الحرب، أو استمالتهم بطريقة تحقيق طموحهم، أو توزيع المال عليهم.[2]

فكان أول اتفاق الذي أبرمته الإدارة الفرنسية مع قبائل الدوابر والزمالة وذلك لإعلان خضوعهم لفرنسا، وكان هذا بتاريخ 16 جوان 1835 وتم ذلك بعين البيضاء بوهران، وقد شاركت القبيلتان في عدة حملات فرنسية في المنطقة، وإلى جانب هذا شاركت في عملية التجسس لصالح السلطات الفرنسية والتي أرهقت قوات الجيش الوطني، وفي جويلية 1841 ثم كذلك خضوع قبائل الفليتة للجنرال بيجو وذلك لضرب قوات الأمير عبد القادر.[3]

وأما في الشرق تم الاتفاق مع الشيوخ سواء مع شيوخ الدين أو شيوخ الطرق الصوفية أو شيوخ القبائل، كتعين حمودة بن الفقون في منصب الإسلام لمدينة قسنطينة وذلك ليتولى أمر المسلمين، ومن خلال مكانة عائلته، حيث كلفته السلطات الفرنسية بتوزيع البرانيس باسم فرنسا على أهم الشيوخ ذوي النفوذ مثال ثلاثة برانيس إلى فرحات بن سعيد "شيخ العرب" ومن خلال هذه الإغراءات امتد النفوذ الفرنسي بواسطة هؤلاء الشيوخ إلى مناطق كثيرة من البلاد.[4]

---

[1] عبد القادر سلاماني: **الإستراتيجية الفرنسية**، المرجع السابق، ص130،128.

[2] ألكسي دوطوكفيل: **نصوص عن الجزائر** ، المصدر السابق، ص45، 46.

[3] عبد القادر سلاماني: **الاستراتيجية الفرنسية**، المرجع السابق، ص130- 136.

[4] عميراوي أحميدة: "السياسة الإدارية الفرنسية في الشرق الجزائري من خلال مشروع لويس بلانكي"، مجلة المصادر، العدد6، 2002، جامعة قسنطينة، ص33، 34.

وكما تم عقد عدة معاهدات مع هؤلاء الشيوخ ومع شرائح مختلفة من سكان الجزائر وتم أيضا في شهر مارس1844 بإخضاع قبائل جرجرة، وقد اعترفت الإدارة الفرنسية بأعمال قبائل الدواير والزمالة في خدمة توطيد الاحتلال الفرنسي بالجزائر يوم 4 أكتوبر 1845.[1]

ونجد كثيرا من الشخصيات الجزائرية قد مالت للفرنسيين بحكم المصالح، والذين كانوا يتراسلون مع الإدارة الاحتلالية كتعيين ابن عيسى خليفة على الساحل بعد احتلال قسنطينة، وكان يقوم بالقبض على المجرمين وتسليمهم للسلطة العسكرية، من أجل منع كل هجوم على المؤسسات الفرنسية.[2]

ومنه فقد سعت الإدارة الفرنسية بالجزائر إلى إشراك الجزائريين في خدمة المصالح الفرنسية وخاصة الشخصيات ذات النفوذ، فقد كانت إدارة مقاطعة قسنطينة أسهل من مقاطعة وهران وقد تميزت هذه الأخيرة بأنها أكثر رفضا للاحتلال الفرنسي.[3]

وزيادة على إخضاع القبائل واستمالتهم إلى جانب فرنسا، فقد اتبعت سياسة أخرى وهي الإبادة، والتي كان لها أثر كبير على الأوساط الشعبية وذلك بالمواجهة بأساليب غير إنسانية وغير أخلاقية، فكانت الحكومة الفرنسية تتحمل مسؤولية أعمال القادة الفرنسيين[4]، وخاصة بيجو الذي صرح أمام مجلس النواب الفرنسي في جانفي 1840 ‹‹أنه لمن العار أن نجد كل العتاد العسكري الثقيل وآلات القذف ولا نستعملها ضد عدو لا يملك مثلها›› وهذا أدى إلى ضرب أعوان بيجو للقرى والمعسكرات من غير تمييز بينها.[5]

---

[1] عبد القادر سلاماني: **الإستراتيجية الفرنسية**، المرجع السابق، ص152.

[2] نفسه، ص33.

[3] نفسه، ص179، 180.

[4] نفسه، ص226.

[5] مصطفى الأشرف: **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر، حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص293.

وكانت فرنسا تسعى من وراء هذه السياسة إلى دفع القبائل للتخلي عن الأمير عبد القادر والمقاومة، وحسب تصريحات لامورسيير على ما قاموا به من انتقام من قبيلة حجوط الأبرياء حيث دمورا وحرقوا وقتلوا بكل وحشية دون رحمة ، وفي 4 مارس 1840 قام الجنرال بيجو بحرق جميع قبائل جنوب مليانة، وفي 7- 8 مارس قام الجنرال بيجو باحتلال مدينتي المدية ومليانة وفي 13- 14 تم تحطيم كل الدواوير بحجوط ونفس المصير لمنطقة البليدة حيث تعرضت القبائل زواوة، بني صالح، وشرشال في 15 مارس 1840، وكما انتهج لامورسيير نفس السياسة في الغرب الجزائري بناحية وهران بإبادة قبائل الغرابة، وبني عامر، وتم قتل قادتهم واختطاف نساءهم وبناتهم وتم كذلك إبادة ضد قبيلة مقادرة في 22 أكتوبر بقيادة لامورسيرن والتي نشرت الخوف بين جميع القبائل بمقاطعة وهران [1].

وعمل كذلك على إبادة منطقة سيدي لخضر بمستغانم وذلك في 12 جانفي 1841 وقتل حوالي 300 شخص.

وقام كذلك الجنرال بيجو بإخضاع عدة قبائل في شلف وتازة وإخضاع 18 قبيلة بمقاطعة الجزائر، وفي الونشريس اغتصب 3000 رأس من الغنم مع قتل النساء، وفي 20 جوان 1845 قد حدثت محرقة الظهرة بقيادة العقيد سانتا أرنو Saint Arnaud * والعقيد بليسي* حيث قامو بمعاقبة القبائل التي انضمت إلى المقاومة الشعبية وقام العقيد سانت أرنو بالحرق حيث هلك أكثر من 500 شخص، وكانت هذه الإبادة صيفا حيث بقي اشتعال النار لمدة يومين، و صارت الجثث مفحمة، وفي 7 مارس 1846 بمنطقة جرجرة قامت قوات الاحتلال بنهب 1000 جمل وفي 14 أفريل 1846 تم قتل 60 فردا وقد قطعت أعضاء 39 فردا، وفي 21 ماي

---

[1] عبد القادر سلاماني: **الإستراتيجية الفرنسية**، المرجع السابق، ص227، 230.

***سانتا أرنو**: 1798-1854 و كان مساعد لبيجو وصل إلى إفريقيا في 1836، وكان عقيد 1844 ثم ضابط فرقة ووزير حرب في عهد لويس فليب، أنظر، نفسه ، ص248.

***العقيد بليسي**: 1794- 1864، شارك في حملات اسبانيا 1823 والجزائر التي عاد إليها 1841 تقلد في 1843 مهام نائب قيادة أركان الجيش ثم قائد الأركان، أنظر: نفسه، ص248

1846 بمنطقة الشرق قام الاحتلال الفرنسي بإرغام القبائل بتسليم أسلحتهم ودفع 25000 فرنكا لتدعيم الجيش الفرنسي [1].

وكما تم فرض غرامة مالية على هذه القبائل، كقبيلة بني شقران نواحي معسكر أرغمت على دفع 120 ألف، وفي سنة 1846 أرغمت قبائل أولاد جندي بدفع 20 ألف، ودفعت كذلك قبائل حموشة في القبائل الصغرى 20 ألف فرنك[2].

ونستشهدد بما كتب الفرنسيون أنفسهم حيث كتب كافينياك، والذي كان متأرجحا بين التمتع في التقتيل والإبادة من جهة ، والندم من جهة أخرى ولذلك فهو محتار كمهنته العسكرية و المتمثلة في التفنن في اضطهاد الأهالي وإحراقهم ويقول:"إنها مهنة كريهة ومع ذلك كنت متعلقا بها، ولكن لن يبقى منها سوى الندم، لأنها قاسية إلا أنها لا تخلو من متعة"[3].

وأفضل شهادة على هذه الوقائع التي سجلها الضباط والجنود والمؤرخون الفرنسيون أنفسهم ومنها إحدى شهادات الجنود "بلدة بني مناصر جميلة، وهي إحدى أعتى المناطق التي رأيتها في إفريقيا، ولكن حرقنا ودمرنا كل شيء وجد فيها، وكم من امرأة وطفل إلتجأوا إلى ثلوج الجبال الأطلس وماتوا من البرد والبؤس، ولم يقتل من الفرنسيين ولو خمسة من الجنود"، وفي سنة 1845 ارتكب كل من الكونونيل كافينياك، والعقيد بليسي، والعقيد ساند أرنو بمهاجمة ثلاثة مغارات التي إلتجأت إليها ثلاث قبائل برجالهم ونسائهم وأطفالهم، ولكن تم تفجيرها وإشعال النار فيها، وماتت القبائل وذلك لسبب رفضهم للاستسلام[4].

---

[1] عبد القادر سلاماني: المرجع نفسه، ص-ص 233، 248.

[2] مختاري الطيب: **اللجنة الإفريقية**، المرجع السابق، ص127.

[3] مصطفى الأشرف: **الجزائر الأمة والمجتمع**، المرجع السابق، ص293.

[4] عمار عمورة: **موجز في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص117.

و كذلك مجزرة السبيعة والتي كان وراء تنفيذها العقيد كافينياك التي جرت في عام 1844 وكانت هذه القبيلة تقطن في الضفة اليسرى من وادي الشلف حيث أعتبرت هذه المجزرة انتقاما من موقفها المدعم للمقاومة، وقد قتل الأبرياء من النساء والرجال[1].

ومنه تعتبر الجزائر في الواقع النموذج الذي ركزت عليه الإدارة الاستعمارية وكانت تتدرج ضمن أهدافها الأولية من أجل بسط نفوذها وسيطرتها على الأقاليم، لأن نجاح السيطرة كان مرتبط بنجاح النظام العسكري ، فكانت الإدارة الفرنسية تقوم بمصادرة الأراضي باعتبارها القاعدة الرئيسية للسياسة الاستيطانيةلأن الأرض هي مصدر الصراع.

والملاحظ أيضا أن السلطات الاستعمارية مارست ضغطا على الأهالي حتى يتخلوا عن أراضيهم وبل قامت كذلك على إبرام صفقات مع بعض القبائل والزعماء، وذلك من أجل بسط النفوذ.

ومن المعروف على سياسة فرنسا الهمجية التعسفية التي قامت على إبادة الشعب الجزائري دون رحمة وشفقة.

وكانت لهذه الحوادث آثار عميقة على نفسية الشعب الجزائري وحركته الوطنية وكما تركت السياسة الفرنسية آثار سلبية في المجال الإقتصادي،و حيث شيدت في الجزائر المراكز الاستيطانية لاستقبال و لايواء المهاجرين الأوروبيين.

[1] بوعزة بوضرساية وآخرون: **الجزائر الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19**، المرجع السابق، ص128.

الخاتمة

بعد تطرقنا للجنة الإفريقية و دورها في تثبيت الحكم الفرنسي في الجزائر 1833-1834 تمكنا من اعطاء تقييم لعمل هذه اللجنة و التي نلاحظ على أنها استطاعت تحقيق هدف جوهري وهو تحقيق الأهداف التي تخدم مصالح فرنسا في الجزائر و ذلك بتسخير كل الطرق من أجل الاحتفاظ بالمستعمرة، ومنه أفرزنا النتائج التالية:

- أن فرنسا قد إدعت منذ احتلالها للجزائر 1830 أنها جاءت لنشر الحضارة و مبادئ الثورة الفرنسية، إلا أن الأوضاع التي شهدتها مدينة الجزائر في بداية الاحتلال مابين 1830-1833، و التي صورت و كشفت لنا حقيقة الإستعمار الذي يهدف للسيطرة على الأرض و الإنسان روحا و جسدا و ذلك من خلال أعمال الساسة و الحكام الفرنسيين و التي سعت إلى النهب و السلب و تنصير الشعب الجزائري، و في المقابل قد غيرت هذه السياسة الإستعمارية نظرة الجزائريين للإحتلال الفرنسي و أنه لم يكن هدف الاحتلال هو نشر الحضارة و انما جاء ليبقى و هذا أدى إلى مقاومة عنيفة من طرف الجزائريين و بالأخص طبقة الحضر و ذلك في ظل المقاومة السياسية و التي تمثلت في رفع العرائض و الشكاوي للبرلمان الفرنسي، فقد أدا هذا إلى تردد الساسة الفرنسيين إما البقاء أو الجلاء.

- و من خلال مصير الجزائر المجهول و تردد الساسة الفرنسيين، فكان لزاما على الحكومة الفرنسية ارسال لجنة تحقيق لدراسة الوضع، و التي سميت باللجنة الإفريقية حيث اعتبرت مرحلة مهمة في تاريخ الإستعمار الفرنسي و ذلك من خلال عملها الذي تمثل في التحقيق و دراسة أوضاع الجزائر، و التي خاضت في عدة مسائل منها مصير الجزائر، والعدالة و الإدارة و غيرها و في الأخير قد أقرت الاحتفاظ بالجزائر لأن التخلي عنها هو ضرب لسمعة فرنسا، بل وأنها قد خططت مسبقا باحتلال الجزائر و الإحتفاظ بها، ومنه فإن اللجنة الإفريقية الأولى لم يكن بوسعها التخلي عن الجزائر بل قررت الإحتفاظ بها مهما كان الثمن و جعلها من ممتلكات فرنسا في إفريقيا، فلم تكن هذه اللجنة سوى ذريعة إستخدمتها فرنسا لإسكات الثائرين والرافضين للإحتلال الفرنسي.

– لم يتوقف عمل فرنسا إلى هذا الحد، بل قامت بتشكيل لجنة ثانية عند عودة الأولى و ذلك لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الجزائر، و كما عملت على أخذ نظرة عن تصور و إحساس الجزائريين و ذلك من خلال اللقاءات التي كانت مع بعض الشخصيات الجزائرية التي لعبت دورا مهما في مقاومة الإحتلال وذلك باختلاف توجهات كل واحد منهم، فمن بينهم حمدان خوجة و أحمد بوضربة وأمين السكة، و لكن هذه اللجنة لم تقم بانصاف الجزائريين و لا رفعت عنهم المظالم، و منه فإن هذه اللجنة جاءت لتثبيت الإحتلال الفرنسي للجزائر وذلك من خلال محاولتها إيجاد طرق الاحتفاظ بالمستعمرة، وفي الأخير قد أوصت اللجنة في تقريرها النهائي أن تحتفظ فرنسا بالجزائر و جعلها من ممتلكات فرنسا، فقد رأت هذه اللجنة في عمل اللجنة الأولى كان بمثابة القاعدة التي ارتكزت عليها، وإنما جاءت لتكملة عملها و تثبيت الحكم الفرنسي في الجزائر و مساندة اللجنة الأولى في قرارها و موقفها من الاحتلال وهو الاحتفاظ بالجزائر وجعلها ملكا من ممتلكات فرنسا في شمال إفريقيا.

– ومن خلال تصورات اللجنة الافريقية وقرار استمرار الاحتلال في الجزائر و ذلك من خلال إلحاقها إداريا بالميتروبول و فق قانون الإلحاق بتاريخ 22جويلية 1834و الذي يعتبر كشهادة على جعل الجزائر مستعمرة فرنسية عل رأسها حاكم عام و الذي حدد صلاحياته، و كذلك تم خلق مجلس إداري و الذي تكمن مهمته في دراسة و مناقشة الميزانية و الأشغال العمومية و غيرها من الأمور هذا كان من الجانب الإداري و أما من الجانب العسكري فإن فرنسا لم تتوقف أطماعها إلى هذا الحد فقد كانت لها نظرة واسعة نحو المستقبل و من خلال بسط نفودها و سيطرتها على الأرض و ذلك عن طريق الاستيطان الذي كان يهدف إلى بناء المستوطنات الفرنسية في الجزائر و مصادرة الأراضي باعتبارها المصدر الرئيسي للسياسة الاستطانية، و منه فقد استطاعت الحكومة الفرنسية بتشجيع الهجرة إلى الجزائر و بناء المستوطنات لهم، وهذا أدى إلى توسيع عملية الاستيطان من أجل جعل الجزائر بلد أوروبي و هذا ما ترمي إليه الإدارة الفرنسية، بل و أنها إتبعت سياسة أخرى و التي عملت على إيجاد طرق و أساليب اخضاع الشعب الجزائري و ذلك من خلال استمالة زعماء القبائل و إيجاد

الموالين لها عن طريق عقد معاهدات و إتفاقيات معهم و ذلك خدمة لمصالحها و القضاء على المقاومة الوطنية هذا من جهة و من جهة أخرى فإن فرنسا كانت تعاقب المعارضين لها في إطار ما يسمى بالإبادة الجماعية عن طريق القتل و التعذيب دون رحمة ز التي كان لهذه السياسة أثر كبير على الأوساط الشعبية، فكانت الإدارة الفرنسية تسعى من وراء هذه السياسة دفع الجزائريين إلى التخلي عن المقاومة و الرضوخ تحت سيطرة فرنسا، فكانت لهذه الحوادث و هذه السياسة أثار عميقة في نفسية الشعب الجزائري، ز كما تركت أثار سلبية في المجال الإقتصادي ز ذلك من خلال مصادرة الأراضي الزراعية و حجز الأملاك.

– ومنه و في الأخير فقد جسدت اللجنة الإفريقية المشروع الإحتلالي على الأرض الجزائرية عن طريق السيطرة على الأرض و الإنسان روحا وجسدا.

ملاحق

ملحق رقم1:تشكيلة اللجنة الإفريقية الثانية[1]

ORDONNANCE DU ROI

Portant nomination des Membres de la Commission d'Afrique.

LOUIS-PHILIPPE, ROI DES FRANÇAIS, à tous présents et à venir, SALUT.

Considérant que la Commission spéciale que nous avions chargée de recueillir dans les provinces d'Alger tous les faits propres à éclairer notre gouvernement, tant sur l'état actuel du pays, que sur les mesures à prendre pour son avenir, a terminé sa mission, et que par conséquent il y a lieu d'instituer la nouvelle Commission que nous nous sommes réservé de former à son retour;

Sur le rapport de notre président du conseil, ministre secrétaire d'état de la guerre,

NOUS AVONS ORDONNÉ et ORDONNONS ce qui suit :

ARTICLE PREMIER.

Sont nommés membres de la Commission chargée de réunir et de discuter tous les faits et documents relatifs à la régence d'Alger,

MM. le duc Decazes, pair de France, président;

Le lieutenant-général comte Guilleminot, pair de France;

Le lieutenant-général comte Bonet, pair de France, membre de la première Commission;

Le comte d'Haubersart, pair de France, membre de la première Commission;

Le baron Mounier, pair de France;

De la Pinsonnière, membre de la Chambre des Députés et de la première Commission,

Laurence, membre de la Chambre des Députés et de la première Commission;

Piscatory, membre de la Chambre des Députés et de la première Commission;

Reynard, membre de la Chambre des Députés et de la première Commission;

2

[1] .la commission dafriqe : opcit.p. 7

ملحق رقم2: تقرير حول الدومين[1]

RAPPORT

SUR LE DOMAINE PUBLIC,

LU AUX SÉANCES DES 10 ET 11 AVRIL 1834.

Un rapport de la Commission envoyée en Afrique a fait connaître quelle était, sous le gouvernement du Dey, la composition du domaine public dans la Régence, quelle est la partie de ce domaine que l'administration française a jusqu'à présent découverte et réunie sous sa main, et ce qui reste à faire pour en compléter la recherche; ce rapport signale aussi les difficultés que l'absence de documents et l'état du pays opposent à cette recherche, les usurpations auxquelles la propriété domaniale est en proie, et les moyens par lesquels ces usurpations pourraient être reconnues et réprimées; il propose enfin les modes suivant lesquels les biens domaniaux pourront être aliénés ou concédés.

Les faits exposés dans ce rapport ont démontré l'impossibilité de parvenir à la découverte de la propriété domaniale dans la Régence, et d'arrêter le cours des usurpations dont elle est l'objet, par le seul emploi des moyens qui résultent de la législation commune. La Commission a reconnu que, dans ce pays, où la loi musulmane attribue à la preuve testimoniale tous les effets d'un titre de propriété, le domaine public doit être protégé par des dispositions spéciales contre l'abus de cette preuve; elle s'est dès lors occupée de rechercher quelles doivent être ces dispositions.

En ce qui touche la découverte des biens domaniaux, le rapport déjà cité a proposé, comme le seul moyen d'opérer cette découverte

62

---

[1] المصدر نفسه ibid. p. 488.487 .

avec quelque certitude de succès, la formation, dans chacune des villes occupées de la Régence, d'une commission qui serait chargée de procéder à la vérification soit des titres de propriété, soit des droits résultant de la possession de tous les détenteurs d'immeubles situés tant à l'intérieur qu'au dehors de ces villes. Dans la pensée du rapport, cet appel général des titres de propriété aurait pour double résultat de faire connaître les titres frauduleux et les possessions illégitimes qui se sont créés depuis la conquête, et en même temps de constater, dès ce moment, les biens à l'égard desquels l'absence de toute production de titres pourrait faire présumer en faveur du domaine des droits de propriété.

Et quant à l'abus de la preuve testimoniale, le rapport a proposé de décider que cette preuve ne serait point admise dans le jugement de la propriété, et qu'en conséquence les droits résultant de la possession seraient prouvés conformément aux règles du Code civil.

La Commission a successivement examiné ces deux propositions.

Relativement à la première, elle a d'abord remarqué que déjà, en 1832, une commission a été instituée à Alger avec une mission analogue à celle qui serait donnée à celle qu'on propose de créer. Après quelques travaux restés sans suite, cette commission a cessé de se réunir, et cette tentative n'a eu d'autre effet, que d'indisposer les indigènes, et de les inquiéter sur le sort des titres qu'ils avaient produits. Le résultat de ce premier essai deviendrait probablement un obstacle au succès d'une opération recommencée sur les mêmes bases, quelles que fussent d'ailleurs les dispositions meilleures qui seraient faites pour procurer à la commission nouvelle les moyens d'action et de succès qui manquaient à la première.

Mais cette considération ne serait peut-être pas un motif suffisant de s'abstenir de cette mesure, si d'autres considérations plus graves ne se réunissaient pour la déconseiller.

La première de ces considérations est l'évidente difficulté de son exécution : dans un pays où la défiance et le mauvais vouloir des indigènes multiplieraient la résistance et les obstacles ; où leur répugnance à se dessaisir de leurs titres serait d'autant plus fondée, que leurs officiers publics n'en gardant point de minute, la perte en serait irréparable ; où les agents chargés de leur examen ne pourraient agir qu'avec le secours d'interprètes et de traductions dont l'exactitude et la sincérité seraient quelquefois douteuses ; où l'application des titres aux biens serait souvent impraticable, par le défaut soit d'abornement des

ملحق رقم 3: تقرير حول الجمارك[1]

RAPPORT

SUR LES DOUANES,

LU À LA SÉANCE DU 14 MAI 1834.

Avant de s'occuper des améliorations dont le système des douanes, établi dans nos possessions d'Afrique, paraît susceptible, il faut d'abord exposer sommairement en quoi il consiste.

Voici les principales dispositions de ce système improvisé, au moment de l'occupation, dans un but tout fiscal, et qui a nui essentiellement au développement de notre commerce à Alger,

1° Les navires français et étrangers, qui arrivent dans les ports de l'ex-Régence soumis à notre occupation, payent un droit d'ancrage de 50, 75 ou 100 fr., selon que ces navires jaugent au-dessous de 50 tonneaux, de 50 à 100, ou au-dessus de 100 tonneaux.

2° Les bateaux étrangers employés à la pêche du corail sur les côtes doivent être munis d'une patente dont le coût est fixé à 216 piastres fortes d'Espagne, pour les six mois d'été, et à 98 piastres pour les six mois d'hiver.

3° Les marchandises de toute espèce venant de France ou de l'étranger, sont assujetties à un droit d'importation de 4 pour cent pour les unes, et de 8 pour cent pour les autres.

Toutefois, ce droit uniforme admet les trois exceptions que voici: 1° les céréales et les plants d'arbres sont exempts de droits, quelle que soit leur origine; 2° les vins, eaux-de-vie, alcools étrangers, sont

65.

[1] la commission dafriqe. Ibid. p. 513

ملحق رقم 4 : تقرير حول احتجاز ممتلكات الأتراك[1]

RAPPORT

RELATIF

AU SÉQUESTRE SUR LES BIENS DES TURCS,

LU À LA SÉANCE DU 17 MARS 1834.

Un arrêté de M. le lieutenant-général Clauzel, commandant en chef de l'armée d'occupation, a ordonné, le 8 septembre 1830, *que toutes les maisons, jardins, terrains et autres immeubles qu'occupaient le Dey, les Beys et les Turcs sortis du territoire de la Régence d'Alger, rentreraient dans le domaine public, et seraient régis à son profit.*

D'après les instructions du Ministre de la guerre, un nouvel arrêté, rendu, le 10 juin 1831, par M. le général Berthezène, pour l'exécution de cette mesure, ordonna *que tous les biens immeubles appartenant au Dey, aux Beys et aux Turcs sortis du territoire de la Régence, seraient mis immédiatement sous le séquestre, et régis par l'administration des domaines.*

Un second arrêté, publié par M. le général Berthezène, le 11 juillet suivant, a déclaré *que le séquestre serait appliqué aux biens des Turcs qui, quoique résidant sur le territoire de la Régence, se feraient remarquer par leur esprit d'opposition contre l'autorité de la France.*

Les séquestres mis successivement en vertu de ces trois arrêtés ont été maintenus jusqu'à présent.

---

[1] la commission dafriqe. Ibid.p 475.477.

De nombreuses réclamations se sont élevées, et plusieurs fois l'attention du Gouvernement a été appelée sur cet objet.

M. Pichon, intendant civil, avait formellement proposé de révoquer des actes qu'il regardait comme contraires aux stipulations de la capitulation d'Alger, et à une saine politique.

Avant de soumettre au Roi une proposition à cet égard, M. le Président du conseil a désiré connaître l'opinion de la Commission.

La Commission a mûrement examiné la question, et elle présente, dans ce rapport, la substance de sa délibération consignée dans le procès-verbal de la séance du 2 février dernier.

La Convention conclue entre le Général en chef de l'armée française et le Dey, relativement à la reddition d'Alger, porte que le *Dey sera libre de se retirer avec sa famille et ce qui lui appartient.* Le même avantage est assuré à tous les soldats de la milice. Ensuite, un autre article promet aux habitants de toutes classes que leurs propriétés ne recevront aucune atteinte.

On a prétendu que par ces termes : *ce qui leur appartient*, la capitulation avait voulu désigner les richesses et effets qui se déplacent, les propriétés mobilières et non pas les immeubles; que, dans les coutumes de l'Orient, les expressions employées n'avaient pas une autre portée; qu'elles avaient été insérées pour préserver les officiers et soldats de la milice turque de la crainte de se voir enlever leurs meubles et bagages, et qu'elles ne concernaient nullement les terres et maisons dont le vainqueur était resté libre de disposer.

Mais la Commission n'a pas admis cette interprétation.

Le droit de la guerre ne s'étend point, dans les nations civilisées, jusqu'à dépouiller les sujets de la puissance ennemie de leurs propriétés foncières. Les articles relatifs à la garantie des propriétés, qui sont introduits dans les capitulations, ne sont qu'une proclamation solennelle du principe généralement adopté.

Or, cette proclamation se trouve, et surabondamment, dans la capitulation d'Alger; on y lit que le propriétés des habitants de toutes les classes ne recevront aucune atteinte; et quant au Dey et aux soldats de la milice turque, ils ont la liberté de se retirer avec tout ce *qui leur appartient.*

Ainsi, le droits des gens que la France doit tenir à honneur de respecter et de rapprocher de plus en plus des maximes d'humanité et de raison qui font la gloire des nations modernes, aurait suffi à lui seul

pour couvrir les biens privés du Dey, des Beys et des autres Turcs; mais de plus, le droit conventionnel et positif, résultant d'un traité, les couvre encore de la manière la plus formelle. Ce qui appartient à un individu, exprimé sans aucune restriction, comprend évidemment la totalité de ses propriétés, et n'admet pas certainement qu'on en exclue la portion la plus considérable. S'il y avait un doute, il faudrait le résoudre en faveur des Turcs. L'équité veut que toute convention soit interprétée dans le sens le plus favorable au vaincu; et l'observation de cette règle est nécessaire surtout, lorsque, comme dans le cas actuel, le vainqueur lui-même a tracé l'article dont le sens est contesté. D'ailleurs, il est à remarquer que le général en chef qui a dicté cette capitulation ne lui a pas donné, au moment où il a expulsé le plus grand nombre des Turcs, le sens rigoureux qu'on a cru depuis pouvoir lui attribuer. Ils ont été libres de disposer de leurs biens; et, avant la publication de l'arrêté de M. le général Clauzel, plusieurs de ces Turcs en avaient transféré la propriété.

Du reste, les conseils de la politique se trouvent d'accord avec les exigences de la capitulation.

Beaucoup des biens séquestrés appartenaient en réalité aux femmes et aux enfants des Turcs. La mesure qui les a frappés blesse vivement les familles maures alliées avec eux, et nous avons intérêt à faire cesser le motif de leurs plaintes.

Il importe, lorsque d'utiles négociations peuvent être à la veille de s'ouvrir, de rétablir la réputation de notre justice et de notre bonne foi dans l'exécution des engagements.

D'après ces considérations, la Commission a été d'avis, à la majorité de 14 voix contre 2, qu'il convient qu'une décision du Gouvernement, révoquant les arrêtés cités ci-dessus, prononce la main-levée de tous les séquestres apposés sur les biens privés du Dey, des Beys et des autres Turcs.

On remarquera les termes de *biens privés:* en effet, il faut qu'en opérant la remise des biens à leurs véritables propriétaires, on n'étende pas cette remise à des biens qui appartenaient à la Régence, et dont certains officiers, le Dey lui-même, n'auraient joui qu'à raison de leurs fonctions, ou dont ils se seraient indûment emparés. Il est clair que les biens de cette nature sont dévolus au domaine de l'État.

Quant aux fruits perçus pendant la durée du séquestre, il ré-

ملحق رقم 5: التقرير النهائي[1]

RÉSUMÉ.

En terminant un rapport qui aurait été plus long encore si la Commission ne s'en était pas référée, pour tous les renseignements statistiques et pour tous les faits, soit aux procès-verbaux et rapports de la partie de la Commission envoyée en Afrique, soit à ses propres procès-verbaux, elle croit devoir résumer les principaux résultats de ses délibérations ainsi qu'il suit :

La Commission est d'avis :

1° Que l'honneur et l'intérêt de la France lui commandent de conserver ses possessions sur la côte septentrionale de l'Afrique;

2° Qu'en conservant les droits de la France à la souveraineté de toute la Régence d'Alger, il convient de borner, en ce moment l'occupation militaire aux villes d'Alger, Bone, Oran, Bougie, et au territoire déterminé en avant des deux premières de ces villes;

3° Que le territoire occupé en avant d'Alger, doit être protégé par une ligne de postes dont la tête sera placée au pied de la chaine de l'Atlas à Bélida, ou dans le voisinage de cette ville, et qui s'étendra jusqu'à la mer, d'un côté vers le cap Matifou, et de l'autre, vers Coléah;

4° Que le territoire occupé en avant de Bone doit être protégé par une ligne de postes qui, en partant de l'extrémité du lac Felzara, et en passant par Sidi-Dumden, viendra s'appuyer à la mer vers l'embouchure de la Mafrag;

5° Qu'en principe général, l'objet des travaux de fortification qui seront exécutés doit être de mettre les villes et postes en état de défense contre les attaques des indigènes, et que les ouvrages de fortification régulière peuvent être ajournés;

6° Que les forces effectives entretenues dans la Régence doivent être réduites, dès que les circonstances le permettront, et fixées à 21,000 hommes, qui seront ainsi répartis :

Pour la défense d'Alger et de son territoire.....	12,000 hommes
Pour celle de Bone et de son territoire.....	4,000
Pour celle d'Oran.....	3,000
Pour celle de Bougie.....	2,000

7° Qu'il convient d'employer des forces indigènes comme auxiliaires des troupes françaises; et notamment d'exiger des tribus qu'elles

[1] ibid. p. 455.457.

fournissent des contingents qui ne seraient soldés que lorsqu'ils seraient appelés à servir activement;

8° Que toutes les matières qui, en France, sont réglées par la puissance législative, devront l'être, dans les possessions françaises sur la côte septentrionale de l'Afrique, par ordonnances du Roi, délibérées en Conseil des ministres; qu'en conséquence, il y a lieu de proposer une loi qui délègue au Roi la puissance législative dans ces possessions;

9° Qu'un Gouverneur général, dépositaire de l'autorité royale, doit réunir tous les pouvoirs civils et militaires; que ses pouvoirs doivent être réglés par ordonnances du Roi, délibérées en conseil des ministres, ainsi que les instructions qui lui seront données relativement à la direction générale du gouvernement;

10° Que les ordres du Roi, sur toutes les parties du service, ne doivent être transmis au Gouverneur général que par le secrétaire d'État président du Conseil des ministres; que cependant, pour tout ce qui concerne le personnel de la justice et des finances, le Gouverneur général correspondra directement avec les ministres de ces deux départements;

11° Que l'autorité du Gouverneur général, qui résidera à Alger, s'étendant sur toutes les parties des possessions françaises, les commandants de Bone, Oran et autres places doivent être sous ses ordres immédiats et ne correspondre qu'avec lui;

12° Que l'administration civile soit exercée, sous les ordres du Gouverneur général, par des administrateurs placés à Alger, à Bone, à Oran et à Bougie, qui correspondront directement avec lui;

13° Que les règles établies en France, relativement à la division de l'autorité civile et de l'autorité militaire, doivent être observées pour déterminer les attributions des commandants et des administrateurs; que cependant le Gouverneur général doit avoir le droit de déléguer, aux commandants militaires des différentes parties du territoire occupé, la portion de ses pouvoirs qu'il jugera convenable;

14° Que le premier devoir du Gouverneur général doit être de garantir la sûreté des personnes, le respect des propriétés et la liberté des cultes, de protéger l'agriculture et le commerce; qu'il ne doit avoir recours à l'emploi de la force militaire que pour réprimer les agressions, et que toute expédition qui aurait pour objet de porter l'occu-

pation au delà des lignes tracées ne doit être entreprise que de l'ordre du Roi;

15° Que, cependant, le Gouverneur général doit s'appliquer à étendre, par toutes les autres voies, l'action de la souveraineté de la France sur les portions du pays non encore soumises;

16° Qu'il convient que le Gouverneur général soit assisté d'un conseil composé du général commandant les troupes à Alger, de l'administrateur de la province d'Alger, d'un fonctionnaire de l'ordre judiciaire désigné par le Roi, de l'intendant militaire, du directeur des finances;

17° Qu'il y a lieu d'établir un budget spécial du gouvernement d'Alger : ce budget présentera la totalité des dépenses faites pour les possessions de la France sur la côte septentrionale de l'Afrique.

Paris, le 10 mars 1834.

Le Duc DECAZES, *président.*

MOUNIER, *rapporteur.*

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر

أ-الكتب باللغة العربية

1- تشرشل شارل هنري: **حياة الأمير عبد القادر**، ترجمة و تحقيق أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974.

2- حمدان خوجة: **المراة**، تقديم و تعريب العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر،1982.

3- الزبيري محمد العربي: **مذكرات أحمد باي و حمدان خوجة و بوضربة**، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع و الاشهار، دب، 1985.

4- دو طوكفيل ألكسي: **نصوص عن الجزائر و فلسفة الاحتلال و الاستيطان**، ترجمة إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

5- بن عبد الكريم محمد: **مذكرات بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته**، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1972.

5- وليام شالر: **مذكرات وليام شالر**، تعريب و تعليق و تحقيق إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982.

ب-الكتب باللغة الفرنسية

1-la commission d afrique poces-verbaux et rapports de la commission spsial 1833 imprimerie royal paris 1834.

قائمة المراجع

أ-الكتب باللغة العربية

1-أجرون شارل روبير: **الجزائريون المسلمون و فرنسا1871-1919**، ج1،ترجمة مسعود أبكلي، الجزائر، 2007.

2-أديب مروة: **الصحافة العربية نشأتها و تطورها**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1962.

3- بلاح بشير: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

4-بقطاش خديجة: **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871**، منشورات حلب، الجزائر، 2007.

5-بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى النهاية 1962**،دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997.

6- بوعزة بوضرساية و أخرون: **الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19**، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، 2007.

7-بوعزة بوضرساية: **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر و انعكاساتها على المغرب العربي 1830-1930**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

8-بوعزيز يحيى: **سياسة التسلط الإستعمارية و الحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954**، دار البصائر، الجزائر، 2009.

9-جوليان شارل أندري: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، مج1، ترجمة المعهد العربي العالي للترجمة، دار الأمة، الجزائر، 2008.

10-الجيلالي عبد الرحمان: **تاريخ الجزائر العام**، ج4، دار الأمة،الجزائر، 2010.

11-الجيلالي عبد الرحمان: **تاريخ الجزائر العام**،ج3، دار الثقافة بيروت، 1980.

12-خرشي جمال: **الاستعمار و سياسة الاستيعاب و الإدماج في الجزائر 1830-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.

13-خيثر عبد النور، سعيدي مزيان، بوقجاني أحمد: **منطلقات و أسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، 2007.

14- بن داهة عدة: **الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**، ج1، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2008.

15-سعد الله أبو القاسم: **أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر**، ط2، ج1، الشركة الوطنية، الجزائر، 1981.

16-سعد الله أبو القاسم: **أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر**،ج2، دار البصائر، الجزائر، 2007.

17-سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية**: ط2، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

18-سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية**، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

19-سعد الله أبو القاسم: **تاريخ الجزائر الثقافي**،ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

20-سعد الله أبو القاسم: **محاضرات في تاريخ الجزائر**،ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،1982.

21-سلاماني عبد القادر: **الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1832-1847**، دار قرطبة للنشر، الجزائر، 2013.

22-شويتام أرزقي: **دراسات و و ثائق في تاريخ الجزائر العسكري و السياسي الفترة العثمانية 1519- 1830**، ط2، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2016.

23-عباد الصالح: **الجزائر بين فرنسا و المستوطنين1830-1930**، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ب، 1999.

24-العسلي بسام: **المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي 1830-1837**، ط2، دار النفاس، د.ب، 1986.

25-العسلي بسام: **خير الدين بربروس الجهاد في البحر الأبيض 1470-1547**، دار النفاس، بيروت، 1970.

26-عمورة عمار: **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة للنشر، الجزائر، 2002.

27-عميراوي أحميدة و أخرون: **أثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954**، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

28-عميراوي أحميدة: **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى للنشر و التوزيع، عين مليلة، 2005.

29-عيساوي محمد و شريخي نبيل: **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871**، دار شطيبي للنشر، الجزائر، دس.

30-قداش محفوظ: **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954**،المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 2008.

31-قنان جمال: **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الاشهار، الجزائر، 1994.

32-قنان جمال: **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914**، مج3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

33-كاشة الفرجي بشير: **مختصر وقائع و أحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**،المؤسسة الوطنية للإتصالو النشر و الإشهار، رويبة، 2007.

34-مصطفى الأشرف: **الجزائر الأمة و المجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنسر، الجزائر، 2007.

35-مقلاتي عبد الله: **المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر و ردود الفعل الوطنية 1830-1962**، منشورات سيدي نايل، الجزائر، 2013.

36- موزو محمد: **الجزائر تعود لمحمد صلى الله عليه و سلم**، المختار الإسلامي للنش، القاهرة، 1992.

37-هلال عمار: **أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، دب، 1985.

المقالات

1- بورغدة رمضان: "جوانب من تطور السياسة القضائية في الجزائر خلال الفترة 1830-1892"، مجلة كلية الأداب و العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة قالمة، العدد4، تنجانفي2009.

2- حميدي أبو بكر الصديق: "السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر1830-1848"، مجلة البحوث التاريخية، العدد1، مارس 2017.

3- سلوان رشيد رمضان الجوعاني: "الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830-1871"، مجلة تكريت للعلوم، العدد4، 2013.

4- سيدي الصالح حياة: "البرلمان الفرنسي و قضايا الجزائريين خلال القرن التاسع عشر"، مجلة الدراسات التاريخية بجامعة الجزائر، العدد13، 2011.

5- عميراوي أحميدة: "السياسة الفرنسية في الشرق الجزائري من خلال مشروع لويس بلانكي"، مجلة المصادر، العدد6، 2002.

6- عميراوي أحميدة: "صحيفة ورقة خبور الجزائر مصدر نادر في سياسة فرنسا الاعلام"، مجلة المصادر، العدد11، 2005.

الموسوعات

1-بن نعيمة عبد المجيد، محمد الحمدي أحمد: موسوعة أعلام الجزائر1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

2-الكيالي عبد الوهاب و أخرون: موسوعة السياسية،ط2،ج5 المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1990.

الرسائل و المذكرات الجامعية

1- مختاري الطيب: اللجنة الإفريقية 1833-1834، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التارخ المعاصر المقاومة الوطنية و الثورة التحريرية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية و لإجتماعية، جامعة الجزائر2، 2009-2010.

المواقع الإلكترونية

1-https://www djelfa info

فهرس الموضوعات

شكر و عرفان

الاهداء

قائمة المختصرات

فهرس الموضوعات

مقدمة..... أ،ب،ج،د،ه،و

الفصل التمهيدي: أوضاع الجزائر ما بين 1830-1833

1:أوضاع الجزائر في فترة حكم القادة العامون 9

1-1: أوضاع الجزائر في فترة قائد الحملة دوبرمون.....9-14

1-2: وضعية الجزائر في فترة القائد كلوزيل.....14-17

1-3: حالة الجزائر في فترة القائد الجنرال برتيزان.....17-18

1-4: حالة الجزائر في فترة الدوق دورفيقو 18-20

1-5: وضعية الجزائر في فترة القائد فوارول.....21

2: ردة فعل طبقة الحضر من الاحتلال 22

2-1: حمدان خوجة.....22-24

2-2: أحمد بوضربة 24-26

2-3: أمين السكة.....26-27

3: مواقف بعض التيارات الفرنسية من احتلال الجزائر 27

3-1: موقف يطالب بالجلاء 28

3-2: موقف يطالب بالبقاء.....28-29

الفصل الأول: اللجنة الافريقية الأولى

1: تعريف اللجنةالإريقية الأولى 32-34

1-1: تركيبة اللجنة 34

1-2: حضور اللجنة إلى الجزائر 34

1-3: توزيع المهام حسب الإختصاص..... 35

1-4: تنقلات اللجنة 35-36

1-5: تعليمات اللجنة 36-38

2: جلسات اللجنة و المسائل المناقشة..... 38-40

2-1: اللجنة الإفريقية و الإدارة..... 40-42

2-2: اللجنة و العدالة 42-43

2-"3: اللجنة و العرب..... 44-45

2-4: ابن الكبابطي و اللجنة..... 45-46

3: تقارير اللجنة 46

3-1: التقرير العسكري..... 46-48

3-2: تقرير الأشغال العمومية..... 48

3-3: تقرير حول الاحتلال..... 49-51

3-4: تقرير البحرية..... 51-53

الفصل الثاني: اللجنة الإفريقية

1: تشكيلة اللجنة..... 55-56

2: جلسات اللجنة و المواضيع المناقشة 56-57

2-1: مسألة الاحتلال و النفقات..... 57-59
2-2: مسألة الإدارة و مؤسساتها..... 59-60
3: أهم الشخصيات التي استقبلتها اللجنة 60
3-1: الشخصيات الجزائرية 60-66
3-2: الشخصيات الفرنسية..... 67
4: تقارير اللجنة 68
4-1: التقارير الأولية 68-73
4-2: التقارير الإضافية..... 74-78
4-3: التقرير النهائي 79-82

الفصل الثالث: نتائج أعمال اللحنة الإفريقية على الجزائر ما بعد 1834

1: الحاق الجزائر 85-90:
الاستيطان 90-98
3: سياسة فرنسا..... 99-103
الخاتمة 105-107
الملاحق 109-117
قائمة المصادر والمراجع 119-123